وزارة التعليـــم العالـــي و البحث العلمـــي

جامعـــة عبـــد الحميـــد بن باديـــس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد كمي.

عنوان المذكرة:

تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة

دراسة حالة الجزائر

للفترة (1985 – 2019)

مقدمة من طرف الطالبة :

مسلم كوثر

إشراف الأستاذة:

د /زرواط فاطمة الزهر

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة ...
رئيسا	أ.د/ولد عيسى محمد	أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا	أ.د/زرواط فاطمة زهراء	أستاذة	جامعة مستغانم
مناقشا	د/حيمور مصطفى	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020 – 2021

الإهداء

إلى مدرسة الحب و الوفاء و الحنان، إلى التي جعلت تحت أقدامها الجنة إلى ضياء قلبي و نور حياتي

زهرة بيضاء كلما ابتسمت ذهب عني العناء، إلى صديقتي و حبيبتي. . . . . إلى أمي الحبيبة

إلى أغلى و أعز رجل، إلى من سهر على تربيتي و تعليمي حتى وصلت إلى ما أنا عليه

إلى من علمني معنى الإرادة و العزيمة إلى من حثني على طلب العلم و النجاح . . . إلى أبي العزيز

إلى أخي و كل عائلتي

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد بن باديس

إلى كل من يفتح مذكرتي طلبا للعلم و المعرفة

إلى كل زملائي طلبة الاقتصاد الكمي بكلية العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد بن باديس

إلى كل من علموني أن العلم سلاح و الأخلاق ذخيرة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

مسلم كوثر

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله رب العالمين كما ينبغي لجلال وجهه و لعظيم سلطانه.

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين محمد نبي الله و على آله و صحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان، و فائق الاحترام و التقدير إلى الأستاذة الدكتورة زرواط فاطمة الزهراء على قبولها الإشراف على هذه المذكرة و على كل النصائح السديدة التي قدمتها لي لإتمام هذا العمل.

و أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى كل أعضاء اللجنة الموقرة على قبول مناقشة موضوع المذكرة.

كما لا أنسى أن أوجه شكري و امتناني إلى كل من أعانني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل.

{بارك الله فيكم}

الفهرس:

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر و تقدير	
المقدمة	2
الفصل الأول: البطالة و واقعها في الجزائر.	6
الفصل الثاني: أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة.	36
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة.	53
الخاتمة.	84
قائمة المراجع.	87
قائمة المحتويات.	90
قائمة الجداول و الأشكال.	94
الملخص.	97

المقدمة

تعتبر البطالة مشكلة عالمية حيث توجد بنسب متفاوتة في دول العالم، سواء دول متقدمة أو الدول النامية، إذ أنها تدل على خلل في البناء الاقتصادي لما ينتج عنها من أثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى ، ثم الجانب الاقتصادي .وهذه الآثار من شأنها أن تمنع من الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل . و لهذا فإن البطالة أخذت حيزا كبيرا من جهود و اهتمامات المفكرين الاقتصاديين. حيث تعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير ظاهرة البطالة.

و تعتبر الجزائر من بين الدول النامية و العربية على وجه الخصوص التي تعاني من ظاهرة البطالة، إذ تأثر الاقتصاد الجزائري عبر عقود من الزمن بالأزمات الاقتصادية نتيجة مشكلة البطالة، خاصة مع مطلع الثمانينات أين شهد الاقتصاد الجزائري تراجعا في مداخيله بسبب انخفاض عوائد النفط بفعل انهيار أسعاره سنة 1986، إضافة إلى أزمات أخرى ارتبطت بهذا التراجع مثل إفلاس العديد من المؤسسات الوطنية الكبرى و حدوث انكماش كبير في الاستثمارات على مستوى مختلف القطاعات و خاصة الاقتصادية منها، مما أدى إلى حدوث جملة من المشاكل و تراكم الديون و ارتفاع معدلات البطالة أدت بالجزائر إلى انتهاج مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، و هذه الإصلاحات شملت جميع النواحي من بينها البطالة حيث أدت إلى تغيير هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية سواء كانت كلية أو جزئية. بمعنى أن البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية

و لمحاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية و مدى تأثيرها على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري، يستوجب استخدام طرق و الأساليب كمية لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة من خلال محاولة بناء نموذج قياسي يمكننا من معرفة هذه المتغيرات.

و على ضوء ما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث كالتالي:

1. الإشكالية:

من خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية و مدى تأثيرها على معدلات البطالة، من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية كالتالي:

ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة في الجزائر؟

انطلاقا من الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهم النظريات التي اهتمت بتفسير ظاهرة البطالة؟
- ما هو واقع البطالة في الجزائر؟
- ما مدى فعالية الإجراءات و الحلول التي انتهجتها الجزائر لمواجهة البطالة ؟
- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة في الجزائر؟

2. **الفرضيات:**

- تتعدد وجهات النظر المفسرة للبطالة من نظريات تقليدية و نظريات حديثة.

- تتركز البطالة بكثرة عند فئات الشباب التي تضم الوافدين الجدد لسوق العمل.
- الإجراءات المنتهجة من طرف الجزائر لمواجهة البطالة لها دور فعال للحد و التقليل من البطالة .
- أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة هي: التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة و حجم السكان النشيطين.

3. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي :

- محاولة تشخيص ظاهرة البطالة من خلال تحليل واقع البطالة في الجزائر.
- التعرف على أهم الحلول و الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة البطالة.
- إعطاء صورة واضحة عن العلاقة بين أهم المتغيرات الاقتصادية و البطالة.
- بناء نموذج قياسي اقتصادي لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة من خلال تطبيقه في الاقتصاد الجزائري.

4. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث في تسليط الضوء على واحدة من أكبر المشكلات التي تعاني منها الدول النامية و الجزائر على وجه الخصوص، من خلال محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الجزائر، و تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليها بشكل مباشر.

5. **حدود الدراسة:**

هذه الدراسة تخص الجانب الاقتصادي للجزائر، كما تمتد فترة الدراسة من سنة 1985 إلى 2019، تزامنا مع الأزمة البترولية عام 1986 ، و بعدها شروع الجزائر في سلسلة من الإصلاحات لتخفيض معدلات البطالة.

6. **المنهج المستخدم:**

لمعالجة هذا الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي من أجل معالجة الموضوع من الناحية النظرية، و المنهج التحليلي لمعالجة الموضوع من الناحية التطبيقية و التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة، من خلال استخدام الطرق القياسية و الإحصائية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية و البطالة، و بالاستعانة ببرنامجين (EXCEL , EVIEWS) لتقدير النتائج.

7. **الأبحاث السابقة :**

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع البطالة والمتغيرات التي تؤثر عليه ، أهمها :

– عقون سليم : مذكرة ماجستير حول قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، 2009 – 2010، حيث تهدف هذه

الدراسة إلى التعرف على تحليل واقع البطالة في الجزائر و كذا التعرف على منهجية الاقتصاد القياسي لبناء نموذج قياسي ، إذ توصل من خلال هذا النموذج إلى أن كل من حجم السكان و قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له أثر على معدلات البطالة ، و لا توجد علاقة واضحة بين معدل التضخم و معدل البطالة في المدى الطويل.

- بوسليمان زينب : مذكرة ماستر حول تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم بواقي، 2016 – 2017 ، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 – 2015 ، حيث توصلت إلى أن هناك علاقة بين التضخم و معدل البطالة خاصة في المدى الطويل و لكن ليست واضحة، و كذلك وجود علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي و معدلات البطالة، و علاقة عكسية بين البطالة و النفقات العمومية.
- حيمور مصطفي: مذكرة ماستر حول قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1987- 2013 ، كلية العلوم الاقصادية جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014 – 2015، و قد توصل إلى أن حجم السكان النشيطين و الناتج المحلي الإجمالي الأكثر تأثيرا على معدلات البطالة خلال فترة الدراسة.
- مقراني حميد، مذكرة ماجستير حول أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر للفترة 1988 – 2012، كلية العلوم الاقتصادية جامعة امحمد بوقرة – بومرداس، 2014 – 2015، و باستخدام النموذج القياسي توصل إلى أن زيادة النفقات العامة تؤدي انخفاض معدل البطالة و زيادة طفيفة في معدل التضخم أي هناك علاقة عكسية بين النفقات العامة و البطالة، أما العلاقة بين النفقات العامة و التضخم هي طردية.

8. **خطة البحث:**

انطلاقا من الإشكالية و الأسئلة الفرعية، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : يهتم بالإطار النظري للبطالة و واقعها في الجزائر، و يتكون من ثلاثة مباحث بحيث يتطرق المبحث الأول إلى ماهية البطالة من خلال تعريف البطالة، قياسها و أنواعها و الآثار المترتبة عنها، أما بالنسبة للمبحث الثاني فيتناول أهم النظريات المفسرة من خلال النظريات التقليدية و الحديثة، و في الأخير المبحث الثالث يهتم بواقع البطالة في الجزائر بالتطرق إلى توضيح أسباب البطالة و توزيعها في الجزائر و أهم الإجراءات المنتهجة في الجزائر للتخفيف من البطالة.

الفصل الثاني: يتطرق إلى بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة من خلال ثلاثة مباحث، يتمثل المبحث الأول في تعريف التضخم، أسبابه و علاقته بمعدل البطالة، أما المبحث الثاني يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي ، طرق قياسه و علاقته بالبطالة ، و في الأخير المبحث الثالث الذي يتناول النفقات العامة، أسباب تزايدها و علاقتها بالبطالة.

الفصل الثالث: يتمثل في الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة للفترة 1985-2019 من خلال صياغة النموذج و تقديره ثم تفسير النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: البطالة و واقعها في الجزائر.

تمهيد:

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد ، كما أنها تأخذ أشكالا متعددة في الجزائر و تختلف أسبابها و كيفية معالجتها، حيث تؤكد البيانات خطورة مشكلة البطالة في الجزائر من حيث الحجم و المدلول، بالإضافة إلى انعكاساتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، و بالتالي فإن ظاهرة البطالة تعد من أهم مظاهر الاختلال في الاقتصاد الجزائري.

و وفقا لهذا فإن هذا الفصل سوف نتطرق إلى ما يلي:

- ✓ المبحث الأول: يتمثل في ماهية البطالة، و تطرقنا فيه إلى تعريف البطالة، قياسها، أنواعها و الآثار المترتبة عنها.
- ✓ المبحث الثاني: يتمثل في أهم النظريات المفسرة للبطالة، وتطرقنا فيه إلى معرفة البطالة من خلال النظريات التقليدية و الحديثة.
- ✓ المبحث الثالث: يتمثل في واقع البطالة في الجزائر، و تطرقنا فيه إلى أسباب ظهور البطالة و توزيعها في الجزائر، ثم الحلول و التدابير المنتهجة لمواجهة البطالة في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية البطالة.

تعتبر ظاهرة البطالة مشكلة خطيرة معروفة على مستوى الاقتصاد الجزائري، كونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية و جغرافية مرتبطة بمراحل التطور الاقتصادي، لذلك سيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم البطالة و قياسها، و كذا معرفة أنواع البطالة و الآثار الناتجة عنها، من أجل أخذ صورة شاملة على ما تحمله البطالة.

المطلب الأول: تعريف البطالة و قياسها.

أ. مفهوم البطالة:

يعتبر الشخص متعطلا إذا لم يكن لديه عمل، و لكنه يسعى جاهدا للبحث عنه و لا يجده و الأشخاص الذين ليس لديهم عمل و لا يسعون للحصول عليه فإنهم متعطلين برغبتهم و لا يدخل حسابهم في القوة العاملة.[1]

ب. تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة:

هي كل شخص قادر على العمل، و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل أي دون جدوى في العثور على فرصة مناسبة.

ت. تعريف المكتب الدولي للعمل:

يوضح البطالة بشكل دقيق، للتمييز بين المتعطلين عن العمل و غير النشطين اقتصاديا من السكان، وفقا لما يلي:

- ✓ **البطال:** كل ما هو بدون عمل : يهدف إلى التمييز بين التشغيل و البطالة، و يعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة المرجعية.
- ✓ **البطال:** كل من هو متاح للعمل و لا يجده: أي كل شخص يكون قادرا و مستعدا على العمل فورا إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث.
- ✓ **البطال:** كل من يبحث عن عمل و لا يتوفر له ذلك: و هذا لجدية البحث يجب على الشخص إتباع خطوات محددة، مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل حكومية أو خاصة، نشر إعلانات البحث عن الوظيفة و الرد على الإعلانات العارضة لها، طلب الحصول على موارد مالية و مادية لتمويل المشاريع الذاتية[2].

[1] حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص183-184.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010، ص46-47.

و قد يكون أفضل تعريف للبطالة على أنها تشمل كل الأشخاص القادرين على العمل و الباحثين عنه و لكنهم لا يجدونه.[1]

قياس البطالة:

إن معدل البطالة له أهمية كبيرة باعتباره يقيس حجم العمالة ويعطي صورة عن وضعية البطالة، و يسمح أيضا بالتنبؤ بحجمها في المستقبل بالاعتماد على السنوات الماضية، مما يساعد الجهات الخاصة بالتوظيف على اخذ التدابير اللازمة عند إعداد الخطط الاقتصادية. و بما أن البطالة تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية فإن حساب معدلها يختلف من باختلاف معايير جمع البيانات.[2]

- **المقياس الرسمي للبطالة:**

إن حجم البطالة يعتبر مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة، و يتم حساب معدل البطالة لتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول، يمكن احتساب معدل البطالة على النحو التالي:

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة}}\right] * 100$$

و وفقا لهذا المقياس فإن معدل البطالة يعرف كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة و في فترة زمنية معينة[3]. و قوة العمل تشير إلى كل الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل ، في ظل الأجور السائدة و تحسب كالتالي:

إجمالي قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.[4]

هذا المعدل يصعب حسابه بدقة و لا تتوفر فيه المعلومات الكافية عن البطالة، و ذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب التصنيف سواء كان من سكان المدينة أو الريف، و كذلك من حيث نوع الجنس و العمر، مستوى التعليم و الدراسة.[5]

- **المقياس العلمي للبطالة:**

بالنسبة لهذا المقياس، تتحقق العمالة الكاملة في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد يساوي الناتج المحتمل، و بالتالي فإن معدل البطالة الفعلي يكون مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، في حين إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، و في هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود البطالة بالمفهوم العلمي، و ذلك بسبب إما عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو عدم الاستخدام الأمثل لها.

[1] حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص184.

[2] ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 48-50.

[3] محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا، و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، ص 262.

[4] نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 188.

[5] إسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي، مشاريع القطاع الخاص و دورها في الحد من البطالة،مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص40- 42.

و يمكن حساب معدل البطالة كالتالي:

معدل البطالة = 1 - $\frac{\text{إنتاجية حقيقية فعلية}}{\text{إنتاجية متوسطة}}$ [1]

المطلب الثاني: أنواع البطالة و الآثار المترتبة عنها.

يعتبر التمييز بين أنواع البطالة مهم جدا في معرفة مدى تطورها عبر الزمن و الفترات التاريخية، مما يساعد على معرفة نوع البطالة الأكثر انتشارا، و يمكننا من الكشف عن أسباب وجودها قصد الاهتداء إلى سبل كفيلة للحد منها، بحيث ينتج عنها أثار عديدة اقتصادية و اجتماعية ، و سياسية، و على هذا الأساس فإنه من المفيد التعرف على أنواع البطالة.

1. **أنواع البطالة:**

أ. **البطالة الدورية:**

تنشأ عن التراجع و الركود الاقتصادي في النشاط الاقتصادي في الدولةفي حالة الكساد و الأزمات ينخفض حجم النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري، و بالتالي يؤدي إلى انخفاض في العمالة في شكل تقليص مدة العمل، مما يساهم في ارتفاع معدلات البطالة ، و عدم توفر كفاءة الطلب نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية، مما يعني بطالة أكبر، و بالتالي هذا النوع من البطالة يأخذ شكل دوري، كما تتميز هذه البطالة بأنها تشمل كافة القطاعات و المهن[2].

و على هذا الأساس فإن البطالة الناشئة عن التقلبات الاقتصادية تسمى بالبطالة الدورية و هي بطالة إجبارية لا إرادية.

ب. **البطالة الاحتكاكية:**

ينتشر هذا النوع في الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية، و تحدث هذه البطالة عند ترك الشخص لعمله من أجل البحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة الأجر او الحصول على وضع وظيفي أفضل أو الرغبة في الانتقال من مكان لأخر داخل الدولة، و يعرف هذا النوع من البطالة في الجزائر في الأماكن الصناعية بالجنوب حيث كان يفضل العامل الجزائري العمل في شركات أجنبية التي تمنحه أجرا كبيرا من الذي يحصل عليه في الشركات الوطنية، أو في حالة انتقال العمال الجزائريين إلى الخارج الوطن من أجل تحسين ظروفهم المعيشية.

ت. **البطالة الهيكلية (التقنية):**

تعرف هذه البطالة على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة لتغير الهيكل الاقتصادي ، بمعنى تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات ، أو تغير تقنيات الإنتاج، و هذه من نتائج الطفرة

[1] محمد أحمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 320-322 .

[2] حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص 185.

التكنولوجية مما يؤدي إلى عدم توافق بين فرص العمل المتاحة و مؤهلات العمال الراغبين في العمل و الباحثين عنه.

فاستخدام التكنولوجيا الحديثة أمر ضروري للإنتاج كما و كيفا، لكي تصبح السلع و المنتجات بمعايير علمية و دولية من أجل المنافسة في السوق الدولية و هذا يتطلب يد عاملة متخصصة، و بالتالي يجبر أرباب العمل و المؤسسات على الاستغناء عن اليد العاملة البسيطة و تعويضها بأخرى مؤهلة.

و تنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة منها:

- زيادة النمو الاقتصادي و درجة التحديث التقنية ، مما يؤدي إل زيادة في العمليات و المدخلات و بالتالي يؤدي إلى التغير في هيكل الطلب على مواد الخام، العمالة، رأس المال، المنتجات....الخ و بالتالي ظهور هذا النوع من البطالة.
- التغير الهيكلي في سوق العمل الناتج عن دخول يد عاملة جديدة من الشباب لا تتوفر فيهم الشروط التي تتطلبها الوظائف المتاحة.
- الاستثمار الأجنبي في الدول النامية للاستفادة من التكاليف المنخفضة بسبب توفر مواد أولية الخام، اليد العاملة الرخيصة.... الخ مما ينتج بطالة هيكلية للعمال الذين كانوا يشتغلون بها في البلد الأم.

ث. **البطالة السافرة(الظاهرة):**

يقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين و القادرين على العمل، لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها، بسبب النمو السكاني السريع، عدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية..... الخ، و تسمى أيضا البطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي، و تمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة انتشارا لأنها صورة واضحة للبطالة الإجبارية.

و تعرف الجزائر هذا النوع من البطالة بشكل واسع خاصة في فئة الشباب، بما فيهم خريجي الجامعات و المعاهد و مراكز التكوين المهني[1].

ج. **البطالة الموسمية:**

تنشأ هذه البطالة في مواسم معينة أو في أوقات معينة من السنة ، ففي أوقات فصل الشتاء نجد أن عمال الزراعة يتعطلون عن العمل، لأنهم في الواقع لا يشتغلون سوى موسم واحد في السنة.

كما أن هناك بعض الصناعات مثلا صناعة المرطبات تتعطل في فصل الشتاء و بالتالي فإن العمال الذين يعملون في هذه الصناعات يتعطلون عن العمل في أوقات الشتاء.

و مع تقدم طرق الإنتاج و التقدم التقني و التكنولوجي فإن هذا النوع من البطالة أصبح يشكل نسبة ضئيلة إلى تعداد البطالة الكلية[2].

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره ، ص 50-53

[2] حسام علي داوود ، مصطفى سلمان و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن ، الطبعة الثالثة ، 2005 ، ص 261.

ح. **البطالة المقنعة:**

تعني هذه البطالة ارتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل، بحيث يعملون عددا أقل من ساعات العمل الرسمية، و أن يكون هناك أفرادا لا يعملون فعليا بصورة شبه كاملة، بالرغم من أنهم يعملون و يتلقون أجورا و رواتب من الناحية الرسمية، و بالتالي فان البطالة المقنعة هي الحالة التي يكون فيها الناتج الحدي للعامل يساوي صفر[1]. و قد تكون هذه أسوأ أنواع البطالة فهي لا تكاد تظهر في إحصاءات البطالة و غالبا ما تعاني الدول النامية من جراء هذه البطالة.[2]

خ. **البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية:**

البطالة الاختيارية هي الحالة التي تحدث عند استقالة العامل أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل أخر بمحض إرادته، من اجل البحث عن عمل بامتيازات أفضل من حيث الأجر و شروط العمل، أما البطالة الإجبارية تحدث عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل و قدرتهم عليه ، وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، و أيضا الوافدين الجدد إلى سوق العمل و لم يتمكنوا من إيجاد فرصة عمل [3].

2. الآثار المترتبة عن البطالة :

تمثل البطالة أحد التحديات الكبيرة التي تقلق البلدان العربية بسبب عواقبها السلبية، حيث أن معدلات البطالة تتزايد يوما بعد يوم، و التي يترتب عنها العديد من الآثار السلبية سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع ككل، يمكن ذكر بعض هذه الآثار في النقاط التالية:

- **الآثار الاقتصادية:**

ينتج عن البطالة إهدار لجزء من موارد المجتمع ، و بالتالي انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يسهم به هؤلاء العاطلين ، كما أن زيادة حجم البطالة بالمجتمع تؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي على السلع و الخدمات دون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي منها ، و بالتالي يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم ، و هذا بدوره يعوق عمليات التنمية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي . و أيضا يترتب على البطالة زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخول ، فضلا عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو دعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.

- **الآثار الاجتماعية:**

يشعر الأشخاص البطالين باليأس و الإحباط و عدم الانتماء، و بالتالي يترتب عليه العديد من الانحرافات الاجتماعية و الأخلاقية و ارتفاع معدلات الجريمة ، كالقتل و السرقة خاصة في الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطالة للعاطلين ، إضافة إلى فقدان العاطلين للخبرات و المعرفة التي اكتسبوها خلال

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره ، ص 53 – 54

[2] حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره ، ص55.

فترة التعليم و التدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة خاصة إذا استمر التعطل لفترة زمنية طويلة . كما أن البطالة تؤدي إلى المزيد من الاختلال في توزيع الثروات فيما بين الأفراد و بالتالي زيادة حدة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع.

- **الآثار السياسية:**

إن انتشار البطالة و تزايدها في أي مجتمع، ينتج عنه تهديدا لاستقراره السياسي و الاجتماعي، خاصة إذا كانت فترة التعطل طويلة، حيث يساعد على انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط الحكومات حتى توفر لهم العمل و الحياة الكريمة. و توجد علاقة طردية بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع و مستوى الإرهاب و الانقلابات السياسية كما هو مشاهد حاليا في العديد من الدول النامية.[1]

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للبطالة.

تعتبر البطالة مشكلة ذات أبعاد تاريخية و جغرافية حيث ترتبط بمراحل التطور الاقتصادي، و قد حظيت باهتمام المفكرين الاقتصاديين ، بحيث أن تنوع أشكال البطالة هو الذي أدى إلى تعدد النظريات لتفسيرها، من هذا المنطلق سيتم توضيح في هذا المبحث أهم النظريات التي اهتمت و تناولت ظاهرة البطالة، بحيث تم تقسيمها إلى نظريات تقليدية و نظريات حديثة.

المطلب الأول: النظريات التقليدية.

تتمثل هذه النظريات في الاتجاهات التي تقر بفكرة وجود سوق تنافسي للعمل يسمح لنا بتحديد الأجر التوازني و مستوى التشغيل المقابل له ، و تتمثل هذه النظريات في :

1) **النظرية الكلاسيكية:**

تعتبر النظرية الكلاسيكية من أهم النظريات التي تسهم في تحليل مشكلة البطالة ، و ذلك لأن الكلاسيك كانوا يهتمون بالبعد السياسي في تحليلهم، و هذا البعد هو الذي يفسر مدى أهمية مكانة البطالة في تحليلهم، بحيث أنها تعتبر من أهم المشكلات التي تنعكس سلبا على مستوى المجتمع و السياسة، كما أنهم يركزون في تحليلهم على الأجل الطويل.[2] رابطين في تحليلهم مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية و بتراكم رأس المال و النمو الاقتصادي و الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني و أهم ما شغل تفكير الكلاسيكيين هو مشكل التوزيع و الربح و تأثيره في تراكم رأس المال.[3]

[1] محمد أحمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره ، ص 331 – 332 .

[2] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 146 – 147.

[3] إسماعيل علي شكر ، مجيد جواد مهدي، مرجع سبق ذكره، ص44.

الشكل رقم 1: توازن سوق العمل عند الكلاسيك.

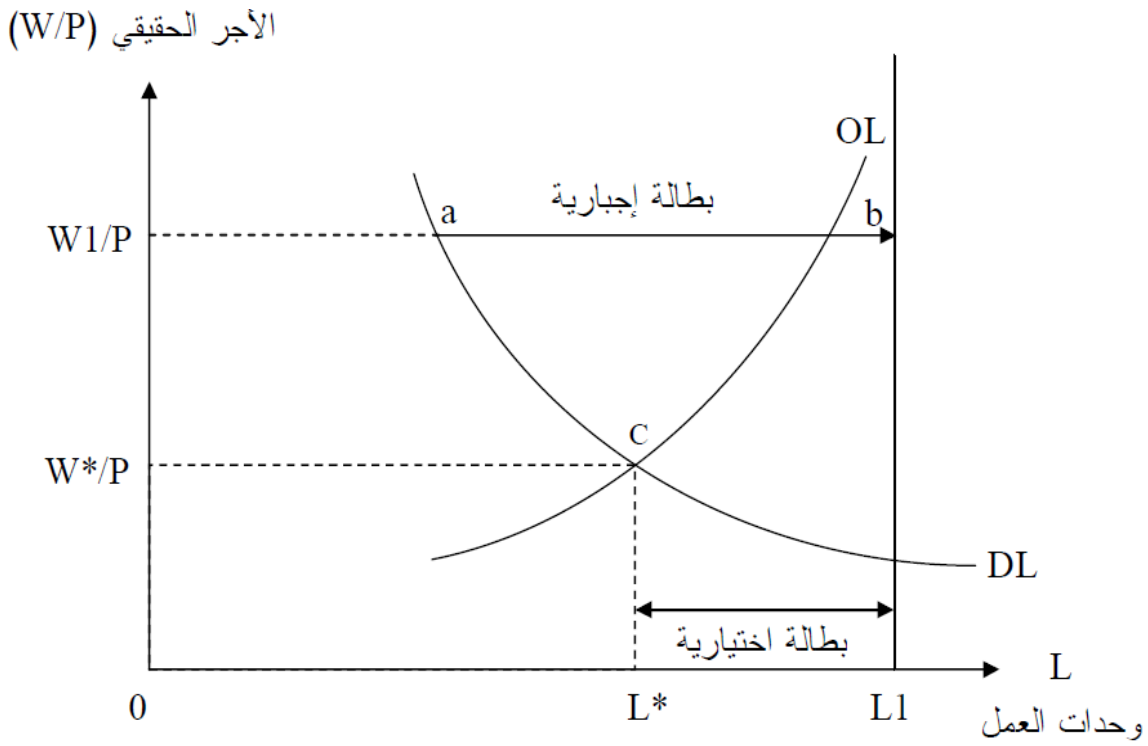

المصدر:مصار منصف، مجموعة محاضرات الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997

تمثل كل من :

OL : عرض العمل

DL : طلب العمل

$\frac{W*}{P}$: الأجر الحقيقي عند التوازن

التفسير الاقتصادي للبطالة عند الكلاسيك:

عندما تتعادل الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة من العمل يؤدي إلى التوازن في سوق العمل، الممثلة في الشكل ب (C) و يحدث التشغيل الكامل عند O°L هذه المسافة تعبر عن الأشخاص القادرين على العمل و الراغبين فيه عند الأجر التوازني W*/P ، و يشير $L*L_1$ إلى الأشخاص القادرين على العمل و الغير الراغبين فيه عند الأجر التوازني ، وبالتالي فهي بطالة اختيارية. أما حركة (W*/P) الأجر التوازني عن مستواه الأصلي يؤدي إلى حدوث اختلال في سوق العمل من خلال حدوث فائض في العرض داخل السوق و بالتالي ظهور بطالة إجبارية تتمثل في المسافة (ab) لكن هذه البطالة تختفي بسبب مرونة السعر و الأجر.

لا تعترف النظرية الكلاسيكية بوجود البطالة الإجبارية بسبب مرونة السعر و الأجر لكنها تقر بوجود بطالة اختيارية في شكل رفض العاطلين عن العمل بالأجر السائد و أيضا البطالة الاحتكاكية في شكل انتقال العمال من وظيفتهم إلى أخرى. و يرى الكلاسيك أن وجود البطالة لفترات طويلة هو بسبب العمال[1].

2) **النظرية النيوكلاسيكية:**

يعتمد النيوكلاسيك على مبدأ التوازن العام و الذي يتحقق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل، كما يرتبط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل، بحيث أن هذا التحليل يعتمد على مجموعة من الفرضيات مستمدة من شروط المنافسة التامة، و تتمثل أهم هذه الفرضيات فيما يلي:

- ✓ تجانس وحدات العمل
- ✓ حرية تنقل اليد العاملة
- ✓ دور المنافسة في شراء و بيع قوة العمل
- ✓ حجم اليد العاملة يرتبط بعرض و طلب العمل في السوق كما هو مبين أدناه.

$$D_T = f(W/P) \longrightarrow f`(W/P) < 0 \ldots \textbf{(1)}$$

حيث: D_T : دالة الطلب على العمل .

(w/p): الدخل الحقيقي.

W: معدل الأجر الاسمي.

P: المستوى العام للأسعار

تعرف دالة الطلب بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي، الذي يقيس معدل الأجر الاسمي بالمقارنة مع المستوى العام للأسعار. كما تعني هذه الدالة بأن المنتجين يتوجهون نحو تعظيم الربح، و عليه هم مستعدون لتوظيف العمال حتى يتعادل الإنتاج الحدي المقيم بالعمل مع التكلفة الحدية للأجور.

عند الوصول إلى مستوى التوازن، يؤدي انخفاض معدل الأجر الحقيقي w/p إلى توظيف اليد العاملة، و بالتالي يعبر عن عرض العمل بدالة متزايدة بدلالة الأجر الحقيقي w/p كالتالي:

$$O_T = f(W/P) \longrightarrow f`(W/P) > 0 \ldots (2)$$

O_T : دالة عرض العمل بدلالة الأجر الحقيقي

تعرف هذه الدالة بأن العمال يستعدون لعرض خدماتهم في سوق العمل من أجل تعظيم مستوى مداخيلهم، التي يجب أن تتعادل مع الخدمات المقدمة ثم يدخل العمال في تنافس ليتحقق التوازن مع مستوى التشغيل التام.

[1] عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية، جامعة الإسكندرية، 2004، ص 211.

أما البطالة فسببها ارتفاع الأجور مقرنة مع الإنتاجية الحدية للعمل .كما أن النظرية النيوكلاسيكية تفترض حالة التشغيل التام و تهمل البطالة.

3) **النظرية الماركسية:**

الفكر الماركسي ينتقد النظرية الكلاسيكية التي تتبنى النظام الرأسمالي الذي جزم أن البطالة هي حالة نادرة الوقوع، بحيث أن الفكر الماركسي يعتبر أن الأزمات هي مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك عند الطبقة العاملة، بمعنى أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع الأجور. و يرى كارل ماركس بأن البطالة تنتج عن تطور النظام الرأسمالي الذي يتعمد إدخال الآلات و التكنولوجيا محل اليد العاملة و عليه يتم استغناء عن العمال مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة.

إذ أن ماركس يعتبر أن تراكم الأنظمة الرأسمالية من خلال زيادة الإنتاجية هو سبب البطالة، كما أن حجم التشغيل مرتبط بالربح الذي يحققه المنتجين ،حيث أنهم يقومون بزياد الإنتاج لتعويض الأرباح المنخفضة و عليه يحدث فائض في الإنتاج ، إذ أن التطور التقني يتطلب الكثير من الرأس المال الذي يأخذ الجزء المخصص للأجور ، و بالتالي فإن اليد العاملة تستمر في إنتاج رأس المال مما يؤدي إلى تراكمه.

و بالتالي فإن البطالة في الفكر الماركسي سببها النظام الرأسمالي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار اليد العاملة[1].

4) **النظرية الكنزية :**

يعتمد تحليل الكينز للبطالة على:

- ✓ لا يمكن أن يكون سوق الشغل مماثلا لسوق باقي السلع.
- ✓ تحدد البطالة بالعلاقة التالية: طلب ⟵ إنتاج ⟵ تشغيل ⟵ مستوى البطالة.

حيث يصعب تحقيق التشغيل الكامل عند كينز إلا في حالة واحدة و هي التي يكون فيها الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج المحتمل المنتج من طرف العمالة، و يرجع حدوث البطالة عند كينز إلى وجود فجوة إنكماشية و التي تحدث عندما يكون الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل.

و وفقا لكينز فإن مستوى التشغيل لا يتوقف على العرض بل على الطلب، حيث تنفي النظرية الكنزية مسؤولية العمال عن البطالة و تلقيها على عاتق رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب.

الشكل التالي يظهر التوازن العام حسب النظرية الكنزية:

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره ، ص 22 – 24.

الشكل رقم 2 : التوازن العام حسب النظرية الكنزية .

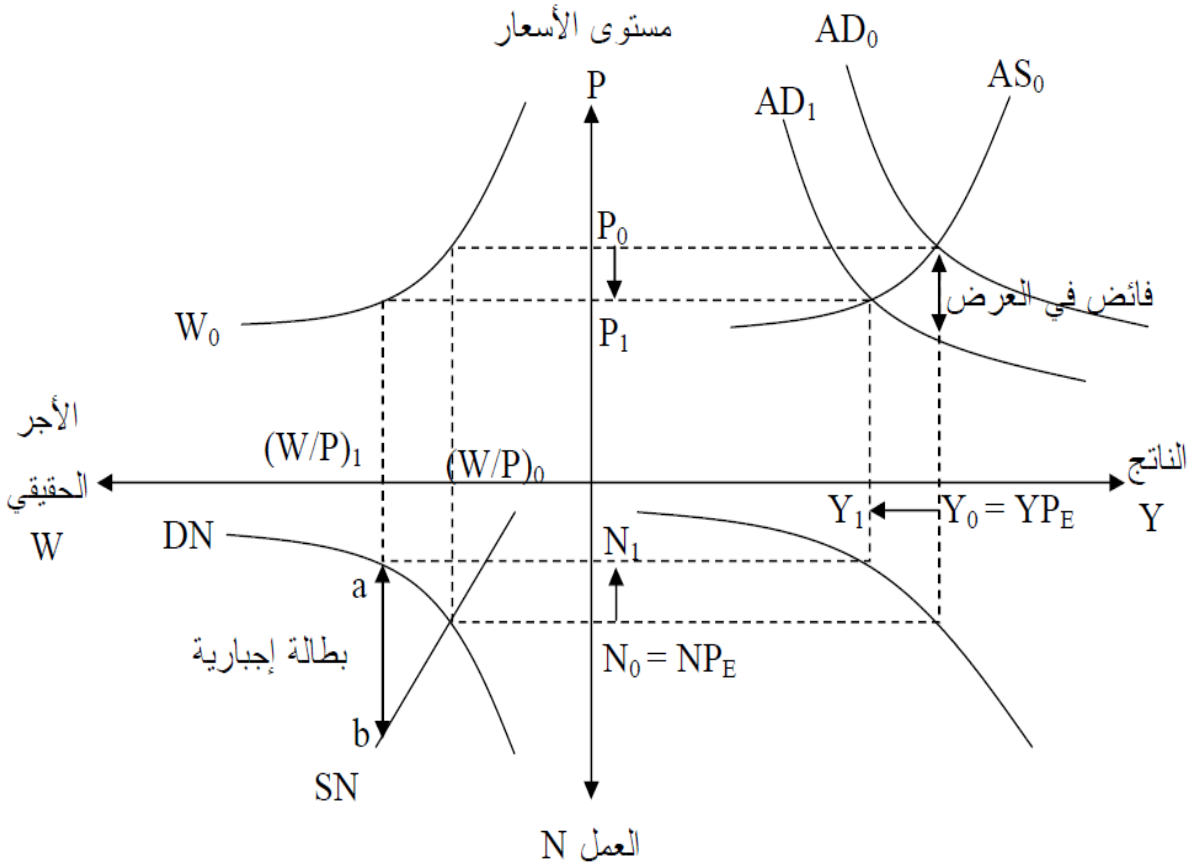

المصدر: محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، دار المريخ، الرياض، 1999، ص 312.

AD_0 : الطلب الكلي

P_0 : السعر التوازني

AS_0 : العرض الكلي

N_0 : حجم العمل عند التوازن

$(W/P)_0$: الأجر التوازني

N_{PE} : مستوى العمالة عند التشغيل الكامل

DN : الطلب على العمل

Y_{PE} : مستوى الناتج عند التشغيل الكامل

SN : العرض على العمل

عند ضعف الطلب الكلي ينتقل المنحنى AD_0 إلى الأسفل AD_1 مؤديا إلى انخفاض مستوى الناتج Y_0 إلى Y_1 و بالتالي انخفاض مستوى الأسعار P_0 إلى P_1 و عليه ينتج الأجر الحقيقي (W/P) . و عند انضمام مستوى السعر P_1 إلى الأجر W_0 ينتج فائض في عرض العمل مما يساهم في تنزيل مستوى الأجور النقدية، و بالتالي تصبح مستويات الناتج و العمالة عند $N_0 > N_1$ بمعنى مستوى التشغيل أقل من مستوى التشغيل الكامل و بالتالي حدوث البطالة.[1]

[1] بن عاشور ليلي ، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتأمينعلى البطالة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 9 – 11 .

المطلب الثاني : النظريات الحديثة.

ظهرت العديد من النظريات الحديثة التي قامت بالتطوير و التعديل، و هي الأكثر قدرة على التفسير ، تتمثل في:

1) **نظرية تجزئة سوق العمل:**

تهدف هذه النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة و كشف أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة، و وجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى، كما تميز هذه النظرية خمسة أنواع من سوق العمل تتمثل فيما يلي:

1. السوق الداخلية: هي السوق التي تتضمن موارد بشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.
2. السوق الخارجية: هي السوق التي تبحث عن اليد العاملة خارج محيط المؤسسة نظرا لانعدام شروط المنصب المطلوب مع عدم إمكانية الترقية.
3. السوق الأولية: تتضمن الوظائف الأكثر أجرا و الأكثر استقرارا، حيث توفر أحسن الشروط بما فيها الترقية، ففي الجزائر يوفر قطاع المحروقات هذه السوق حيث كان يوفر وظائف دائمة بأجور مرتفعة مقارنة مع القطاعات الأخرى، أما في السنوات الأخيرة أصبح يميل إلى التوظيف الغير الدائم.
4. السوق الثانوية: تتضمن الوظائف الأقل أجرا و استقرار، إذ أنها تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار و الجنس. و تتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل و التي تتأثر بتقلبات الاقتصاد، حيث أن العاملين فيها أكثر عرضة للبطالة.
5. السوق الرئيسية: تضم مؤسسات كبيرة الحجم التي تستخدم فنون إنتاجية كثيفة رأس المال و العمالة الماهرة ، هذه السوق تتميز بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها بسبب سيطرتها على السوق.

2) **نظرية رأس المال البشري:**

هذه النظرية تفسر اختيار الوظيفة بالاعتماد على الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها للاستفادة من اكبر دخل ممكن و تحسين الإنتاج، مما يساهم في تحفيز الأفراد على رفع قدراتهم ، أي أن هذه النظرية تركز على الوظيفة و ليس على العمال.

3) **نظرية البحث عن العمل:**

هذه النظرية ترجع معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم للبحث عن وظائف أفضل و ملائمة لهم، حيث تقوم هذه النظرية على فرضيتين هما :

- ✓ أن من يبحث عن العمل يكون على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- ✓ يقبل العامل أي أجر أعلى من الحد الأدنى للأجور و يرفض أي أجر أقل منه.

كما أن نظرية البحث عن العمل حاولت الكشف عن سبب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل، خاصة الوافدين الجدد للسوق من الشباب لعدم درايتهم بأحوال السوق. إضافة إلى أن الانتقال من وظيفة إلى أخرى يرفع من معدل البطالة و بالتالي فغن البطالة الاختيارية هي البطالة السائدة في السوق حسب هذه النظرية.

4) **نظرية اختلال التوازن:**

هذه النظرية أسسها الفرنسي Malinvaud من أجل تفسير ارتفاع معدلات البطالة في السبعينيات في الدول الصناعية.

و تقوم هذه النظرية بالاعتماد على استحالة تحقق التوازن في سوق السلع و سوق العمل، بالإضافة إلى أنها تعتمد على دراسة مختلف العلاقات القائمة بين سوق السلع و سوق العمل بهدف تفسير البطالة و أسبابها.

و في هذا الصدد يتم وجود نوعين من البطالة:

- ✓ النوع الأول: يظهر هذا النوع من البطالة في حالة اختلال بين كل من سوق العمل و سوق السلع، مما يؤدي إلى وجود فائض في العرض في سوق السلع و انخفاض الطلب في سوق العمل، و الذي يترتب عليه عدم قيام أصحاب العمل بتشغيل إضافي بسبب وجود فائض في الإنتاج و هذا النوع من البطالة يشبه البطالة عند كينز.
- ✓ النوع الثاني: تظهر هذه البطالة في حالة وجود عرض أقل من الطلب على السلع، و تتمثل أسباب البطالة في هذه الحالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية مؤديا إلى عدم زيادة عرض السلع بسبب ضعف مردودية المشاريع الإنتاجية و هذه البطالة تشبه البطالة عند الكلاسيك.

هذه النظرية لم توفق في تقديم السياسة الاقتصادية اللازمة لمواجهة البطالة لأنها تركز على التحليل في المدى القصير، كما يصعب تحقيق فرضية تجانس العمل و وجود سوق واحدة للسلع، إضافة إلى أن البطالة لا تقتصر على النظرة الكلاسيكية أو الكنزية ، لأنه يوجد أنواع عديدة من عناصر العمل و أسواق السلع [1].

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 – 36 .

المبحث الثالث : واقع البطالة في الجزائر.

أن أهم ما يميز الجزائر عن غيرها هو تزايد عدد السكان، خاصة النشيطين منهم ، حيث أصبحت البطالة في الجزائر تتراكم و ترتفع ،و اختلفت أسبابها باختلاف الظروف الاقتصادية مما أدى بالحكومة للتفكير في حلول و وضع تدابير للمواجهة البطالة و الحد منها.

و على هذا الأساس سنتطرق في هذا البحث إلى أسباب ظهور البطالة و توزيعها في الجزائر و كذلك التدابير و الحلول المنتهجة لمواجهة البطالة في الجزائر.

المطلب الأول: أسباب ظهور البطالة و توزيعها في الجزائر.

1. أسباب ظهور البطالة:

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى تفشي البطالة خاصة في الفئة النشيطة و عنصر الشباب ، بغض النظر عن مؤهلاتهم و مستوياتهم التعليمية و التكوينية. و تجمع هذه الأسباب في نقطتين : الأولى تشمل العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة ، و الثانية تدخل في نطاق سيطرة الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

الأسباب الخارجة عن سيطرة الحكومة:

- ✓ تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعتمد في صادراتها الخارجية على المحروقات أو بعض المعادن و الموارد الفلاحية الطبيعية ، و بالتالي فان إيراداتها من العملة الصعبة ترتبط بعائدات هذه الصادرات ، و بما انه يصعب التحكم بأسعارها فانه يترتب عن ذلك انكماش الاقتصاد الجزائري بداية من النصف الثاني من الثمانينات ، مما يساهم في انخفاض النمو الاقتصادي و انخفاض حصيلة الصادرات، بحيث يكون له أثار انكماشية مضاعفة على مستوى الدخل و العمالة و بالتالي نقص فرص التوظيف.
- ✓ أزمة المدفوعات الخارجية التي تعرفها الجزائر نتيجة لانهيار أسعار النفط من حوالي 35 دولار للبرميل عام 1980-1981 إلى نحو 15 دولار في مارس 1986. بالإضافة إلى تأثير خدمات الديون و الشروط القاسية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية التي تتميز بارتفاع التكلفة ، مما يؤدي إلى تناقص مستويات التشغيل لليد العاملة و يرتفع معدل البطالة أليا[1] .

يمثل الجدول التالي الميزان الجبائي و النقدي :

الجدول رقم 1 : الميزان الجبائي و النقدي الوحدة (%).

/	1985	1986	1987	1988
إيرادات الخزينة / الناتج الداخلي الخام	36,8	30,6	28,4	26,7
الجباية النفطية	15,9	7,1	6,3	6,9
نفقات الحزينة / الناتج الداخلي الخام	46,4	4,3	35,6	39,4
النفقات الجارية	18,2	21,1	20,1	21,8

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 251-254.

الاستثمار العمومي	15,3	13,8	11,7	12,4
القروض الصافية المقدمة للمؤسسات العمومية	7,8	5,8	4,9	5,9
مصاريف أخرى	5,1	16	-1,1	-0,7
رصيد الخزينة / الناتج الداخلي الخام	9,6	11,7	7,2	12,7
الناتج الداخلي الخام / M2	76	75	79	84
تضخم مؤشر الأسعار عند الاستهلاك	10,5	12,3	705	5,9

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، نوفمبر1998، ص 11.

من خلال الجدول نلاحظ مدى تأثر إيرادات الخزينة بأسعار البترول ، مما ساهم في انخفاض الجباية البترولية من 1985 إلى 1986 مؤديا إلى إيجاد سياسة التقشف في الاستثمار العمومي و في القروض المقدمة للمؤسسات العمومية و عليه تخلي الدولة عن دورها في تمويل هذه المؤسسات.

- ✓ النمو الديمغرافي، يساهم هذا العنصر في زيادة حدة البطالة ، حيث تؤدي الزيادة السكانية إلى تزايد العروض من طالبي العمل في سوق العمل الجزائرية ، و بما أنه يصعب السيطرة على العوامل التي تتحكم بالسكان ، فان النمو الديمغرافي يعتبر من الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة.
- ✓ نقص مصادر التمويل، و يرجع هذا لضعف أداء الجهاز الإنتاجي و ضآلة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.

الأسباب الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة :

- ✓ **عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق**: هناك تزايد كبير في عرض خريجي المدارس و الجامعات، المعاهد و مراكز التكوين دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة، و يرجع ذلك الى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة.
- ✓ **البعد المكاني للسياسة السكانية** : إن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة .هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات ، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة.
- ✓ **الاختلالات الهيكلية:** ترجع مشكلة البطالة إلى تشابك الاختلالات الهيكلية في فترة الثمانينات من القرن الماضي ، و خاصة التشابك الغير المتوازن ما بين القطاعات الإنتاجية مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية، الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف، فالأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر تصنف إلى ثلاثة عناصر و هي :
  - انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية و توقفها.خاصة أن حجم الإعانات يشكل إحدى السبل الناجعة لاستمرارها، و ذلك يعني مناصب عمل جديدة يمكنها التخلص من البطالة .
  - نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا ، حيث أن القطاعين لم يستطيعا إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار و لم يتمكن من ضمان الصيانة و خدمات ما بعد البيع ، التي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة .

- عدم وجود تكامل بين التكوين و التشغيل[1] .

الأسباب المباشرة للبطالة في الجزائر:

بعد تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي في الجزائر، ازدادت البطالة تفاقما حيث تم تخفيض العجز في الميزانية من خلال التحكم في التطور النقدي ، تسيير النفقات العمومية و معدل التضخم الذي أصبح في نهاية سنة 2000 في حدود 1% بعدما كان يبلغ في ديسمبر 1994 حوالي 38.4% ، و بهذه النتائج تحسنت معدلات النمو الاقتصادي ، حيث أصبحت النتائج إيجابية بدءا من سنة 1995 بعد أن كانت المعدلات سلبية قبل ذلك، لكن هذه النتائج الإيجابية ساهمت في التضحية بالجانب الاجتماعي من خلال تدهور القدرة الشرائية و تزايد معدلات البطالة مؤدية إلى تفشي الفقر و الآفات الاجتماعية.

كما يمكن إرجاع السبب الرئيسي لزيادة معدلات البطالة إلى انخفاض نمو البرامج الاستثمارية الجديدة، حيث كانت تقدر نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الخام PIB سنة 1993 ب 10.7% و أصبحت 7.3% في سنة 1994 لتصبح 4% في سنتي 1995 و 1996، كما أن القطاعات ذات الأولوية مثل قطاع التربية و السكن و الري عرفت تراجعا في حجم الموارد الموجهة لها بين سنتي 1993 و 1997، فقطاع التربية تراجعت ميزانيته من 0.9% إلى 0.7% أما قطاع الري تراجعت ميزانيته من 1.15% من الناتج الداخلي الخام إلى 0.7% وكذلك قطاع السكن تراجعت ميزانيته من 0.45% إلى 0.38 % في الفترة نفسها.

و بالتالي يمكننا تحديد أسباب زيادة معدلات البطالة بعد تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي:

- ✓ خفض معدل الإنفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم و الصحة و السكن مؤديا إلى خفض في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات ، فمثلا في التعليم رغم حاجة القطاع إلى أكثر من 20000 معلم في جميع الأطوار إلا أنه تم عدم فتح مناصب عمل جديدة.
- ✓ تدهور المستوى المعيشي نتيجة ارتفاع مستوى التضخم مؤديا إلى حدوث كساد في سوق المحلي العام و الخاص نجم عنه خسائر و إفلاس ، مما ترتب عنه تسريح أعداد كبيرة من العمالة .
- ✓ تمهيد الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال التزامها بتحرير التجارة الخارجية و خفض الرسوم الجمركية، من خلال تشجيع عمليات استيراد منتجات محلية مما أدى إلى تعريض الصناعة الوطنية إلى منافسة غير متكافئة و بالتالي إغلاق و إفلاس الكثير من المؤسسات و تسريح عمالها.
- ✓ انخفاض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة نتيجة تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي

كل هذه الأسباب لها علاقة مباشرة في تزايد حجم المجتمع النشيط في الجزائر حيث كان في حدود 5 ملايين سنة 1980 و أصبح في حدود 9 ملايين سنة 1997 ، ليتجاوز 15 مليون سنة 2000 ، كما يتقدم سنويا لسوق

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 253-256.

العمل حوالي 250000 و 300000 فرد ، في حين أن توفير مناصب عمل جديدة لم يتجاوز 150000 منصب في السنوات الأخيرة ، و هو ما يعني زيادة معدل البطالة.[1]

2. **توزيع البطالة في الجزائر:**

من أجل التمكن من فهم واقع البطالة يجب الإدراك التام بكل ما يخص هذه الفئة من المجتمع، من خلال الفئة العمرية و المناطق التي تتمركز فيهم البطالة و المستوى للحد و المدة الزمنية من ظاهرة البطالة.

- **توزيع البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية :**

الجدول التالي يبين توزيع البطالة حسب فئات العمر في الجزائر:

الجدول رقم 2 : توزيع البطالة حسب فئات العمر في الجزائر للفترة (2011 – 2019).

العمر	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
اقل من 20 سنة	95000	129000	129000	114000	136000	99000	134000	123000	106000
%	8,9	10,3	11	9,4	10,2	7,8	9,3	8,4	7,3
سنة 24 - 20	342000	408000	373000	365000	382000	350000	396000	377000	336000
%	32,1	32,6	31,8	30,1	28,6	27,5	27,5	25,8	23,2
سنة 29 - 25	323000	337000	306000	355000	389000	401000	439000	466000	449000
%	30,4	26,9	26	29,2	29,1	31,5	30,5	31,9	31
سنة 34 - 30	134000	159000	163000	178000	198000	203000	186000	211000	229000
%	12,6	12,7	13,8	14,6	14,8	16	13	14,4	15,8
سنة 39 - 35	74000	91000	87000	88000	95000	94000	112000	108000	134000
%	7	7,2	7,4	7,3	7,1	7,4	7,7	7,4	9,3
سنة 44 - 40	36000	57000	50000	54000	64000	63000	63000	66000	85000
%	3,3	4,5	4,3	4,4	4,8	5	4,4	4,5	5,9
سنة 49 - 45	32000	38000	31000	34000	33000	31000	47000	49000	56000
%	3	3	2,7	2,8	2,5	2,5	3,3	3,3	3,9
سنة 54 - 50	14000	17000	23000	20000	25000	19000	36000	36000	37000
%	1,3	1,4	2	1,6	1,9	1,5	2,5	2,5	2,6
سنة 59 - 55	12000	17000	13000	8000	14000	11000	26000	26000	17000
%	1,2	1,4	1,1	0,6	1,1	0,9	1,8	1,8	1,2
المجموع	1062	1253	1175	1214	1337	1272	1440	1462	1449
%	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.dz

[1] ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 1، الجزائر 2002، ص118-120

من خلال الجدول رقم 2 ، نلاحظ أن البطالة تنتشر بين أوساط الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة ، إذ أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 20 إلى 25 سنة يتصدرون المراتب الأولى بنسبة تتراوح من 30 % إلى 32 % ، كما يقدم الشكل التالي نسبة البطالين في الجزائر حسب فئة العمر :

الشكل رقم 3 : نسبة البطالة في الجزائر حسب فئات العمر من (2011 – 2019)

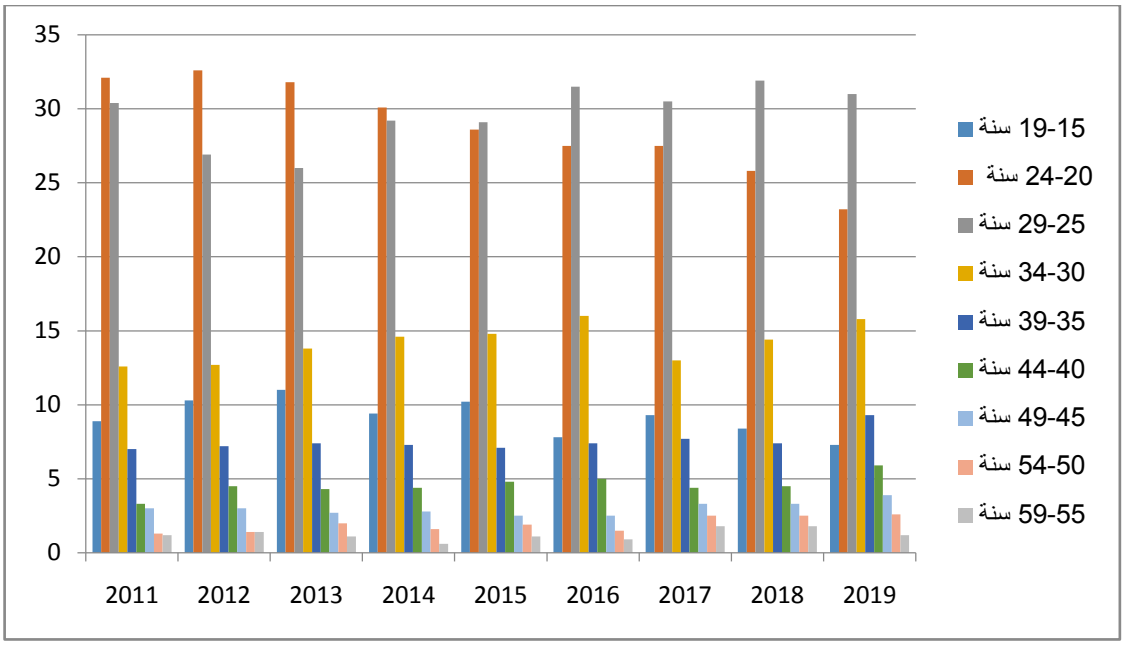

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 2 باستعمال برنامج Excel .

الشكل رقم 4 : حجم البطالة حسب فئات العمر (2011 – 2019)

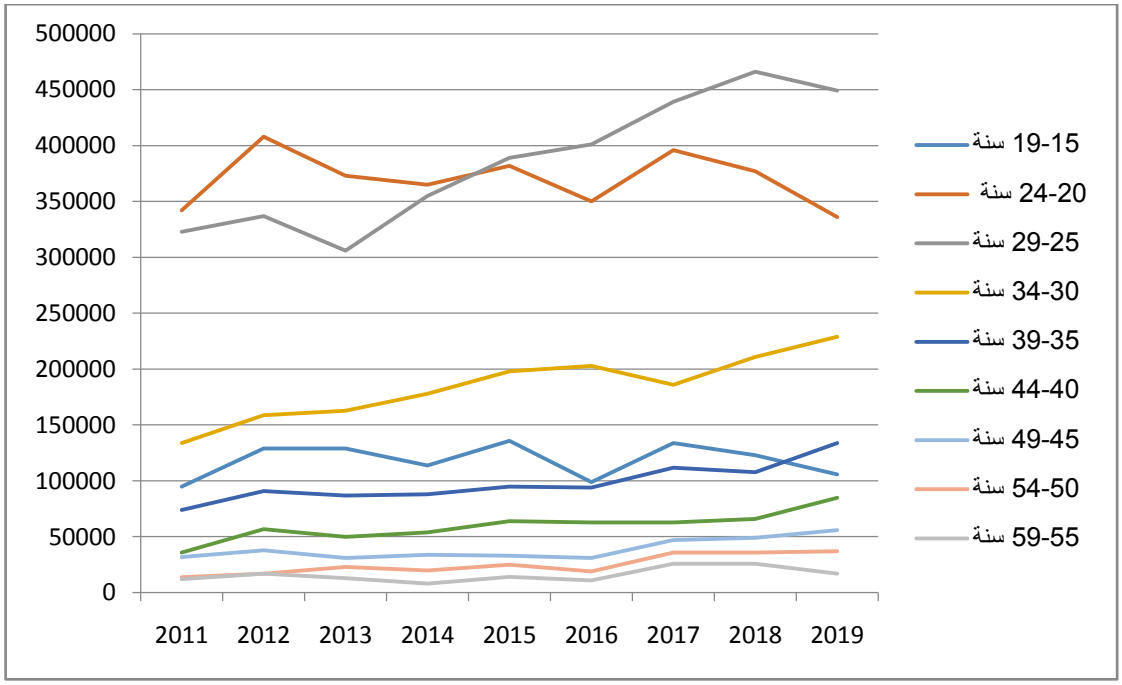

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 2 باستعمال برنامج Excel .

من خلال الشكل رقم1 و الشكل رقم 2 ، نلاحظ أن البطالة تنتشر بقوة عند الفئة العمرية 20-24 سنة طيلة الفترة ما بين 2011 حتى 2014 ، حيث قدرت نسبة البطالة في هذه الفئة سنة 2011 ب 32.1% ، ويرجع السبب في أن هذه الفئة تضم الداخلين الجدد إلى سوق العمل فهؤلاء لم يعرف لهم نشاطا بعد يعملون فيه، و ذلك بعد إحالتهم من طرف المنظومة التعليمية ، التي أصبحت مخرجاتها لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل سواء خريجي الجامعات ، التكوين المهني أو الذين أتموا الخدمة الوطنية ، لتبلغ نسبة 23.2% في سنة 2019 بسبب اهتمام الدولة بتشغيل الشباب و عزوفهم عن البطالة.

ومن ثم تأتي بعدها الفئة العمرية 25-29 سنة و التي قدرت نسبة البطالة فيها سنة 2011 ب 30.4% لتصل إلى 31% سنة 2019 ، و في المرتبة الثالثة تأتي الفئة العمرية 30 – 34 سنة حيث بلغت نسبة البطالة 12.6% في سنة 2011 لتصل إلى 15.8% سنة 2019.

و بالتالي فان وجود البطالة في أي مجتمع يعتبر مشكلة، خاصة إذا كان انتشار البطالة بين الشباب ، لأن هذه الفئة تعتبر من طاقة اقتصادية و إنتاجية هائلة إذا أحسن استغلالها[1].

- **توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي** :

الجدول رقم 3 : نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي للفترة (2011 – 2019).

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
غير متعلم	2,5	3	2,7	2,7	3,6	2,6	2,6	3,1	3
ابتدائي	6,3	8,3	6,7	7	7,7	6,8	7,9	7,1	6,8
متوسط	12,6	13,3	11,1	12	13,4	10,6	12,2	12,2	11,8
ثانوي	8,6	9,7	9,7	9,7	10,1	9,5	11,3	11	10,6
تكوين المهني	12,4	14,4	12,3	12,7	13,4	13	14,2	13,7	13,5
التعليم العالي	16,1	15,2	14,3	16,4	14,1	17,7	18,2	18,5	18

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.dz

[1] موسى رحماني، حنان بقاط ، نمذجة قياسية لمعدلات البطالة دراسة قياسية للفترة 1980 – 2014 ، مجلة الرؤى الاقتصادية ، جامعة الشهيدحمه لخضر، الوادي، العدد 10، جوان 2016 ، ص 122.

الشكل رقم5: نسبة البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي للفترة (2011 – 2019).

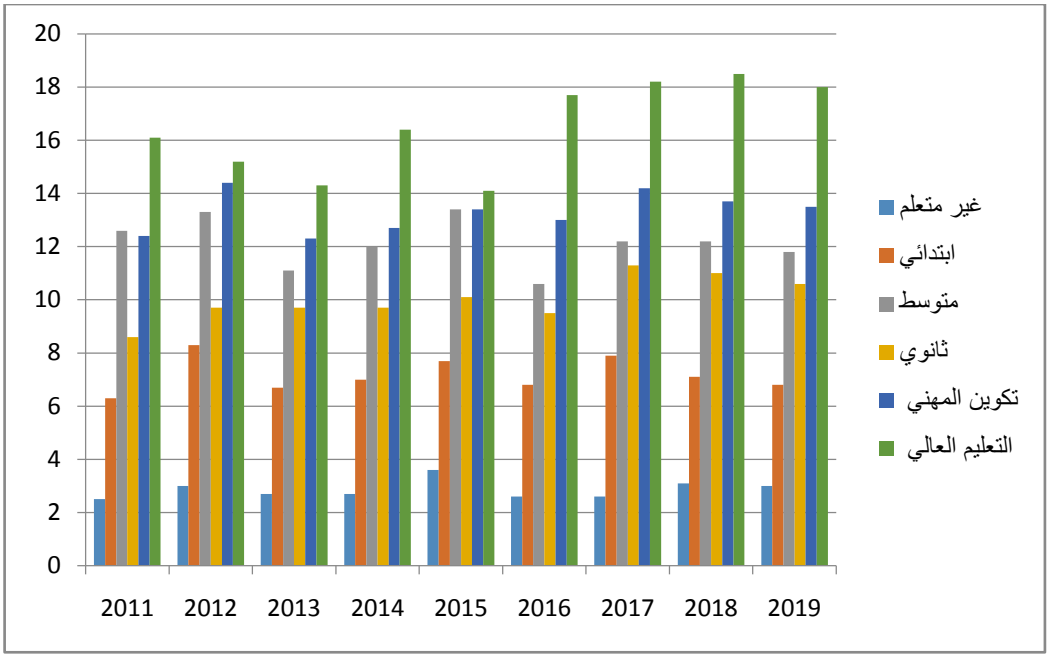

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3 باستعمال برنامج Excel .

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن البطالة تكون مرتفعة عند مستوى التعليم العالي إذ قدرت البطالة عند هذا المستوى في سنة 2011 ب 16.1% لتصل إلى 18% في سنة 2019 ،حيث يعتبر خريجي الجامعات و المعاهد و مراكز التكوين المهني المتقدمين لسوق العمل لأول مرة دون تجربة أو خبرة ميدانية، إذ أصبحت مخرجاتها لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل، و يرجع ذلك الى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة.

و بالتالي فإن خريجي التعليم العالي هم الفئة التي تعاني من البطالة.

- **توزيع البطالة حسب الجنس و الطبقة :**

إن الهدف من توزيع البطالة حسب الجنس و الطبقة يتمثل في معرفة ارتفاع البطالة على أي مستوى سواء عند الذكور أو الإناث، وكذلك على مستوى الريف أو الحضري .

الجدول رقم 4 : حجم البطالة في الجزائر حسب الطبقة و الجنس للفترة (2012 – 2017).

الطبقة	الجنس	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حضري	ذكور	625000	575000	612000	683000	572000	660000
	إناث	287000	289000	274000	290000	364000	393000
	المجموع	912000	864000	886000	973000	936000	1053000
ريفي	ذكور	263000	229000	247000	271000	220000	266000
	إناث	78000	82000	81000	94000	116000	120000
	المجموع	341000	311000	328000	365000	336000	386000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.dz

الشكل رقم 6 : حجم البطالة في الجزائر حسب الطبقة للفترة (2012-2017)

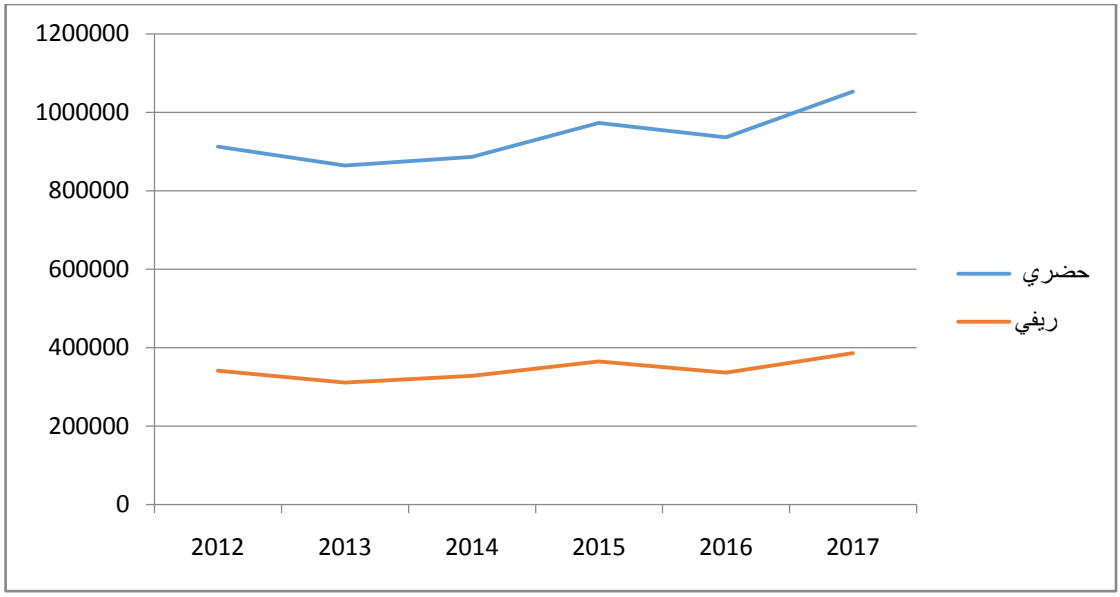

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 4 باستعمال برنامج Excel .

من خلال الجدول رقم 4 و الشكل رقم 4 ، نلاحظ أن حجم البطالة يرتفع في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية ، حيث أن حجم البطالة في سنة 2012 قدر ب 912000 بطال في الحضري يقابله 341000 بطال في الريف ،بينما بلغ حجم البطالة 1053000 بطال في الحضري في سنة 2017 ، يقابله 386000 بطال في الريف . و عليه فإن البطالة تكون مرتفعة في المدينة أكثر من الريف و يرجع ذلك إلى النزوح الريفي إلى المناطق الحضرية و الذي يؤدي إلى تركز اليد العاملة فيها، هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات ، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة.

الشكل رقم 7: حجم البطالة في الجزائر حسب الجنس للفترة (2012 – 2017).

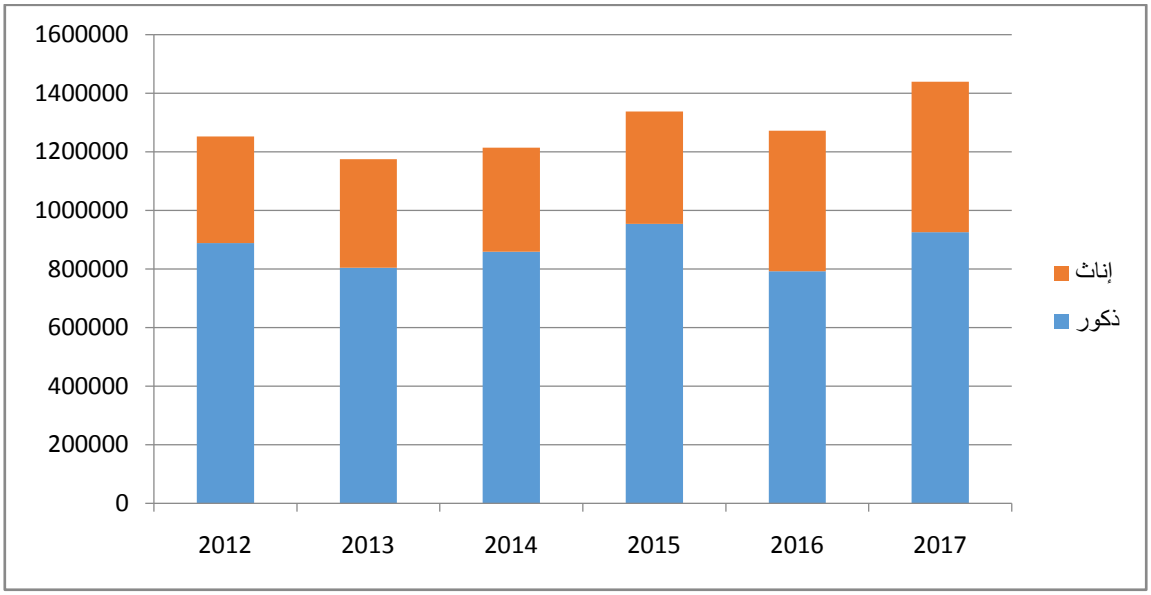

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4 باستعمال برنامج Excel.

من خلال الشكل نلاحظ أن البطالة ترتفع عند فئة الذكور أكثر من فئة الإناث ، حيث بلغت البطالة سنة 2012 عند الذكور 888000 بطال و 365000 بالنسبة للإناث مما يدل على أن نسبة تشغيل اليد العاملة من الإناث اكبر من تشغيل الذكور ، كما أن نسبة البطالة عند الإناث في تزايد مستمر حيث قدر حجمها ب 365000 سنة 2012 لتصل إلى 513000 بطالة في سنة 2017 ،و هذا راجع إلى أن هناك بعض الإناث راغبات في العمل و قادرات عليه و يبحثن عنه لكن فرص العمل غير متوفرة لهن بسبب دخولهن في السوق لأول مرة، بالإضافة إلى تقديم الدولة الدعم لفئة البطالين مما ساهم في زيادة العاطلات عن العمل بسبب اشتراك الإناث في مكاتب البحث عن العمل من أجل الاستفادة من التعويض عن البطالة إضافة إلى مساعدات أخرى تقدمها الدولة.

- **توزيع البطالة حسب المدة الزمنية :**

ترتفع البطالة بكثرة عند الشباب ، حيث أن العروض المقدمة تفوق الطلب عليها و هذا ما يؤدي إلى زيادة مدة البحث عن العمل ، يبين الجدول التالي نسبة الباحثين عن العمل في سنة 2003 :

الجدول رقم 5 : توزيع العاطلين حسب المدة لسنة 2003 .

مدة البحث	العدد	النسبة
سنة واحدة	807870	38.87
سنتين	425540	20.48
3 سنوات	285835	13.75
4 سنوات	170280	8.19
5 سنوات و أكثر	388745	18.71
المجموع	2078270	100

المصدر: ONS , (2003), données statistique, (activité et emploi et chômage), N°386, p4

من خلال الجدول نلاحظ أن 38.87% من البطالين أي حوالي 807870 شخص موجودون في حالة بطالة منذ سنة ، و حوالي 18.71% أي 388745 شخص في حالة بطالة لخمس سنوات و أكثر ، مما يدل على صعوبة الحصول على مناصب الشغل و امتداد المدة الزمنية المستغرقة للحصول على وظيفة.[1]

[1] سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2010، ص 81 – 82.

المطلب الثاني: الحلول و التدابير المنتهجة لمواجهة البطالة في الجزائر.

ترتبط التدابير المعتمدة في الجزائر لمواجهة ظاهرة البطالة بالتقلبات الاقتصادية التي تطرأ على معدل النمو الاقتصادي ، حيث أن تزايد حجم الاستثمارات يكثر من فرص العمل ، كما كان الشأن في الجزائر قبل النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي. و في المقابل يتناقص عدد الوظائف المعروضة عند حدوث الأزمات نتيجة الاختلالات الهيكلية، و هو ما ميز الاقتصاد الوطني مع بداية التسعينيات للقرن الماضي.

فإذا كانت التقلبات الاقتصادية تؤثر على فرص التشغيل ، فإن اعتماد إجراءات استعجاليه أمر لابد منه للتخفيف من سلبيات هذه الآثار، لذا تم تبني مجموعة من التدابير للتخفيف منها . حيث سيتم الاعتماد على محتويات المخطط الوطني لمكافحة البطالة.

1) الأجهزة المسير من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:

تتمثل هذه الأجهزة في برنامجين ، وهما :

أ - برنامج تشغيل الشباب:

يوجه هذا البرنامج للشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 – 27 سنة خلال الفترة (1987 – 1989)، حيث أن برنامج تشغيل الشباب يهدف إلى ما يلي :

- ✓ تشغيل الشباب من خلال خلق مناصب الشغل أو برامج التكوين.
- ✓ تأهيل الشباب قصد مساعدتهم في الإدماج المهني و ذلك في الأشغال ذات المنفعة العامة من خلال أنشطة زراعية، صناعية و بناء. . . الخ.
- ✓ إقناع المقاولين المحليين من أجل الدخول في عملية التشغيل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص بالتنسيق مع البلدية.

و ينظم هذا البرنامج من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية المكلفة بالقطاعات المختلفة و يخص كذلك برنامج طالبي العمل لأول مرة من أجل تسهيل إدماجهم في الحياة المهنية.

و تقوم الدولة بتمويل تشغيل الشباب عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، و تحدد الإعانات المقدمة وفقا لعدد المستفيدين و مستوى التأجير، لكن هذه البرامج كشفت عن نقائص من بينها ما يلي:

- ✓ إشكالية الإدماج تنحصر على مناصب عمل مؤقتة و غير مؤهلة.
- ✓ مركزية نظام التسيير و تخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب.
- ✓ تنظيم الإجراءات الهامشية على المستوى المحلي بسبب غياب هيئة تنسيق و توجيه نشاطات المتدخلين.

و عليه تم إنشاء برنامج جديد و الذي يتمثل في برنامج الإدماج المهني.[1]

ب - برنامج الإدماج المهني:

نتيجة لاتساع البطالة بين الشباب، تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدتها و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية منذ 1990، من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية لتدارك النقص الذي سجله برنامج تشغيل الشباب (PEJ).

و ترتكز هذه الصيغة على تفعيل دور الشركاء المحليين من خلال إنشاء وظائف و مشاريع، و مراكز التكوين لفائدة الشباب العاطل عن العمل.

كما تهدف هذه الصيغة الجديدة إلى استغلال كل الطاقات البشرية المتاحة بما يتلاءم و الأنشطة الممكن توفيرها أو إنشائها عن طريق عملية الإدماج في الوظائف المأجورة بمبادرات محلية (ESIL).

حيث مست عملية الإدماج في إطار برنامج التعديل الهيكلي 603.758 شاب ، حسب الجدول التالي :

الجدول رقم 6 : وضعية الإدماج لبرنامج الإدماج (ESIL) للفترة 1995 – 1998 الوحدة بالألف.

البيان	1995	1996	1997	1998
مجموع عدد المدمجين	141.586	138.072	181.2	152.9

المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، السداسي الثاني، 2003.

إذ أن أغلب الوظائف الجديدة تتميز بكونها مؤقتة ، حيث بلغت نسبة معدل التوظيف الدائم 3% في المتوسط و هي نسبة بعيدة عن توقعات المقدرة ب 10% ، كما أنه تم التركيز على توزيع الوظائف في قطاع الخدمات ب 75% منها 23% في الإدارة و الباقي يمثله 22% من قطاع البناء و الأشغال العمومية و 6% النشاط الزراعي و 2% النشاط الصناعي. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي (ESIL) تم إحصاء 35% من عمليات الإدماج في الوسط ، و 31% في الغرب، و 20% في الشرق ، و 14% في الجنوب نتيجة للكثافة السكانية.[2]

2) برنامج الشبكة الاجتماعية:

تبنت الحكومة مجموعة من البرامج و الإجراءات يمكن عرضها في النقاط التالية :

أ - الأنشطة ذات المنفعة العامة (AIG):

تم إنشاء هذه الأنشطة نتيجة للقيود التي فرضها برنامج التعديل الهيكلي ، من خلال تقديم منح مالية (IAIG) بدعم و موافقة من البنك العالمي منذ أكتوبر 1994 ، لتوفير مداخيل لفئة البطالين

[1] سمير جوهاري، الإجراءات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر و أفاق التشغيل بها، مجلة الإبراهيمي للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، العدد 01، ديسمبر 2017، ص 117-118.

[2] ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص284 - 286 .

خاصة الشباب مقابل القيام بأشغال لصالح العام ، إلا أن هذا الإجراء لا يعني توفير الشغل و إنما للوافدين الجدد إلى سوق العمل. حيث أنه من الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج قدر ب 22.000 مليار د.ج بتكلفة متوسطة شهريا 3.000 د.ج ، ليستفيد منه 1.515.000 شخص في الفترة 1995 – 1998.

جدول رقم 7: تطور عدد المستفيدين من (IAIG) في الفترة (1995 – 1998)وحدة بالألف.

السنوات	1995	1996	1997	1998
عدد المستفيدين	588.2	283.1	114	129.68

المصدر: دادي ناصر عدون ، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره ، ص 280.

حيث أن عدد المستفيدين يتناقص من سنة لأخرى نتيجة لصعوبة تسيير العملية من قبل مصالح البلدية ، حيث أن نسبة 43 % منهم تتراوح أعمارهم من 18 إلى 30 سنة.و 53% مستواهم التعليمي ابتدائي ، و 54% مستواهم التعليمي متوسط و ثانوي و 3% فقط بمستوى جامعي. مما يؤكد من أن البطالة في الجزائر ترتبط بمستويات التعليم و التأهيل.

ب - المنحة الجزافية للتضامن (AFS) :

تم تقديم منح مالية تتراوح بين 600 إلى 1200 د.ج شهريا للفئة التي بدون دخل كالذين تجاوزوا 60 سنة و الفئة الغير قادرة على العمل لأسباب صحية.....، حيث استفاد حوالي 933.351 شخص في نهاية 1995، و تجاوز عددهم 1.000.000 سنة 1998. كما ساهم كل من (IAIG) و (AFS) في توفير المداخيل و إن كانت منخفضة للحد من الآثار السلبية للبطالة، بالإضافة إلى المنحة التكميلية (ICSR) المقدرة ب 120 د.ج شهريا لكل شخص تحت الكفالة ، حيث شمل هذا الإجراء 6.400.000 شخص بمخصص مالي 5.8 مليار د.ج من 1991 إلى 1992 ، لكن انخفض عدد المستفيدين إلى 1.126.664 شخص في سنة 1996 بعدما كان 1.521.603 سنة 1995 نتيجة سوء التسيير و استبعاد فئة pensionnées .[1]

ت - برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE :

يتم تمويل جهاز عقود ما قبل التشغيل من قبل الصندوق الوطني لدعم الشباب ، تم إطلاقه سنة 1998 بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 402-98 المؤرخ في 2 ديسمبر[2]،تم تبني هذا البرنامج للفئة الجامعية بالدرجة الأولى، خاصة أن المؤسسات العارضة لمناصب العمل النادرة أصلا تفرض بعض القيود التي يصعب أن يكتسبها خريجوا الجامعات مثل الخبرة المهنية لعدة سنوات. و بالتالي تم العمل

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 279 – 281

[2] المرسوم 402-98 مؤرخ في 2 ديسمبر 1998 يتضمن الادماج المهني لضمان حاملين شهادات التعليم العالي و المتمهنين الساميين، خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 91 ، صادرة ب 6 ديسمبر 1998.

على توسيع برامج ترقية الشغل من خلال تصميم تعميم عقود ما قبل التشغيل بالنسبة للمؤسسات الخاصة و العامة.

أما بالنسبة لأهداف هذا البرنامج تلخص أهمها في ما يلي:

1. بالنسبة للبطالين:

- إدماج خريجي الجامعات للتكوين القصير (3 سنوات للتقني السامي)، أو طويل المدى (4 أو 5 سنوات ليسانس أو مهندس) في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مستوياتهم و مؤهلاتهم.
- تمكين هذه الفئة من كسب خبرة مهنية لإدماجهم.
- توفير فرص العمل الدائمة بعد قضاء المدة القانونية لبرنامج (CPE).

2. بالنسبة للمؤسسات المستخدمة:

- تحسين معدل التأطير و النظر إلى طبيعة اليد العاملة المؤهلة نسبيا.
- توطيد العلاقة بين التكوين، التعليم و الشغل.
- تخفيض حجم التكاليف من خلال مجموعة من الامتيازات مثل خفض الضرائب و الأعباء الاجتماعية.

الجدول رقم 8: تطور الشغل في ظل برنامج عقود ما قبل التشغيل(1998 – 2006).

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مناصب CPE	6140	12191	9311	6694	4683	8017	55550	54976	41376

المصدر: agence de développement social en quelques chiffres ,2012 P 7 et agence nationale de l'emploi

من خلال الجدول نلاحظ أنه في سنة 1998 قدر عدد المناصب ب6140 ليصل إلى 41376 سنة 2006 ، و بالتالي فإن هذا النوع من البرامج يساهم في التخفيف من البطالة لفترة مؤقتة و نجاحه مرتبط بمدى استمراره و مدى تقبله في أوساط الشباب.

ث - أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة (TUP – HIMO) :

يهدف هذا البرنامج المطبق سنة1997 إلى هدفين أساسين ، يتمثل الهدف الأول في المعالجة الاقتصادية للبطالة في أوساط الشباب و يسعى الهدف الثاني إلى تقديم المساعدات الاجتماعية لفئات المجتمع المعوزة و المتضررة من الوضعية الاقتصادية السائدة، كما يهدف هذا البرنامج أيضا إلى إنشاء أكبر قدر من الوظائف المؤقتة من خلال فتح ورشات و أشغال كبرى مرتبطة بتنمية و تحديث الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل صيانة شبكة الطرقات و شبكة الصرف و حماية المحيط . . .الخ[1]

من أجل تحقيق هذا البرنامج تم اعتماد مرحلتين هما:

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 281 – 287 .

- ✓ **المرحلة الأولى :** تبدأ من سنة 1997 و تنتهي في سنة 2000 ، حيث تم تمويل هذا البرنامج بواسطة البنك الدولي للإنشاء و التعمير من خلال قرض خارجي بقيمة 50 مليون دولار، أي ما يعادل 4.31 مليار د.ج لإنشاء 3.846 ورشة موزعة على الميادين كما يلي :
  - 42% للأشغال العمومية (الطرقات) و اليد العاملة
  - 30% الزراعة و الري
  - 24.3% منشآت مائية صغيرة petit hydraulique
  - 3.5% العمران و أشغال التهيئة.
- ✓ **المرحلة الثانية :** بدأت من سنة 2001 إلى سنة 2004 ، تزامنا مع مرحلة الإنعاش الاقتصادي ، حيث استفادت وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) من غلاف مالي قدره 9 مليار د.ج لإنشاء 22.000 منصب شغل ثابت سنويا ، وفي هذه المرحلة تم رفع أجر الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى 3.000 د.ج.

وسمح هذا البرنامج بعد 4 سنوات من بداية تطبيقه بما يلي :

- توفير مناصب شغل مؤقتة و تكلفة زهيدة نتيجة عامل التنافس.
- توسيع مفهوم تقبل العمل إلى العديد من الحائزين على شهادة التعليم العالي.
- اشتراك مكاتب الدراسة التي فتحت مؤخرا بمنحها مهمة متابعة الورشات[1].

3) **أجهزة صيانة و ترقية الاستثمارات :**

أ - **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :**

هذه الوكالة تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي،تهدف إلى خدمة المستثمرين المحليين ، تم استحداثها كبديل لوكالة دعم وترقية و متابعة الاستثمار ،تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم ، إذ أنها تركز على تقييم المشاريع و دراستها من أجل اتخاذ القرار سواء بالقبول أو الرفض[2]، منذ إنشاء الوكالة تم توفير 178166 منصب شغل سنة 2001 بمبلغ 743.97 مليار دينار.[3]

ب - **الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ :**

تم إنشائها عام 1996 ، تتكلف بتشجيع و دعم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة و يستفيد صاحب المشروع من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من :

- مساعدة مجانية (استقبال – إعلام – مرافقة – تكوين).

[1] ربعي رياض، ربعي عقبة، مرجع سبق ذكره، ص 11-12 .

[2] رمول صفية، دراسة قياسية و تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص 53.

[3] دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 225.

- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيم المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية و الإعفاء من الضرائب).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة)[1].

وقد تمكنت هذه الوكالة من تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا ، و كمثال على هذا النجاح نشير إلى أنه تم خلال ست سنوات إنشاء أكثر من 68000 مؤسسة مصغرة من طرف الشباب و التي تمكنت بدورها إنشاء أكثر من 135000 منصب شغل دائم بحجم استثماري إجمالي يفوق 1.4 مليار دولار.[2]

ت - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

أنشئ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يعمل على منح التعويضات للعمال الذي تم تسريحهم في القطاع الاقتصادي ، حيث خصص امتيازات لأصحاب المشاريع المؤهلة تتمثل في :

- ✓ تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية و نسبة الرسوم الجمركية.
- ✓ إعفاء ضريبي و شبه ضريبي
- ✓ استفادة من قرض بدون فائدة.

كما أن الصندوق الوطني للتأمين يقوم بدعم و خلق النشاط و إنشاء مراكز البحث عن العمل و مراكز مساعدة العمل الحر.[3]

إن وضعية المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قدرت ب 36108 ملف سنة 1996 لتتضاعف إلى 188411 سنة 2003 ، حيث أن هذا الأمر عكس مدى الإقبال على هذه الطريقة في خلق مناصب شغل جديدة للبطالين ، مما ساهم في دفع التنمية الاقتصادية و بالتالي خلق مناصب الشغل.[4]

ث - برنامج القرض المصغر ANGEM :

يعتبر هذا البرنامج أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي ، و بروز النشاطات الصغيرة ، يهدف إلى ترقية النمو الاجتماعي من خلال النشاط الاقتصادي و محاربة التهميش ، إذ أنه يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي ، و فئة البطالين دون دخل أو أصحاب الدخل الغير مستقر، و البطالين ، بحيث تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على توفير المساعدات و الخدمات المتمثلة في :

- ✓ سلفة بدون فائدة لا تتعدى 30.000 د.ج لشراء المواد الأولية

[1] عجاس سهام ، واقع سياسة التشغيل في الجزائر و محاربة البطالة دراسة لبرامج و آليات سياسة التشغيل، مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية، جامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، العدد 5 ، 2016 ، ص 240.

[2] صلاح عباس، العولمة و أثرها في البطالة و الفقر التكنولوجي للعالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الإسكندرية، 2006، ص 157.

[3] عجاس سهام، مرجع سبق ذكره ، ص 243 – 244 .

[4] عقون سليم، عبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

- ✓ قرض بنكي صغير ما بين 50000 د.ج و 400.000 د.ج بفوائد مخفضة من 80% إلى 90% من أجل تمويل المشاريع الصغيرة.

و للاستفادة من هذه الخدمات يجب الالتزام بالشروط التالية :

- ✓ سن صاحب القرض من 18 سنة فأكثر.
- ✓ لا يمتلك أي مدخول أو يمتلك مدخول غير ثابت.
- ✓ التمتع بالكفاءات الملائمة مع المشروع المراد إنجازه
- ✓ عدم الاستفادة من مساعدات أخرى
- ✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية 3% أو 5% من الكلفة الإجمالية للمشروع.
- ✓ الالتزام بتسديد مبلغ القرض و الفوائد إلى البنك مع الالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب الجدول الزمني.[1]

[1] عجاس سهام ، مرجع سبق ذكره ، ص 241 – 243.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى تعريف البطالة بالاعتماد على تعريف منظمة العمل الدولية و تعريف المكتب الدولي للعمل بالإضافة إلى توضيح المفهوم الشامل للبطالة ، كما قمنا بتبيين اختلاف طرق قياس البطالة بحيث أن معدل البطالة هو أحد أهم مؤشرات لقياسها ، و تم التطرق لأنواع البطالة فإن التمييز بين أنواعها بالغ الأهمية لمعرفة نوع البطالة الأكثر انتشارا ، وبما أن البطالة حظيت باهتمام المفكرين و الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى تناولنا أهم النظريات المفسرة للبطالة منها التقليدية و منها الحديثة، حيث أن المدرسة الكلاسيكية ربطت البطالة بالزيادة السكانية و النمو الاقتصادي في حين بينما يرى الفكر الماركسي أن سبب البطالة يتمثل في زيادة الأنظمة الرأسمالية، أما من ناحية توازن سوق العمل فيرى الكينز فقد استبعدوا الأجور كسبب للبطالة ، و بالنسبة للتفسير الحديث فشمل التحليل الجزئي و الكلي.

و في الأخير تم التركيز على دراسة واقع البطالة في الجزائر من خلال إبراز أسباب البطالة في الجزائر و التي تمثلت في نقطتين : أسباب خارجة عن سيطرة الحكومة أهمها نقص مصادر تمويل المشاريع، النمو الديمغرافي و أزمة المدفوعات الخارجية ، أما الأسباب الداخلة في سيطرة الحكومة فأهمها عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق، عدم وجود تكامل بين التكوين و التشغيل. ثم بعد ذلك تم التوصل إلى أن البطالة في تزايد مستمر للفترة 1985-2019 من خلال تحليل توزيعها في الجزائر وفق تصنيفات مختلفة. كما قامت الجزائر بإتباع برامج الإصلاح للتخفيف من البطالة بالاعتماد على أجهزة مسيرة من طرف وزارة مكلفة بالعمل، أجهزة الشبكة الاجتماعية و أجهزة الصيانة و ترقية الاستثمارات.

الفصل الثاني: أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة.

تمهيد :

إن ظاهرة البطالة أصبحت من أكبر المعضلات التي تواجه العالم، حيث أنها تدل على تواجد خلل في النشاط الاقتصادي، كما أنها ترتبط بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في الرفع من معدلاتها و تتسبب في ظهورها مما يزيد من تذبذب معدلاتها و التي تعتبر بحد ذاتها مشكلة ،و بما أن الجزائر من الدول التي تعاني من ظاهرة البطالة، سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم المتغيرات التي تؤثر على البطالة المتمثلة في : التضخم، الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العامة من خلال ثلاثة مباحث تتمثل في :

- ✓ المبحث الأول: يتمثل في التضخم، و تطرقنا فيه إلى تعرف التضخم، أسبابه و العلاقة بينه و بين البطالة.
- ✓ المبحث الثاني: يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و يتطرق إلى تعريفه و العلاقة بينه و بين البطالة.
- ✓ المبحث الثالث : يتمثل في النفقات العامة و يتطرق إلى تعريفها، أثارها و العلاقة بينها و بين البطالة.

المبحث الأول: التضخم

يواجه العالم بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة العديد من المشكلات ، و التي يعتبر التضخم أهمها ، بحيث يأتي في مقدمة الاختلالات المالية و النقدية التي تعاني منها هذه الدول، كما يعتبر التضخم أحد من المتغيرات التي تؤثر على البطالة ، بحيث حظيت العلاقة بينه و بين البطالة اهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين، لذلك سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على تعريف التضخم، أسبابه و علاقته بالبطالة.

المطلب الأول: تعريف التضخم و أسبابه.

1) تعريف التضخم :

رغم انتشار مصطلح التضخم و شيوعه إلا أن الاقتصاديين لم يتفقوا حول تعريف محدد لهذا المصطلح، حيث هناك من يعتقد أن التضخم ينتج عن زيادة كمية النقد المتداولة اكبر من السلع المعروضة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. و هناك من يعتقد أن التضخم يظهر نتيجة عن زيادة الإنفاق القومي دون زيادة الإنتاج ، و آخرون يرون بأن التضخم ينتسب إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و هناك أيضا من ينسبون التضخم إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد و التي يصاحبها ارتفاع في الأسعار.[1]

إن التضخم يشير بشكل عام إلى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، حيث أن التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود و يعيقها عن أدائها لوظائفها على نحو كامل.

من خلال هذا التعريف فإن التضخم يؤكد على:

- ✓ الارتفاع لا يكون في كل الأسعار و قد ينخفض بعضها، و يرتفع بعضها ، لكن يجب أن يكون الاتجاه العام صعوديا.
- ✓ وجوب الاستمرار في ارتفاع الأسعار.
- ✓ المستوى العام للأسعار يعني المتوسط المرجح لأسعار السلع و الخدمات[2]

كما أن معدل التضخم يقيس مدى خسارة النقود لقيمتها أي قياس ارتفاع أسعار السلع و الخدمات، و يمكن قياس معدل التضخم وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مستوى الأسعار في العام الحالي} - \text{مستوى الأسعار في العام الماضي}}{\text{مستوى الأسعار في العام الماضي}} * 100$$

حيث يوضح التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما كان عليه في السنة الماضية، وإذا كان معدل التضخم موجب فهذا يدل على ارتفاع المستوى العام للأسعار في العام الحالي عن العام الماضي ، و إدا كان معدوما فإنه يدل على عدم تغير أسعار العام الحالي عن العام الماضي.[3]

---

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره ، ص 153 – 154 .

[2] حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص 161 – 162.

[3] محمد أحمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره ، ص 306.

2) **أسباب التضخم:**

تختلف أسباب التضخم نظرا لاختلاف النظريات التي اهتمت بتفسير وجود التضخم، و هذه النظريات تعتمد على أساس التفاعل بين الطلب و العرض الكلي، و لمعرفة أسباب التضخم تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات من النظريات:

أ. **نظرية جذب الطلب:**

هذه النظرية حددت السبب الرئيسي لظهور التضخم و الذي يتمثل في الطلب الكلي على السلع و الخدمات، سواء كانت هذه الزيادة بسبب الإفراط في إصدار النقود أو بسبب أحد مكونات الطلب الكلي التي تتمثل في الاستهلاك و الاستثمار، الصادرات و الإنفاق العام.

الشكل رقم 8: التضخم الناشئ عن الطلب.

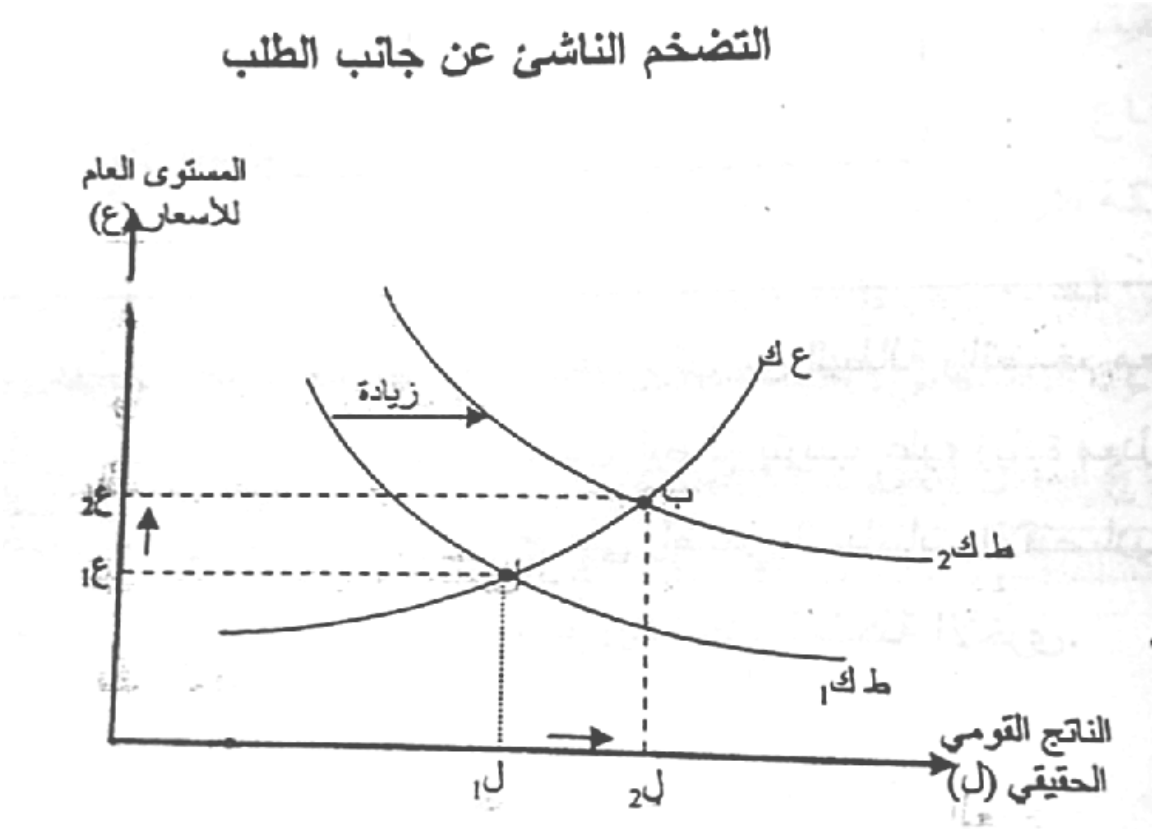

يوضح هذا الشكل أن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار عند مستوى ناتج كلي أكبر، بحيث أن الزيادة في الطلب الكلي من (ط ك 1) إلى (ط ك 2) تؤدي إلى زيادة مستوى العام للأسعار من (ع1) إلى (ع2) مع زيادة الناتج الحقيقي من (ل1) إلى (ل2)، بمعنى أن الزيادة في الطلب الكلي انعكست جزئيا في زيادة الأسعار و زيادة الناتج الحقيقي و حدوث تضخم جزئي، حيث أن زيادة الناتج الحقيقي ناتجة عن توظيف مزيد من الموارد الإنتاجية للمجتمع، و بالتالي انخفاض معدل البطالة، و توجد علاقة عكسية بين البطالة و التضخم في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ب. نظرية دفع النفقة:

هذه النظرية ترى أن السبب الرئيسي للتضخم هو انخفاض العرض الكلي من السلع و الخدمات، إذ أن ارتفاع ثمن خدمات عناصر الإنتاج خاصة أجور العمال يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي انخفاض أرباح المنتجين مما يؤدي إلى تحفيزهم على رفع الأسعار و عليه ينتج التضخم في ظل نقص العرض الكلي.

الشكل رقم 9: التضخم الناشئ عن نقص العرض.

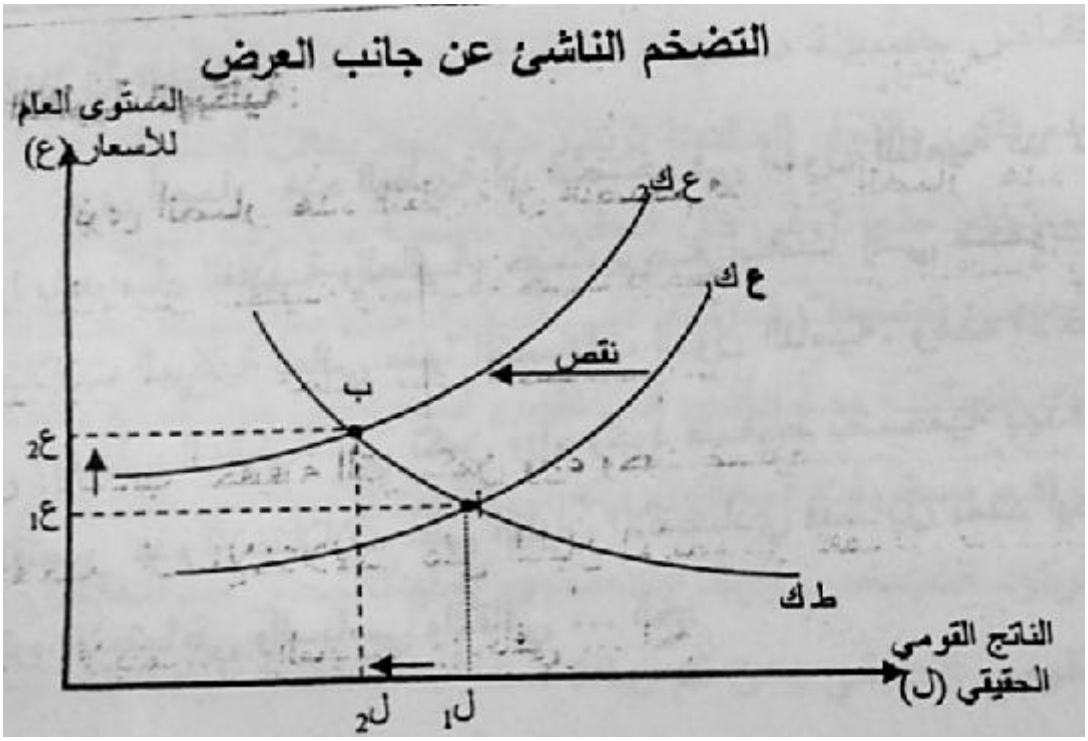

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن نقص العرض الكلي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و لكن عند مستوى ناتج كلي أقل، إذ أن انخفاض العرض الكلي من (ع ك1) إلى (ع ك2) يؤدي إلى المستوى العام للأسعار من (ع1) إلى (ع2) و انخفاض الناتج الحقيقي من (ل1) إلى (ل2).

بمعنى أن نقص العرض الكلي ينعكس جزئيا في انخفاض الناتج الحقيقي و جزئيا في زيادة الأسعار و بالإضافة حدوث التضخم، كما أن الناتج الحقيقي ينخفض بسبب تعطل مزيد من الموارد الإنتاجية، و بالتالي ارتفاع معدل البطالة. كما أنه توجد علاقة طردية بين البطالة و التضخم في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار و هو ما يعرف بالركود التضخمي حيث تعرضت له الدول المتقدمة بعد الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول في حرب أكتوبر سنة 1973.[1]

ت. النظرية الهيكلية:

التضخم الهيكلي هو النوع الذي يتعرض له اقتصاد الدول النامية بسبب سعيها في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، إذ أن هذه النظرية ترى بأن السبب بروز ظاهرة التضخم هو التغيرات

[1] محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2014، ص 240 – 243.

الهيكلية التي تحدث في مسار و حركة الاقتصاد القومي التي يترتب عليها تغيرات هيكلية في الطلب و العرض الكلي، هذه التغيرات هي نتيجة طبيعية لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و هذا النوع من التضخم ينسب إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في دالة الطلب الكلي بشكل يفوق التغيرات التي تحدث في دالة العرض الكلي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية، و بما أن هذا النوع من التضخم هو الأكثر بروزا و انتشارا في اقتصاد الدول النامية فإنه على الأغلب يكون ناجما عن زيادة الطلب و ليس زيادة التكاليف.[1]

المطلب الثاني : العلاقة بين التضخم و البطالة .

يعتبر التضخم و البطالة من الأمراض الاقتصادية التي تسعى أي دولة إلى الحد منها، إذ أن التضخم يجب أن يكون في الحدود المقبولة و إلا ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادي الكلي، بينما يجب أن تكون معدلات البطالة في أقل الحدود الممكنة من أجل تحقيق التوظيف الكامل لما له من أثر إيجابي على الاقتصاد الكلي.

كما أن الدولة تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف على حساب الهدف الآخر، مما يعني أن انخفاض معدل التضخم قد يكون على حساب ارتفاع معدلات البطالة، لأن خفض معدلات التضخم يعني خفض كمية النقود و امتصاصها و ذلك لخفض الطلب على السلع و الخدمات ، لكن خفض الطلب يعني إقبال أقل على السلع و الخدمات مما يدل على ضرورة وجود فائض من المنتجات، و بالتالي يقوم المنتجين بخفض إنتاجهم.

و بما أ، هذا الإنتاج يعتمد على القوى العاملة فإن ذلك يعني ضرورة تسريح عدد من العمال، و بالتالي انتشار البطالة. أي أن خفض معدلات التضخم يكون حساب ارتفاع معدلات البطالة.

أما العكس أن خفض البطالة و فتح مجالات التوظيف يدل على رفع و زيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات، و بالتالي خلق الطلب زائد في السوق مما يساهم في الارتفاع المستمر للأسعار و عليه ظهور التضخم أي أن انخفاض معدلات البطالة يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

و قام الاقتصادي الإنجليزي فيلبس بتمثيل هذه العلاقة بمنحنى فيلبس كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

الشكل رقم 10: الشكل العام لمنحنى فيلبس.

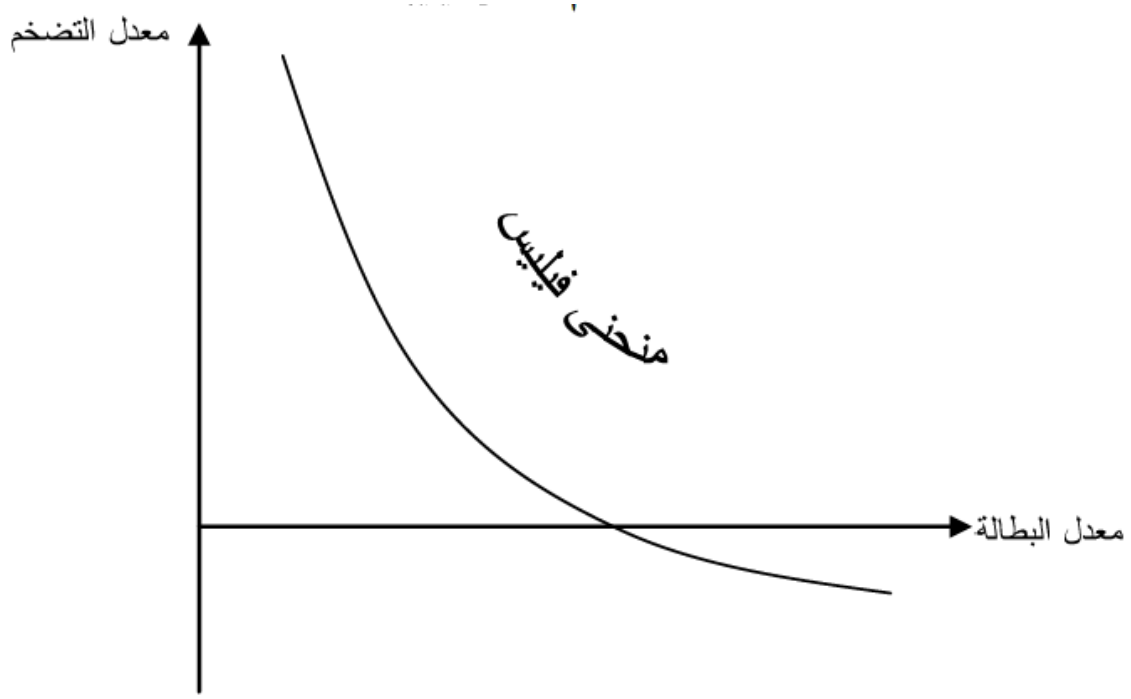

قام فيلبس بتطبيق هذا المنحنى على بريطانيا من خلال توضيح العلاقة بين البطالة و التغير في الأجور، ووجد أن في حالة زيادة الطلب الكلي فإن المنتجين يعملون على زيادة الأجور من أجل إغراء عمال إضافيين للعمل، و بالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج و يصاحبها ارتفاع في الأسعار، مما يعني أن انخفاض معدلات البطالة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

أثبت الاقتصاد العالمي فشل هذه العلاقة و استمرارها في المدى الطويل خاصة في بداية السبعينات من القرن الماضي، حيث لوحظ ارتفاع معدل التضخم و البطالة في آن واحد و هذه الظاهرة تعرف بالركود التضخمي.[1]

[1] حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص 190 – 192.

المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي.

يعتبر معدل البطالة و معدل الناتج المحلي الإجمالي من عوامل الاقتصاد الكلي التي يتم استخدامها في قياس حالة الاقتصاد ، حيث أن ظاهرة البطالة في الجزائر هي مشكلة ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية و تدل على عجز في البنية الاقتصادية و خلل في الجهاز الاقتصادي و بالتالي فإن التخفيف من ظاهرة البطالة يتطلب تحقيق الناتج المحلي الإجمالي، حيث لحظ أنه يوجد علاقة بين البطالة والنمو ، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف الناتج المحلي الإجمالي و طرق حسابه و العلاقة بينه و بين البطالة.

المطلب الأول: تعريف الناتج المحلي الإجمالي و طرق حسابه.

1) **تعريف الناتج المحلي الإجمالي:**

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه جميع قيم السلع و الخدمات النهائية داخل البلد الواحد من قبل المواطنين أو الأجانب، في دولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

و يشمل الناتج المحلي الإجمالي مشتريات المستهلكين من السلع و الخدمات و مشتريات منشآت الأعمال من الآلات و المعدات، بالإضافة إلى أنه يشمل شراء القطاع العائلي للمساكن و شراء منشآت الأعمال للمباني الغير السكنية، و كذلك مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات و فائض الصادرات.حيث أن الناتج المحلي الإجمالي هو القدر الكلي من الناتج الجاري و هو ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي. أما الناتج المحلي الحقيقي فهو قسمة الناتج المحلي الاسمي على الرقم القياسي للأسعار و هو يعتبر أكثر دقة.

من خلال تعري الناتج المحلي الإجمالي، يلاحظ ما يلي:

- ✓ يتضمن الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع قيمة السلع و الخدمات النهائية فقط
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي يعبر عنه بالقيمة السوقية حتى يسهل تقدير قيمة الناتج للسلع و الخدمات المختلفة
- ✓ الفترة الزمنية التي تستخدم في حساب الناتج المحلي الإجمالي تقدر عادة بسنة.[1]

2) **طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:**

الهدف من قياس النمو الاقتصادي هو تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يتم استخدام القيم المحسوبة كأساس لبناء السياسة الاقتصادية و تنمية الناتج و يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي وفق ثلاث طرق:

أ. طريقة القيمة المضافة:

وفقا لهذه الطريقة فإن قياس الناتج المحلي هو عبارة عن قيمة المنتجات النهائية، حيث أن السلع الأولية و الوسطية لا يتم احتسابها لأنها ضمن السلع النهائية . و يقصد بالقيمة المضافة ما يلي:

[1] حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص 53 – 54.

القيمة المضافة = القيمة النهائية للإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج

حيث أن القيم المضافة تساوي الناتج المحلي الإجمالي.

ب. طريقة الإنفاق:

وفقا لهذه الطريقة فإن حساب الناتج المحلي الإجمالي يكون بالاعتماد على المكونات التالية:

- ✓ الإنفاق الاستهلاكي: يتمثل في السلع المعمرة مثل الأثاث، السيارات و السلع الغير معمرة مثل اللحوم، خضراوات، وكذلك الخدمات مثل التعليم و الصحة. إذ أن الاستهلاك يتم تعريفه على أنه إنفاق على السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تقدر بسنة مثل مواد البناء و الوقود، أدوات منزلية ومواد خام. حيث أن الاستعمال المباشر للسلع و الخدمات يعبر عن الاستهلاك النهائي.
- ✓ الإنفاق الاستثماري: يتمثل في السلع الرأسمالية مثل العقارات، و كذلك تخزين السلع حيث يتم تخزين السلع الأولية و الوسيطة كاحتياط للعملية الإنتاجية، كما أن زيادة القدرة الإنتاجية شرط أساسي في الإنفاق الاستثماري.
- ✓ الإنفاق الحكومي: هو أنفاق الحكومة على السلع للمؤسسات الحكومية مثل شراء الأدوات للمدرسة.
- ✓ القطاع الخارجي: يشمل الصادرات مطروح منها الواردات، و تتمثل الصادرات في السلع و الخدمات وطنية المنشأ ، و عليه فإن معادلة الناتج المحلي الإجمالي تصبح كالتالي:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

C	الاستهلاك	G	الإنفاق الحكومي
I	الاستثمار	X-M	صادرات مطروح منها الواردات

ت. طريقة الدخل: حيث أن الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن إجمالي دخل عناصر الإنتاج يتمثل في :

- ✓ الأجور ، الحوافز و المكافآت
- ✓ ربح المؤسسات و الفوائد .
- ✓ إيجار العقارات.
- ✓ دخل المشاريع الصغيرة

بحيث أن :

الناتج المحلي الإجمالي = أجور + ريع + فائدة + ربح + الضرائب الغير مباشرة - إعانات الإنتاج + الاستهلاك النهائي[1] .

[1] أحمد عثمان مصطفى جرادة، مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند احتسابه بطريقة الإنفاق و تأثيرها على النمو الاقتصادي في فلسطين للفترة (1994-2016)، رسالة ماجستير، جامعة الإسلامية بغزة، 2018، ص 15 - 18

الشكل رقم 11: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.

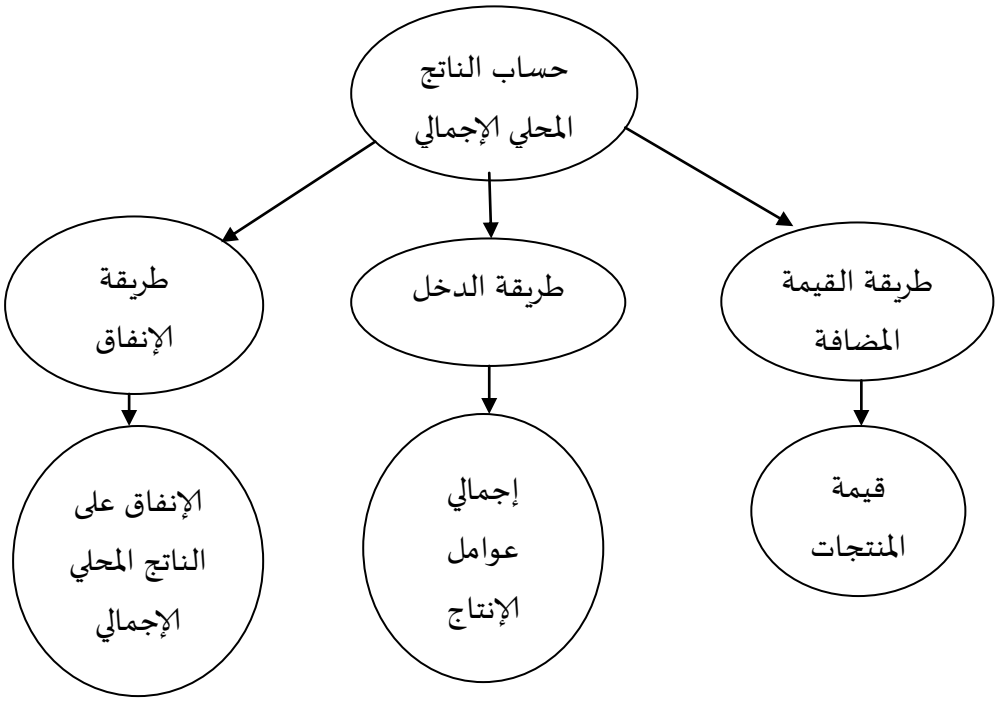

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابق ذكرها.

المطلب الثاني: العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و البطالة.

تفترض سياسات خفض البطالة أن البطالة ترتبط مباشرة مع النمو، إذ أن معدلات النمو تدل على الحاجة لليد العاملة، و للبحث عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و البطالة يتم الانطلاق بالاعتماد على قانون اكيون OKUN ، حيث يقوم هذا القانون بتوضيح هذه العلاقة على أساس التغير في الإنتاج و التغير في البطالة.

قانون اكيون loi de OKUN :

قام الاقتصادي الأمريكي Arthen Okun بتحديد العلاقة بين التغيرات في فجوة الإنتاج و التغيرات في معدلات البطالة بحيث أن :

فجوة الإنتاج = الناتج المحلي الحقيقي – الناتج المحلي الكامن

كما نجح في تبيين أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية من خلال تحليله للمعطيات الأمريكية للفترة (1947 – 1960) ووجد أن البطالة إذا انخفضت ب 1% فإنه يعود لسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب 3% و هذه العلاقة سميت ب loi de Okun نسبة له، و قدر هذه العلاقة بطريقتين و هما:

العلاقة الأولى:

$$\Delta Ut = -0,3\ \Delta\ Yt + 0,3 + \mu t$$

هذه الصيغة تربط التغير في معدل البطالة ΔUt بالتغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ΔYt ، إذ يستقر معدل البطالة عند زيادة النمو الاقتصادي ب 1% كل ثلاثة أشهر.

العلاقة الثانية:

$$Ut = 0,36 * gap\ t + 3,72 + \mu t$$

هذه العلاقة تعبر عن الفرق بين معدل البطالة الفعلي و مستوى البطالة الطبيعي بالفارق بين معدل نمو الناتج المحلي و مستواه الكامن و هذه العلاقة تعرف بفجوة اكيون.

و عبر عن العلاقتين بالصيغتين الرياضية كالتالي:

$$\Delta Ut = \alpha - \beta \Delta Y + \mu$$

$$U - \bar{U} = - \beta (Y - \bar{Y}) + \mu$$

U : المعدل الفعلي للبطالة — Y : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$\bar{U}$: المعدل الطبيعي للبطالة — $\bar{Y}$: الناتج المحلي الإجمالي الممكن

α و β : معالم النموذج — μ : المتغير العشوائي

و على أساس هذين الصيغتين تم استنتاج مجموعة من النقاط لقانون اكيون و التي تتمثل فيما يلي :

- ✓ وجود علاقة عكسية بين معدل النمو و معدل البطالة ، إذ أن معدل البطالة ينخفض بازدياد معدل النمو الاقتصادي و العكس صحيح، لكن ليس بشكل متناسب حيث أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ب 1% يقابله انخفاض البطالة بأقل من 1% و هذا ما يفسره المعامل β ، بحيث يقيس أثر الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الناتج المحلي الإجمالي الكامن على البطالة.
- ✓ عندما يكون معدل الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الكامن فإن معدل البطالة سينخفض، و عندما يكون نمو الناتج الحقيقي يساوي الناتج الكامن فإن معدل البطالة يبقى ثابت.[1]

ووفقا لقانون اكيون فإنه يوجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و البطالة ، إضافة إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و العمالة ، أي أن النمو الناتج الإجمالي الحقيقي هو الذي ينتج العمالة.[2]

[1] عقون سليم، مرجع سبق ذكره ، ص 40 – 41

[2] نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان القطف، مرجع سبق ذكره، ص 189.

المبحث الثالث: الإنفاق العام.

يعتبر الإنفاق العام من أهم و أبرز الوسائل التي تعتمدها الدولة لتغيير الوضع السائد للاقتصاد، و بما أن الجزائر كانت و لازلت تعاني من بعض الأزمات التي أهمها البطالة إلا أن العلاقة ما بين الإنفاق العام و البطالة اهتم بها الكثير من الاقتصاديين و تم ظهور العديد من الدراسات لتوضيح دور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وعليه فإن الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تبين أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و سيتم في هذا المبحث تعريف الإنفاق العام و التطرق إلى العلاقة بينه و بين البطالة.

المطلب الأول: تعريف الإنفاق العام و أسباب تزايده.

1. **تعريف الإنفاق العام:**

يعرف الإنفاق العام بأنه مبالغ نقدية ينفقها القطاع الحكومي لتحقيق المصلحة العامة، أو أنها مبالغ من المال تخرج من الخزينة باعتبارها جهة عامة من أجل إشباع الحاجات العامة لتحقيق المنفعة العامة لأفراد المجتمع.

كما أن الإنفاق العام يتكون من نوعين رئيسيين من الإنفاق و التي تتمثل فيما يلي:

أ. **النفقات الجارية:**

هذه النفقات تتمثل في ما تقوم به الدولة من إنفاق عام يستهدف تسيير إدارتها، و الحصول على ما تحتاجه لإشباع الحاجات ، و تتكون هذه النفقات من سلع و خدمات، فوائد القروض، دعم الجامعات و البلديات، دعم المؤسسات، و الدفاع و الأمن.

ب. **النفقات الرأسمالية الاستثمارية:**

هذه النفقات تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي أو الخدمات العامة.[1]

كما أن الإنفاق العام يعتبر أكثر أهمية و فاعلية في خلق الدفعة القوية في النشاط الاقتصادي خاصة في الدول النامية، كما يتخذ الإنفاق العام أشكال متعددة، بحيث يمكن أن يكون إنفاق استهلاكي مثل الإنفاق على الخدمات العامة كالتعليم و الصحة، و كذلك الإنفاق العسكري و الإنفاق على البنية التحتية، و قد يكون إنفاق استثماري مثل إقامة مشاريع زراعية أو صناعية.[2]

2. **أسباب تزايد الإنفاق العام:**

إن الإنفاق العام في تزايد مستمر و بشكل سريع، و هذه ظاهرة طبيعية في المالية العامة و لكن يجب التفريق بين سببين رئيسيين في زيادة الإنفاق العام و اللذان يتمثلان فيما يلي:

[1] حسام علي داوود، مرجع سبق ذكره، ص 141 – 142 .

[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

✓ الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

من أهم الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام هي:

- تدهور قيمة النقود: حيث أن تدهور قيمة النقود يؤدي إلى تضخم أرقام الميزانية ، كما يترتب عنه أن جزء من الزيادة في النفقات العامة هو زيادة ظاهرية و لاستبعاد هذه الزيادة الظاهرية ، يتم الاستعانة ب بالأرقام القياسية لأسعار الجملة لأنها من أهم الوسائل للاستدلال على التغير في قيمة النقود، و بالتالي فإن السبب الرئيسي للزيادة الظاهرية للإنفاق العام هو انخفاض قيمة النقود.
- اختلاف الفن المالي: يزداد الإنفاق العام زيادة ظاهرية في حالة إتباع مبدأ الميزانية الإجمالية بعد إتباع مبدأ الميزانية الصافية.
- التوسع الإقليمي و زيادة النمو السكاني: إذ أن الزيادة في المساحة الجغرافية أيضا تزايد السكان يؤثر مباشرة على معدل نصيب الفرد من الخدمات و بالتالي الإنفاق العام، مما يعني أن زيادة النفقات العامة لا تنسب لتقديم الخدمات بل تنسب للتوسع في الخدمات بسبب المساحة الجديدة للتلبية حاجات السكان المتزايدة من الخدمات . وهي زيادة ظاهرية.

✓ الأسباب الحقيقية للزيادة في الإنفاق العام:

الزيادة الحقيقية للإنفاق العام هي زيادة المنفعة الحقيقية من هذه النفقات، و تتمثل الأسباب الحقيقية فيما يلي:

- الأسباب الاقتصادية: تتمثل الأسباب الاقتصادية في الدخل الوطني و النمو الاقتصادي ، إذ أن النمو الاقتصادي يصاحبه ارتفاع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي و بالتالي الزيادة في الطلب على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى زيادة حقيقية في الإنفاق العام.
- الأسباب الاجتماعية: كثرة التركز في المدن أكثر من الريف أدت إلى زيادة النفقات العامة مخصصة لخدمات التعليم و الصحة...الخ بسبب ارتفاع حاجات السكان في المدن ، و كذلك أصبح الأفراد يطلبون وظائف جديدة من الدولة مثل التأمين ضد المرض، البطالة....الخ بسبب الوعي الاجتماعي، مما أدى بالدولة تقديم إعانات و عليه زيادة النفقات العامة خاصة النفقات التحويلية.
- الأسباب السياسية: تتمثل فيما يلي:
  - انتشار المبادئ الديمقراطية: حيث يترتب عنها العدالة الاجتماعية و اهتمام بالطبقات محدودة الدخل، بالإضافة إلى النظام الحزبي الذي يدفع الحزب الحاكم بتوسيع المشاريع الاجتماعية و تعيين الموظفين لأنصاره إرضاء للناخبين و بالتالي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.
  - النفقات العسكرية: تؤدي إلى تزايد الإنفاق العام بسبب إنفاق الدولة مبالغ ضخمة لتزود بأحدث الأساليب العسكرية لحماية مواطنيها، بالإضافة إلى تمويلات الحروب أثناء الحرب و بعدها مثل دفع إعانات لضحايا الحرب و نفقات إعادة التعمير.

- الأسباب المالية: تتمثل في سهولة الإقراض إذ أن خدمة الدين تستلزم الدفع بالأقساط مما دفع الدولة إلى اللجوء للقروض العامة لتغطية عجز إيراداته و بالتالي زيادة الإنفاق العام. إضافة إلى وجود فائض في الإيرادات العامة مما يشجع على الحكومة لإنفاقه لأنه غير مخصص لقرض معين أي مال احتياطي[1].

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة.

تم تحليل هذه العلاقة وفق نظرة المدارس الاقتصادية:

1) **المدرسة الكلاسيكية:**

أهمل المفكرون الكلاسيك العلاقة بين النفقات العامة و البطالة، لأنهم يرون أنه لا يمكن أن يكون الاقتصاد إلا في حالة الاستخدام التام، هذه الحالة يكون فيها الإنتاج أكبر ما يمكن و تستغل عوامل الإنتاج مثاليا بالإضافة إلى انعدام البطالة، بمعنى أن الاقتصاد يمكنه توفير فرص عمل لكل عاطل يرغب في العمل، كذلك وفقا لهذه المدرسة فإن الاقتصاد يتوازن في حالة الاستخدام التام دون تدخل الدولة و يهملون دور الحكومة في تحقيق التوازن ، و يزعمون أن السياسة المالية تؤثر على ميزانية الدولة و تؤدي إلى ارتفاع الأسعار[2].

2) **المدرسة الكينزية:**

وفقا لكينز فإن التوازن في الاقتصاد يكون على المستوى الكلي، حيث أن هذا التوازن يصاحبه وجود بطالة في العمل، إذ أن الحكومة يمكنها احتواء حالة الاستخدام الناقص من خلال السياسة المالية التوسعية بواسطة تأثير مضاعفات السياسة المالية المثمثلة في مضاعف الإنفاق و مضاعف الضرائب على المخرجات و ينتج عنه خلق فرص العمل و زيادة الإنتاج .

و ترى النظرية الكنزية أن زيادة حجم التشغيل تؤدي إلى الزيادة في حجم الدخل الكلي و ذلك بالاعتماد على:

- ✓ الطلب الفعال: حيث يرى كينز أن نقص الطلب الفعال يسبب البطالة، و يقترحون أن الزيادة في الإنفاق العام على مستوى الاستهلاك أو مستوى الاستثمار يؤدي إلى التخلص من البطالة.
- ✓ الكفاية الحدية لرأس المال: وفقا لكينز فإن الكفاية الحدية لرأس المال هي احد محددات معدل الاستثمار، بحيث هناك علاقة عكسية بين الكفاية الحدية لرأس المال و الاستثمار.
- ✓ سعر الفائدة: بالإضافة إلى الكفاية الحدية لرأس المال فإن سعر الفائدة يعتبر كذلك من محددات الاستثمار، كما أن سعر الفائدة يتحدد بمؤشر عرض النقود.

[1] زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 2003، ص 104 - 109.

[2] رائد محمد حلس، أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في فلسطين للفترة (1995-2015)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للتنمية المجتمعية، جامعة الأزهر، غزة، 5 – 6 أكتوبر 2016، ص 10

- ✓ المضاعف: يقوم مضاعف كينز على أساس أربعة فروض، هي: وجود بطالة لا إرادية بالإضافة إلى اقتصاد صناعي و وجود فائض في إنتاج السلع الاستهلاكية و زيادة الإنتاج من خلال توفير سلع رأس المال[1].

و وفقا للنظرية الكنزية فإن زيادة الإنفاق الحكومي يحفز زيادة الطلب الداخلي، من أجل زيادة معدل التشغيل، كما يمثل الشكل التالي:

الشكل رقم12: نظرية كينز في سياسة النمو عن طريق الطلب.

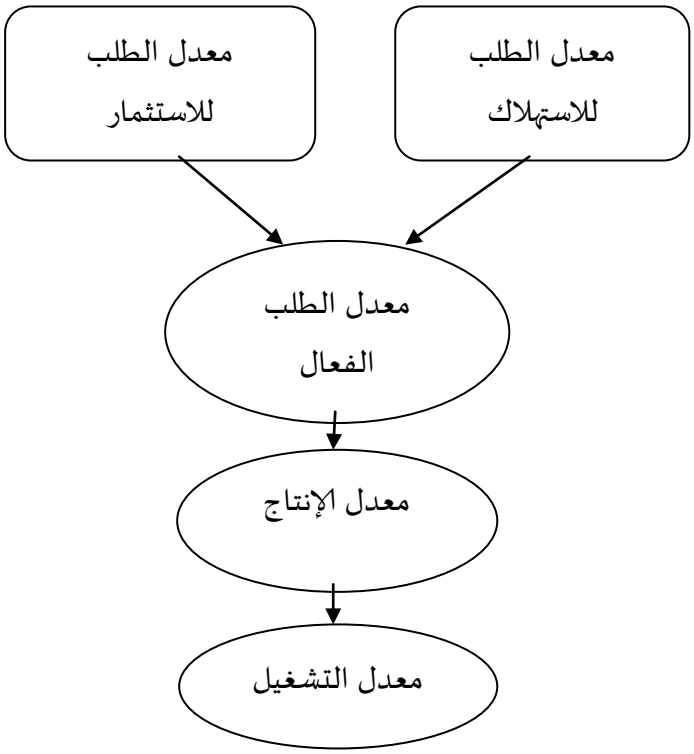

المصدر:كمال عايشي، سليم بوهيدل، مداخلة بعنوان:الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة2001 - 2010، ص 5.

[1] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و الإشهار، الجزائر 2004 م، ص193 .

الشكل رقم 13: العلاقة بين البطالة و الإنفاق العام.

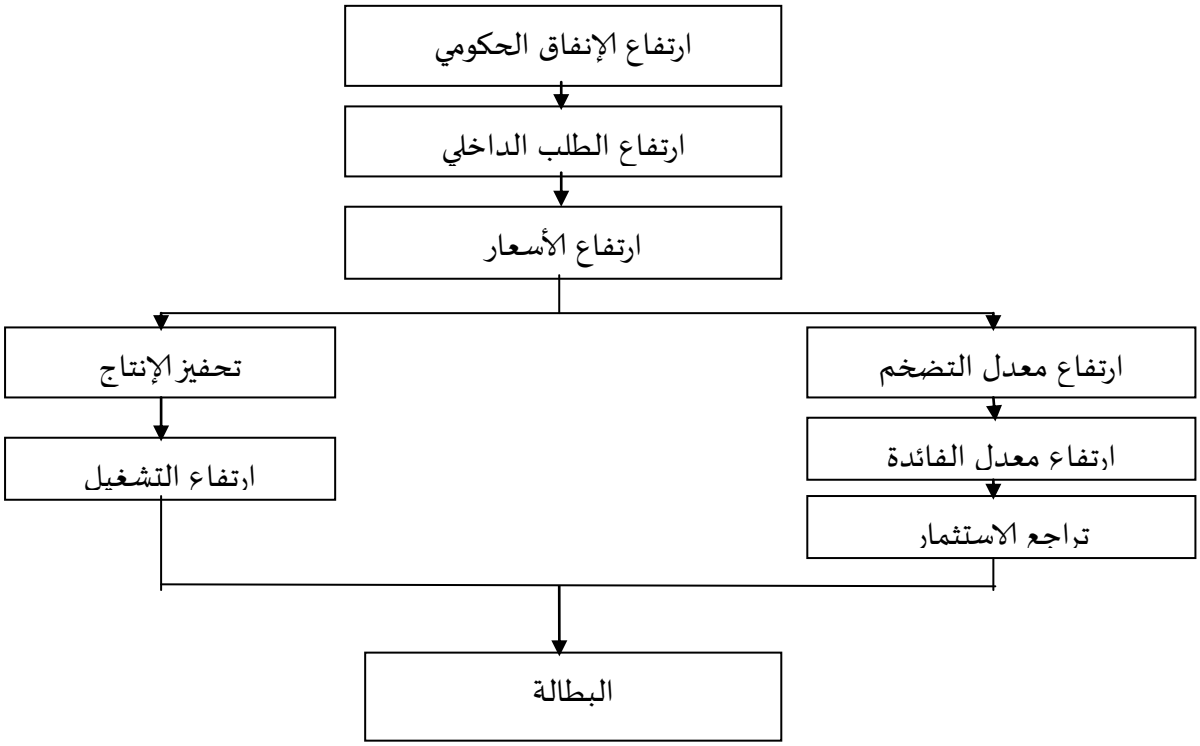

المصدر: كمال عايشي، سليم بوهيدل، مرجع سبق ذكره، ص 6.

بحيث يوضح هذا الشكل أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى ارتفاع الطلب الداخلي و بالتالي الزيادة في الأسعار، وفي انتظار تحرك الآلة الإنتاجية في زيادة الإنتاج لتلبية الطلب الإضافي ، مما يساهم في زيادة التشغيل و بالتالي انخفاض البطالة، لكن لا يجب التأخر في هذا الانتظار حتى لا يؤدي إلى التضخم.

و عليه فحسب الكينز إن العلاقة بين البطالة و الإنفاق العام هي علاقة عكسية.

3) **المدرسة النقدية:**

ترى هذه المدرسة و على رأسها فريدمان أن الاستقرار الاقتصادي يتم تحقيقه بواسطة السياسة النقدية، و بالتالي خلق فرص العمل و التخفيف من البطالة و التضخم

كما يفترضون أن التطبيق المفرط للسياسة المالية التوسعية يؤدي إلى عجز الموازنة[1].

[1] رائد محمد حلس، مرجع سبق ذكره، ص 11.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على البطالة و تتمثل في : التضخم، الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق العام ، بحيث تناولنا في المبحث الأول تعريف التضخم و أسبابه التي تتمثل في الأسباب الدافعة بارتفاع الطلب الكلي و الأسباب الدافعة بانخفاض العرض الكلي ثم العلاقة بينه و بين البطالة و التي حظيت باهتمام الكثير من المفكرين من بينهم فيلبس الذي قام بتفسير هذه العلاقة بواسطة منحنى و وجد بأنها علاقة عكسية .

أما المبحث الثاني فتعرفنا على الناتج المحلي الإجمالي و طرق قياسه بحيث يتم حسابه وفق ثلاث طرق تتمثل في طريقة القيمة المضافة حيث أن قيمة الناتج الإجمالي هي عبارة عن قيمة السلع النهائية، ثم طريقة الإنفاق بالاعتماد على إنفاق الاستهلاكي،إنفاق الاستثماري،إنفاق الحكومي و القطاع الخارجي، ثم طريقة الدخل التي تتمثل في الأجور ، ربح المؤسسات... الخ. بعدها تطرقنا إلى العلاقة بين الناتج الإجمالي و البطالة بالاعتماد على قانون اكيون Okun الذي وجد علاقة عكسية فيما بينهما.

و في المبحث الثالث تم التطرق إلى الإنفاق العام الذي يعتبر من السياسات التي تسعى إليها الدولة لتحقيق أهدافها حيث قمنا بتعريفه و من ثم أسباب تزايده المتمثلة في الأسباب الظاهرية و الأسباب الحقيقية ومن ثم العلاقة بينه و بين البطالة بالاعتماد على المدارس الاقتصادية ، حيث أهمل الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة و دور الدولة في تحقيق التوازن، أما الكينز فيرون أن العلاقة بين البطالة و الإنفاق العام هي علاقة عكسية، و في الأخير المدرسة النقدية حيث يرون أن تحقيق التوازن يكون بتطبيق السياسة المالية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة

تمهيد:

بعدما قمنا في الفصول السابقة بالدراسة النظرية للبطالة و واقعها في الجزائر و العلاقة بين أهم المتغيرات الاقتصادية و البطالة، سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي للدراسة في الجزائر للفترة (1985 – 2019) الذي يتضمن تأثير هذه المتغيرات على معدلات البطالة بالاعتماد على الطرق القياسية بحيث سيتم في :

- ✓ المبحث الأول يتمثل في الإطار التطبيقي للدراسة و تطرقنا فيه إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية ثم صياغة و تقدير النموذج.
- ✓ المبحث الثاني: تتمثل في الدراسة التحليلية للنموذج المقدر و تطرقنا فيه إلى الدراسة التحليلية و التنبؤية للنموذج.

المبحث الأول: الإطار التطبيقي للدراسة.

تم اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة بالاعتماد على النظريات الاقتصادية و الدراسات السابقة ، كما ذكر في الفصل السابق بحيث تتمثل هذه المتغيرات التي تؤثر على معدلات البطالة في: التضخم ، الناتج المحلي الإجمالي ، الإنفاق العام ، و حجم السكان النشيطين حيث يتكون النموذج القياسي من متغير تابع و هو البطالة ، و المتغيرات المستقلة تتمثل في المتغيرات الاقتصادية التي تم اختيارها نظرا لتأثيرها على البطالة. و من خلال المطلب الأول سيتم التطرق إلى وصف المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج و يليها في المطلب الثاني صياغة النموذج و تقديره.

المطلب الأول: وصف المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج.

1) **وصف المتغيرات المستعملة في النموذج:**

قبل التطرق إلى تطور معدلات البطالة و المتغيرات الاقتصادية فإن المتغيرات التي قمنا باختيارها من خلال الاعتماد على النظريات و الدراسات السابقة كما أشرنا إليها سابقا، و فيما يلي الجدول يبين معدل البطالة و المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج:

الجدول رقم 9 : المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج للفترة (1985 – 2019).

السنوات	معدلات البطالة	معدل التضخم	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام	حجم السكان النشيطين
1985	9.7	10,4	57,938	99,841	3,18
1986	18,3	14	63,696	101,817	4,69
1987	21,4	5,86	66,742	103,977	5,12
1988	15,2	5,94	59,089	119,7	5,28
1989	18,1	9,17	55,631	124,5	5,55
1990	19,6	9,27	62,045	136,5	5,85
1991	20,5	25,9	45,715	212,1	6,08
1992	23,4	31,7	48,003	420,131	6,32
1993	23,1	20,5	49,946	476,627	6,55
1994	24,3	29	42,543	566,329	6,81
1995	28,1	29,8	41,764	759,617	7,56
1996	28,2	18,7	46,941	724,609	7,81
1997	28,6	5,7	48,178	845,196	8,07
1998	28	4,95	48,188	875,739	8,33
1999	29,2	2,6	48,641	961,682	8,59
2000	20	0,3	54,79	1178,12	8,15
2001	28,4	4,2	54,745	1321,03	8,57
2002	25,7	1,43	56,76	1550,65	9,3
2003	23,7	4,26	67,864	1639,265	8,76
2004	17,7	3,97	85,325	1888,93	9,47
2005	15,3	1,38	103,198	2052,037	9,49
2006	12,3	2,32	117,027	2453,017	10,1

9,97	3108,699	134,846	3,67	13,8	2007
10,32	4191,053	171,008	4,86	11,3	2008
10,54	4246,334	137,206	5,74	10,2	2009
10,81	4466,94	161,155	3,91	10	2010
10,66	5731,407	200,254	4,5	10	2011
11,42	7245,47	209,021	8,92	11	2012
11,96	6024,1	209,724	3,26	9,8	2013
11,45	6980,2	213,86	2,92	10,6	2014
11,93	7656,3	166,361	4,2	11,2	2015
12,11	7292,5	159,995	3,4	10,5	2016
12,29	7282,6	170,163	3,9	11,7	2017
12,46	7726,3	175,406	4,8	11,7	2018
12,73	8557,2	171,091	2,7	11,4	2019

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.dz

البنك العالمي www.banquemondiale.org

وزارة المالية الجزائرية www.mf.gov.dz

2) **تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1985 – 2019):**

الشكل التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1985 – 2019) :

الشكل رقم 14 : منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1985 – 2019).

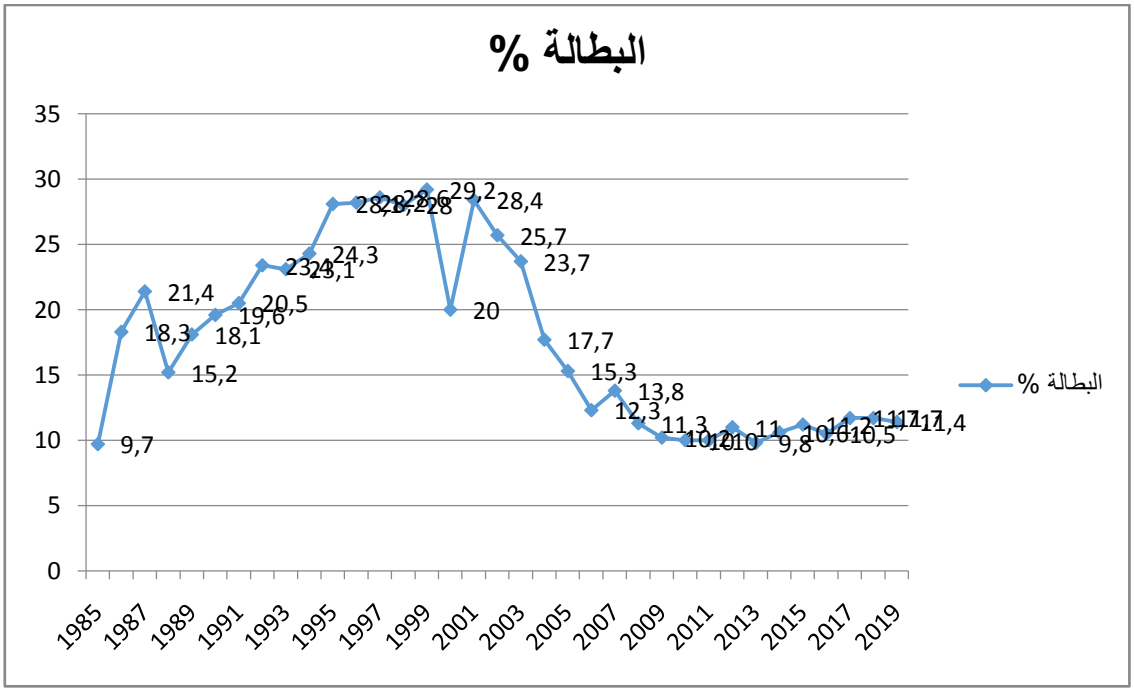

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 7 و و استخدام برنامج Excel.

من خلال المنحنى البياني تم التمييز بين فترتين لتطور معدل البطالة كما يلي:

الفترة (1985 – 1999) : خلال هذه الفترة استمر ارتفاع معدلات البطالة، حيث كانت 9.7% سنة 1985 و بلغت أعلى مستواها بمعدل 29.2 % سنة 1999، و هذا الارتفاع يرجع إلى الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار البترول سنة 1986 نتج عنها تراجع الاستثمار حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل و بالتالي انخفاض فرص العمل مما ساهم في انتقال الحكومة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من خلال برامج الإصلاح التي أثرت على البطالة و التشغيل بشكل بليغ من خلال التسريح الجماعي للعمال، خفض النفقات العامة و عجز المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان الذي يصاحبه انخفاض في النمو الاقتصادي.

الفترة (2000 – 2019): خلال هذه الفترة انخفضت البطالة بشكل مستمر حيث أصبحت 20% سنة 2000 و بلغت أدنى مستواها سنة 2013 ب 9.8% إلى أن بلغت 11.4% سنة 2019 هذا الانخفاض المستمر يرجع إلى الانفتاح على الاستثمار الوطني و الأجنبي في النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة إلى عودة استقرار وأمن البلاد كذلك دعم برامج الإنعاش الاقتصادي ، مواصلة عملية خوصصة القطاع العام مما أدى إلى خفض مستويات البطالة.

3) **تطور المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة في الجزائر للفترة (1985 – 2019):**

من خلال هذه الدراسة قمنا بتسليط الضوء على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على البطالة و التي تتمثل في التضخم، الناتج المحلي الإجمالي و الأنفاق العام و حجم السكان النشيطين في الجزائر للفترة (1985 – 2019) .

✓ **التضخم:**

بين منحنى فيلبس أن العلاقة بين البطالة و التضخم هي علاقة عكسية ، كما أشرنا إليه سابقا بحيث أن انخفاض البطالة يصاحبه ارتفاع الأسعار ، لكن في الدول المتقدمة حدث ارتفاع البطالة و التضخم في آن واحد و هو ما يعرف بالركود التضخمي، لذلك فإن العلاقة بين البطالة و التضخم غير واضحة.

يمثل الشكل التالي تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1985 – 2019) :

الشكل رقم 15: تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1995 – 2019).

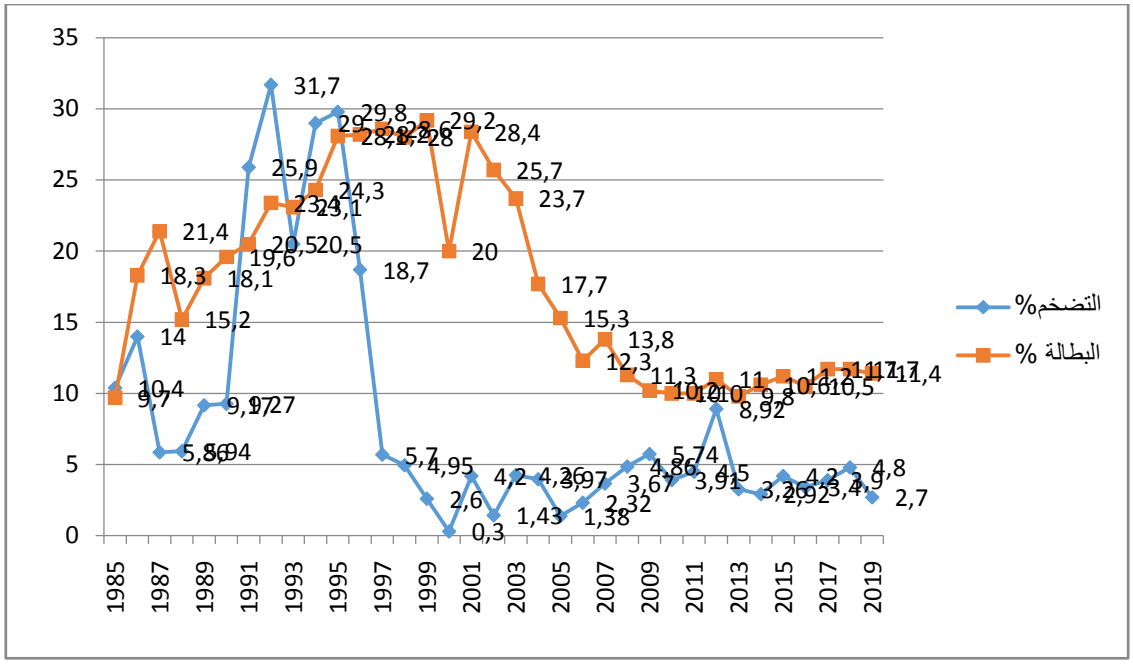

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 7 باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت ارتفاعا كبيرا، حيث بلغت 10.4% سنة 1985 لتصل إلى أعلى مستوى 31.7% سنة 1992 و يرجع سبب ارتفاعه إلى انتقال الحكومة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي هدفه الانفتاح على الاستثمار الوطني و الأجنبي بالإضافة إلى انهيار قيمة الدينار الجزائري. و في نهاية التسعينات شهدت معدلات التضخم انخفاض مستمر حيث بلغ أدنى مستوى بمعدل 0.3% سنة 2000 ، بسبب الإصلاحات و السياسة النقدية التي انتهجتها الجزائر بالإضافة إلى ضبط الأسعار ليبدأ بعد ذلك بالارتفاع و الانخفاض بسبب ارتفاع أسعار البترول ، حيث بلغ 8.9% سنة 2012 لينخفض إلى 2.7% سنة 2019.

من خلال هذا المنحنى نلاحظ وجود حالتين:

الحالة الأولى: ارتفاع البطالة و التضخم في آن واحد أي وجود علاقة طردية بينهما للفترة (1990 – 2000).

الحالة الثانية: ارتفاع البطالة مقارنة بالتضخم أي وجود علاقة عكسية بينهما بعد سنة 2000، هذه الحالة تحقق منحنى فيلبس.

و عليه فإن العلاقة بين البطالة و التضخم هي علاقة غير واضحة.

- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي:**

من خلال تعريف الناتج المحلي الإجمالي في الفصل السابق ، يمكننا استنتاج بأنه من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة، و توجد علاقة عكسية بينهما بحيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة .

الشكل التالي يمثل تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم16: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1985 – 2019).

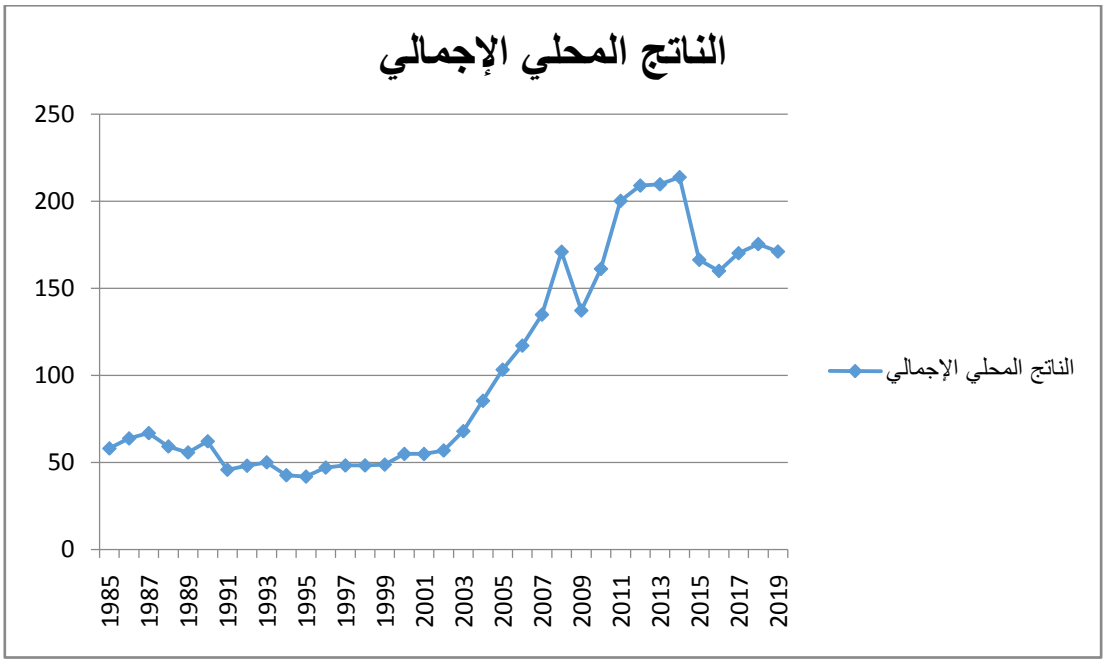

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 7 باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل الأعلى نلاحظ أنه في الفترة (1985- 1991) كان نمو الناتج المحلي الإجمالي يتصف بالتقلب ، حيث بلغ 57.938 مليار دولار سنة 1985 ليصل إلى 66.742 سنة 1987 ثم بلغ 45.715 مليار دولار سنة 1991و يرجع هذا إلى انخفاض أسعار البترول سنة 1985 بحيث أن اقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي يتأثر بتقلبات أسعار البترول، كما ارتفع إلى 49.946 مليار دولار سنة 1993 و انخفض إلى 41.764 مليار دولار سنة 1995 ويرجع هذا إلى انتهاج الجزائر برامج الإصلاح ، من خلال انتقال الحكومة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، و ابتداء من سنة 2002 بدأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع المستمر حيث بلغ في تلك السنة 56.76 مليار دولار و بلغ حجم 209.724 مليار دولار سنة 2013 ليصاحبه انخفاض حاد في البطالة حيث بلغ معدلها 9.8% سنة 2013 ليصل إلى أعلى مستوياته بحجم 213.86 مليار دولار سنة 2014 ،بسبب تدخل الدولة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي و تحفيز النمو الاقتصادي، و ارتفاع أسعار البترول، ثم بلغ 171.091 مليار دولار سنة 2019 و ذلك بسبب أن الاقتصاد الجزائري يتعرض للصدمات الخارجية من فترة لأخرى، و بالتالي فإن العلاقة بين البطالة و الناتج المحلي الإجمالي هي علاقة عكسية.

- ✓ **الإنفاق العام:**

إن نمو الإنفاق العام يرتبط بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية التي شاهدتها الجزائر، و الشكل التالي يمثل تطور الإنفاق العام في الجزائر:

الشكل رقم17: تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1985- 2019).

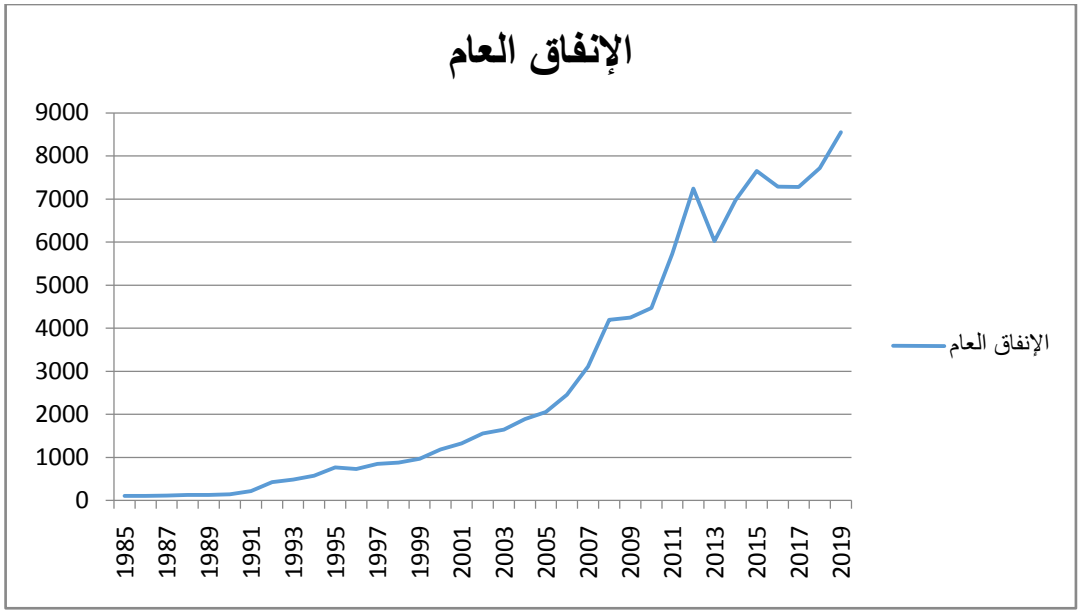

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 7 باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل نلاحظ أن الإنفاق العام في تزايد مستمر حيث بلغ 136.5 مليار دينار.ج سنة 1990 ليصل إلى 961,682 مليار د.ج سنة 1999 بحيث أن هذه الفترة هي فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق و يرجع ارتفاع الإنفاق العام في هذه الفترة إلى الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال ترشيد الإنفاق العام. ثم بلغ 1178,12 مليار د.ج سنة 2000 ليصل إلى 4466,94 مليار د.ج سنة 2010 و هذه الفترة هي فترة الإنعاش الاقتصادي حيث تميزت الجزائر في هذه الفترة بالاستقرار بسبب ارتفاع أسعار النفط، ويرافقه انخفاض حاد في معدل البطالة التي بلغت 20% سنة 2000 مقارنة بسنة 2010 و التي بلغت فيها البطالة 10% ليبلغ الإنفاق العام 6980,2 مليار د.ج سنة 2014 .

و في الفترة (2015 – 2019) عرفت تذبذب في أسعار النفط حيث بلغ الأنفاق العام 7656,3 مليار د.ج سنة 2015 و بلغ 7282,6 مليار د.ج سنة 2017 ليصل إلى 8557,2 مليار د.ج سنة 2019 حيث كان تأثير الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة إيجابيا على الإنفاق العام .

و بالتالي فإن العلاقة بين الإنفاق العام و البطالة هي علاقة عكسية.

- ✓ **حجم السكان النشيطين:**

يعتبر حجم السكان النشيطين كذلك من المتغيرات التي تؤثر على معدلات البطالة، حيث أنه توجد علاقة طردية ما بين حجم السكان النشيطين و معدلات البطالة ، و الشكل التالي يمثل تطور حجم السكان النشيطين في الجزائر.

الشكل رقم 18: تطور حجم السكان النشيطين في الجزائر للفترة (1985- 2019)

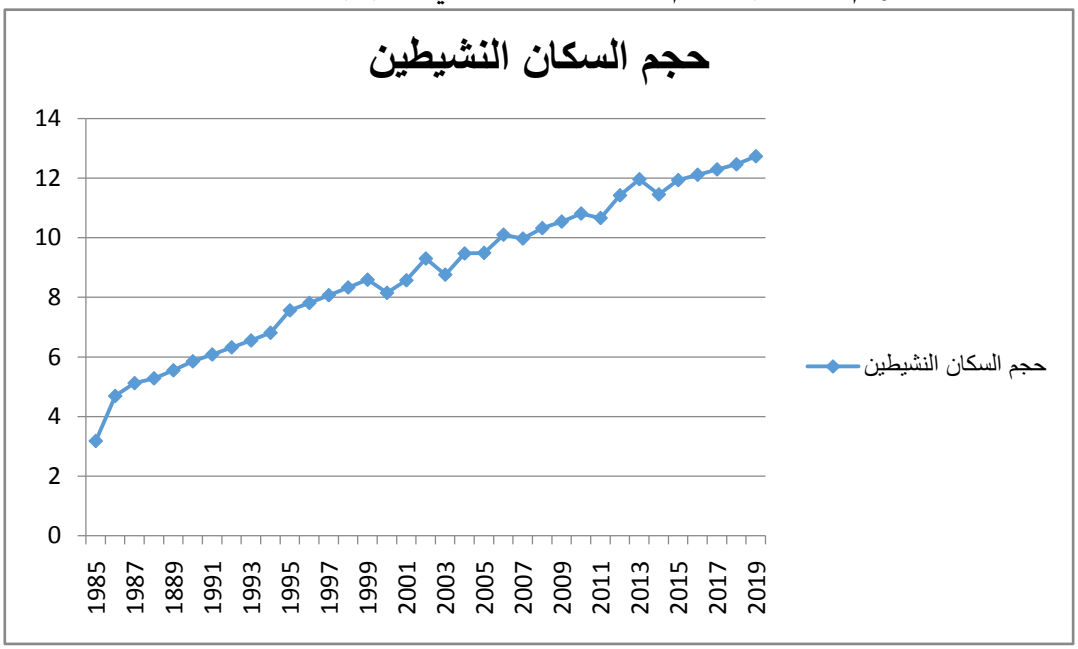

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 7 باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل رقم 18 نلاحظ أن حجم السكان النشيطين في ارتفاع مستمر حيث بلغ 3.18 مليون نسمة سنة 1985 ليصل إلى 9.3 مليون نسمة سنة 2002 و هذا الارتفاع المستمر ناتج عن الزيادة في معدلات النمو السكاني التي تؤدي إلى زيادة عرض العمل و يصاحبه عدم قدرة الطلب على العمل و بالتالي زيادة حجم البطالة. كما أن حجم السكان انخفض في سنة 2003 حيث بلغ 8.76 مليون نسمة بسبب الإصلاحات و البرامج التي انتهجتها الجزائر. و منه فإن العلاقة بين حجم السكان النشيطين و معدلات البطالة هي علاقة طردية

المطلب الثاني: صياغة و تقدير النموذج.

بعدما تم تعريف المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة و تحديدها من خلال النظريات و الدراسات السابقة، سنتطرق في هذا المبحث إلى صياغة النموذج القياسي لظاهرة البطالة من خلال النظرية الاقتصادية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم تطبيق طريقة MCO و ذلك لأنها تعطي مقدرات غير متحيزة، بالاعتماد على برنامج Eviews ثم بعد ذلك تقدير هذا النموذج.

الشكل رقم19 : منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

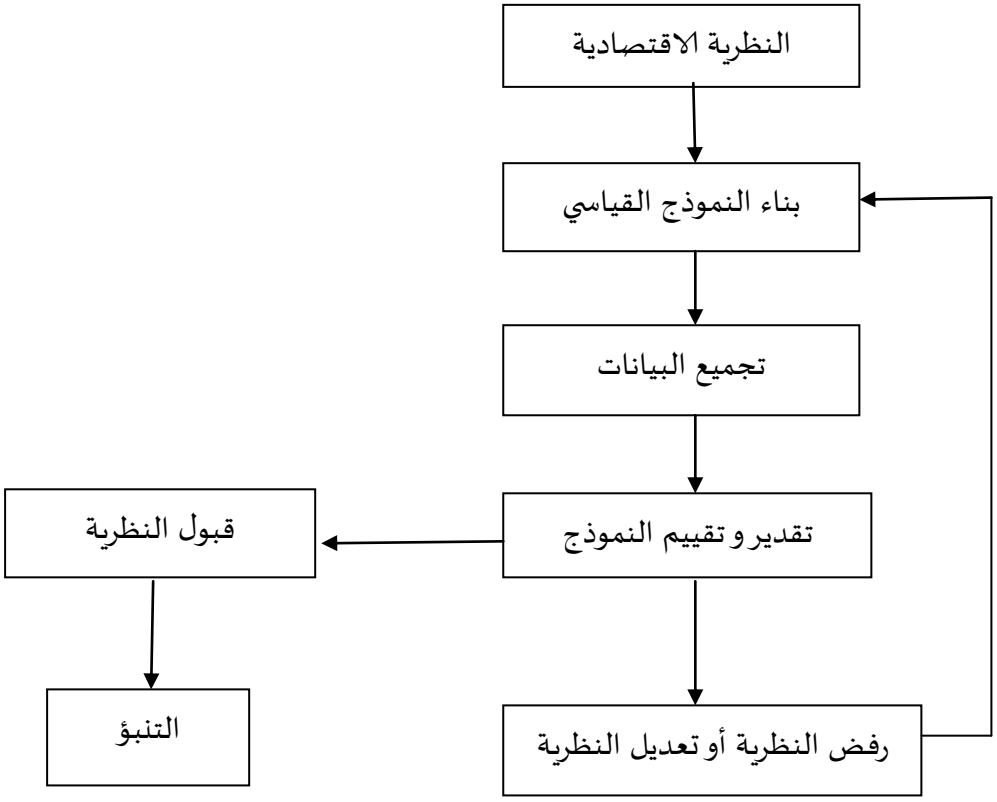

المصدر: حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، الأردن، 2007، ص30.

1) **صياغة النموذج القياسي:**

من ضمن منهجية الاقتصاد القياسي نجد بناء النموذج حيث يجب أن نشير إلى رموز المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج من أجل تحديد الشكل الرياضي للدالة، كالتالي:

- ✓ المتغير التابع : هو معدل البطالة و الذي يرمز له ب Tch
- ✓ المتغيرات المستقلة: تتمثل في ما يلي:
  - معدل التضخم و نرمز له ب IF
  - حجم الناتج المحلي الإجمالي و يرمز له ب PIB
  - حجم الإنفاق العام، يرمز له ب .Dep

– حجم السكان النشيطين يرمز له ب Pac

بعد التعرف على المتغيرات المستخدمة في النموذج، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج الذي يتمثل في الدالة كالتالي:

$$Tch = f\ (IF, PIB, Dép, Pac)$$

من أجل تقدير النموذج القياسي لمعدل البطالة سيتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، بحيث ستكون صيغته الرياضية كالتالي:

$$Tch = \beta_0 + \beta_1 IF_t + \beta_2 PIB_t + \beta_3 Dép_t + \beta_4 Pac + \mu_t$$

حيث أن:

t : قيمة المتغير في السنة t.

Tch: معدل البطالة ب %.

IF: معدل التضخم ب %.

PIB: حجم الناتج المحلي الإجمالي ب مليار دولار.

Dép: حجم الإنفاق العام ب مليار دينار.ج.

Pac: حجم السكان النشيطين ب مليون نسمة.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: هي معلمات النموذج.

μ : هو المتغير العشوائي الذي يمثل تأثير العوامل الأخرى التي أهملتها المعادلة بمعنى أنه يتم إدراجه في النموذج بالنيابة عن المتغيرات التي تؤثر على معدل البطالة و لكن يصعب قياسها، بحيث أن الاقتصاد القياسي يقوم بإدخال المتغير العشوائي لأنه يأخذ في الحسبان الاعتبارات السابقة.

2) **تقدير النموذج:**

بعد صياغة النموذج ،سوف يتم تقديره بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية MCO لأنها تعتبر أفضل طريقة لتقدير النماذج الخطية بحيث تعطي مقدرات خطية غير متحيزة بحيث تتميز بمجموعة من خصائص بالإضافة إلى فرضيات لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

✓ **خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية[1]:**

– خاصية عدم التحيز:

[1] جلاطو الجيلالي، الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة، دار الخلدونية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص 29- 30

التحيز هو الفرق بين مقدرة ما و وسط توزيعها، بحيث إذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر، نقول أنه مقدر متحيز، فمن خلال طريقة المربعات الصغرى نجد:

$E(\hat{B_1}) = \beta_1 , E(\hat{B_0}) = \beta_0$ ، بمعنى أن $\hat{B_0}$ و $\hat{B_1}$ مقدرين غير متحيزين ل β_0 و β_1 .

– أفضل مقدر خطي غير متحيز BLUE و متسق:

تقوم هذه الخاصية على أن المقدرات المتسقة تحقق ما يلي :كلما كبر حجم العينة فإن قيم المعالم تقترب من قيم المعالم الحقيقية، بالإضافة إلى أنه كلما كان حجم العينة قريب إلى ما لا نهاية فإن قيمتي التحيز و التباين تقترب أو تساوي الصفر.

$$\text{Lim } E(\hat{B}) = \beta \qquad \text{Lim } (\hat{B}) = \beta$$

$$\text{Lim var } (\hat{B}) = \beta \qquad \text{Lim var } (\hat{B}) = 0$$

عند تحقق هذين الشرطين فإن $(\hat{B})$ هو مقدر متسق ل β

– خاصية أصغر تباين:

تعني هذه الخاصية أصغر تباين إذا كان التباين أقل من أي قيمة مقدرة أخرى ، بمعنى:

$$\text{Var } (\hat{B_i}) < \text{var } \bar{B}$$

$\bar{B}$ هي قيمة مقدرة الأخرى ل β.

✓ **فرضيات النموذج الخطي المتعدد:**

يجب أن تتوفر هذه الفرضيات في النموذج الخطي المتعدد عند تطبيق طريقة المربعات الصغرى و التي تتمثل فيما يلي :

H_1: يجب أن يكون المتغير التابع دالة خطية للمتغيرات المستقلة حيث تكون قيمة واحدة على الأقل تختلف عن قيم بقية القيم في المتغيرات المستقلة.

H_2: التوقع الرياضي أو المتوسط الخطأ العشوائي يساوي الصفر

$$E(U_i) = 0 \quad ,Vi$$

$$\mathbf{E\ (Ui)} = \mathbf{E} \begin{vmatrix} U_1 \\ U_2 \\ . \\ U_n \end{vmatrix} = \begin{vmatrix} E(U_1) \\ E(U_2) \\ . \\ E(U_n) \end{vmatrix} = \begin{vmatrix} 0 \\ 0 \\ . \\ 0 \end{vmatrix}$$

H_3: تباين الخطأ العشوائي ثابت

$$\text{Var } (U_i) = E(U^2_i) = \sigma_u^2$$

H_4: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

$$Cov\,(U_i\,,U_j) = E\,(U_i\,,U_j) = 0 \quad ,V\,i \neq j$$

H_5: استقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة

$$Cov\,(U_i\,,X_i) = E\,(U_i\,,X_i) = 0$$

H_6: المتغير العشوائي يوزع توزيع طبيعي

$$U_i \longrightarrow N\,(0\,,\sigma^2)$$

و بعد صياغة النموذج تم إدخال البيانات إلى برنامج Eviews بحيث أن Tch معدلات البطالة هي المتغير التابع، IF معدلات التضخم، PIB الناتج المحلي الإجمالي، DEP الإنفاق العام، و حجم السكان النشيطين Pac هي متغيرات مستقلة. و تم التحصل على نتائج التقدير ،حيث أننا نلاحظ ظهورخمسة معلمات و التي تتمثل في ما يلي: الثابت C، معلمة IF، معلمة PIB، معلمة DEP، و معلمة Pac كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد.

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 04/18/21 Time: 00:58
Sample: 1985 2019
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.41669	4.397258	3.051148	0.0047
IF	0.118644	0.077008	1.540683	0.1339
PIB	-0.121481	0.025732	-4.720972	0.0001
DEP	-0.000828	0.000713	-1.161829	0.2545
PAC	2.066558	0.536585	3.851315	0.0006

R-squared	0.800703	Mean dependent var	17.77143
Adjusted R-squared	0.774130	S.D. dependent var	6.914800
S.E. of regression	3.286311	Akaike info criterion	5.348972
Sum squared resid	323.9953	Schwarz criterion	5.571165
Log likelihood	-88.60701	Hannan-Quinn criter.	5.425673
F-statistic	30.13229	Durbin-Watson stat	1.360690
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 9 باستخدام برنامج Eviews 7 .

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم 10 فإن الصيغة النهائية للنموذج تكون كالتالي:

T^Ch = 13.416 + 0.118 **IF** – 0.121 **PIB** - 0.008**DEP** + 2.066 **PAC**					
t_c :	(3.051)	(1.540)	(-4.720)	(-1.161)	(3.851)
$\delta_{(\hat{\beta}i)}$:	(4.397)	(0.077)	(0.025)	(0.0007)	(0.536)
$\sum \varepsilon^2_i = 323.995$	$R^2 = 0.80$	$\bar{R}^2 = 0.77$			
DW = 1.36	$F_C = 30.132$	**n** = **35**			

حيث أن:

t_c: هي عبارة عن قيم إحصاءة ستودنت يتم حسابها للمعالم المقدرة كالتالي:

$$t_{c_{\hat{\beta}_i}} = \frac{|\hat{\beta}_i - \beta_i|}{\delta_{\hat{\beta}_i}} \qquad , i = 0, 1, 2, \dots\dots$$

$\delta_{(\hat{\beta}i)}$: الانحراف المعياري للمعالم المقدرة.

$\sum \varepsilon^2_i$: مجموع مربعات الأخطاء.

R^2: معامل التحديد $\bar{R}^2$: معامل التحديد المصحح.

DW: إحصائية داربين واتسون للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء.

F_C: إحصائية فيشر تحسب كالتالي:

$$F_c = \frac{R^2}{1 - R^2} * \frac{n - m - 1}{m}$$

بحيث أن:

n: هو عدد المشاهدات

m: عدد المتغيرات المستقلة.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية و التنبؤية للنموذج المقدر.

من أجل القيام بالدراسة التحليلية يستلزم إجراء مجموعة من الاختبارات من أجل معرفة مدى صلاحية النموذج ، بحيث أن تقدير النموذج لا يكفي للتحليل لذلك يتعين علينا تشخيص القوة الإحصائية من خلال مجموعة من الاختبارات.

المطلب الأول: دراسة إحصائية و اقتصادية للنموذج.

1) الدراسة الإحصائية:

1.1 - **اختبار الفرضيات:**

الاختبار الشائع جدا هو فرضية العدم **H_0** و التي تقترح أنه لا يوجد أثر على النموذج من قبل متغير مستقل ما، لكن فرضية العدم توضع عادة لإثبات رفضها إن أمكن ذلك، حيث أن الافتراض **H_0** خاضع للاختبار و لا يكون بالضرورة صحيح، لذلك يتطلب وضع فرضية بديلة **H_1**.

الجدول رقم 11: يوضح معنوية معالم النموذج.

المقدرات	المعاملات	t_{cal}	t_{tab}	prob
الثابت	$\beta 0$	3.051	2.0395	0.004
IF	$\beta 1$	1.540	2.0395	0.133
PIB	$\beta 2$	-4.720	2.0395	0.0001
DEP	$\beta 3$	-1.161	2.0395	0.254
PAC	$\beta 4$	3.851	2.0395	0.0006

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10.

- **المعنوية الفردية لمعالم النموذج:**

نقوم باختبار المعنوية الفردية لمعالم النموذج، بهدف تقييم معنوية معالم النموذج و تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، من خلال مقارنة إحصاءة ستودنت المحسوبة بالإحصاءة الجدولية عند مستوى المعنوية 5% ، من خلال الفرضيات و التي تتمثل في فرضية العدم و الفرضية البديلة، كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : \beta_i \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

حيث أن:

H_0: تعني أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

H_1: تعني أن المعلمة لها معنوية إحصائية

اعتمادا على ما سبق نجد:

- ✓ اختبار معنوية $\beta 0$:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_0 = 0 \\ \mathbf{H_1}: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

وفقا للجدول رقم 11 نجد أن$|t_{cal}| = 3.051 > t_{tab} = 2.0395$ و عليه نرفض **H_0** و نقبل **H_1** و بالتالي فإن $\beta 0$ لها معنوية إحصائية.

- ✓ اختبار معنوية β_1:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_1 = 0 \\ \mathbf{H_1}: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

وفقا للجدول رقم 11 نجد أن $|t_{cal}| = 1.540 < t_{tab} = 2.0395$ و عليه نقبل **H_0** و نرفض **H_1**، و بالتالي فإن β_1 ليس لها معنوية إحصائية.

- ✓ اختبار معنوية β_2:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_2 = 0 \\ \mathbf{H_1}: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

وفقا للجدول رقم 11 نجد أن $|t_{cal}| = 4.720 > t_{tab} = 2.0395$ و عليه نرفض **H_0** و نقبل **H_1**، و بالتالي فإن β_2 لها معنوية إحصائية.

- ✓ اختبار معنوية β_3:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_3 = 0 \\ \mathbf{H_1}: \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

وفقا للجدول رقم 11 نجد أن $|t_{cal}| = 1.161 < t_{tab} = 2.0395$ و عليه نقبل **H_0** و نرفض **H_1**، و بالتالي فإن β_3 ليس لها معنوية إحصائية.

- ✓ اختبار معنوية β_4:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_4 = 0 \\ \mathbf{H_1}: \beta_4 \neq 0 \end{cases}$$

وفقا للجدول رقم 11 نجد أن $|t_{cal}|=3.851 > t_{tab}=2.0395$ و عليه نرفض $\mathbf{H_0}$ و نقبل $\mathbf{H_1}$، و بالتالي فإن β_4 لها معنوية إحصائية.

- **المعنوية الكلية للنموذج:**

يتم اختبار معنوية الكلية للنموذج بالاعتماد على اختبار fisher من خلال الفرضيات كالتالي:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \mathbf{0} & \text{فرضية العدم} \\ \mathbf{H_1}: \exists \beta_i \neq 0 \qquad i = 0,1,2....,4 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

H_0: النموذج ليس له معنوية كلية.

H_1: النموذج له معنوية كلية.

و وفقا للجدول رقم 10 فإن إحصائية فيشر المحسوبة $F_{cal} = 30.132$، و إحصائية فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5% هي $F^{0.05}_{(4.30)} = 2.69$ و عند المقارنة نجد $F_{cal} > F_{tab}$ و عليه نرفض $\mathbf{H_0}$ و نقبل $\mathbf{H_1}$ و بالتالي فإن النموذج له معنوية كلية مما يدل على وجود على الأقل متغير مستقل واحد يؤثر على المتغير التابع.

2) **الدراسة الاقتصادية:**

$\mathbf{R^2} = 0.80$: قيمة معامل التحديد قريبة من الواحد و هذا ما يدل على أن 80% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدلات البطالة) تنتج عن التغيرات في المتغيرات المستقلة، و الباقي 20% تعود إلى عوامل أخرى غير مشخصة.

كما أن إشارة معلمة التضخم موجبة و هذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين التضخم و معدلات البطالة، حيث أن معدل التضخم إذا تغير بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة تتغير ب 0.118 وحدة.

و إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي سالبة مما تدل على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي و البطالة، حيث أن الناتج الإجمالي إذا تغير بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة تتغير ب 0.121 وحدة.

أما إشارة معلمة الإنفاق العام فهي سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام و البطالة ، حيث أن الإنفاق العام إذا تغير بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة تتغير ب 0.0008 وحدة.

و إشارة معلمة حجم السكان النشيطين موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين حجم السكان النشيطين و معدلات البطالة، بحيث إذا تغير بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة تتغير ب 2.066 وحدة.

كل هذه النتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية و التوقعات المسبقة. بالإضافة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي و حجم السكان النشيطين هم فقط لهم المعنوية الإحصائية أما الباقي ليس لهم معنوية إحصائية، كما أن النموذج له المعنوية الكلية مما يدل على وجود مشكل التعدد الخطي.

– الكشف عن مشكل التعدد الخطي:

اختبار Ferarrar et glauber:

من أهم اختبارات الكشف عن التعدد الخطي اختبار Frarrar et Glauber و يستلزم أولا إيجاد مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة و الممثلة في الجدول كالتالي:

الجدول رقم 12: الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

	IF	PIB	DEP	PAC
IF	1	-0,461439	-0,429446	-0,503472
PIB	-0,461439	1	0,927421	0,818891
DEP	-0,429446	0,927421	1	0,90013
PAC	-0,503472	0,818891	0,90013	1

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامجEviews7

بعدما تم استخراج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة يتم حساب المحدد |R| ، حيث إذا كانت قيمة المحدد تؤول إلى الصفر فإنه يدل على وجود التعدد الخطي.

بالاعتماد على برنامج Excel تم حساب المحدد حيث: |R| = 0.01854004 و عليه يتم اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 = \text{استقلالية ما بين المتغيرات المستقلة} \\ H_1 = \text{يوجد ارتباط ما بين المتغيرات المستقلة} \end{cases}$$

و بالتالي يتم حساب هذا الاختبار بالصيغة التالية:

$$\chi^2 = -\left[n-1-\frac{1}{6}(2k+5)\right].\log|R|$$

بحيث أن:

n : هو عدد المشاهدات.

K: هو عدد المتغيرات المستقلة.

log |R|: هو اللوغاريتم الطبيعي لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط الجزئية.

وفقا لهذه الصيغة يتم حساب χ^2 كما يلي:

$$\chi^2 = -\left[35 - 1 - \frac{1}{6}(8+5)\right].\log 0.01854004$$

$$\chi^2 = 55.131$$

و منه نقوم بمقارنة χ^2 المحسوبة مع χ^2 الجدولية عند درجة الحرية $V=\frac{1}{2}K(K-1)$ و مستوى المعنوية α

حيث أن χ^2 الجدولية عند درجة الحرية 6 و مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ تساوي :

$$\chi^2_{tab} = 12.592$$

و بالتالي فإن : $\chi^2_{cal} = 55.131 > \chi^2_{tab} = 12.592$ نرفض H_0 و نقبل H_1 أي أن المتغيرات المستقلة مرتبطة فيما بينها مما يفسر وجود مشكل التعدد الخطي.

– تحديد المتغيرات المستقلة المسببة لمشكل التعدد الخطي:

من أجل تحديد المتغيرات المستقلة التي تسبب مشكل التعدد الخطي، يستلزم تحديد الارتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 13: الارتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

	IF	PIB	DEP	PAC
TCH	0,401611	-0,822377	-0,703311	-0,488504

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews7

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أن الارتباط بين معدل التضخم و باقي المتغيرات هو ارتباط ضعيف، مما يدل على أنه لا يفسر التغيرات الحاصلة في باقي المتغيرات المستقلة ، و عليه يجب حذفه.

أما الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق العام و حجم السكان النشيطين هو ارتباط قوي مما يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بهذه المتغيرات، بالإضافة إلى أنه يفسر التغيرات الحاصلة في معدل البطالة لأنه ذو معنوية إحصائية و عليه فإن الناتج المحلي الإجمالي يبقى في النموذج.

كذلك الارتباط بين حجم السكان النشيطين و الإنفاق العام هو ارتباط قوي كما أن حجم السكان النشيطين ذو معنوية إحصائية بمعنى انه يفسر التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة و بالتالي فغنه يبقى في النموذج.

أما الإنفاق العام ليس له معنوية إحصائية و بالتالي يجب حذفه.

أيضا بالنسبة للجدول رقم 13 نلاحظ أن الارتباط بين معدلات البطالة و الناتج المحلي الإجمالي و حجم السكان النشيطين هو ارتباط قوي و بالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي و حجم السكان النشيطين هم المتغيرات التي يجب إبقاءها في النموذج.

و منه فإن المتغيرات التي تحذف هي التضخم و الإنفاق العام.

بعدما قمنا إزالة المتغيرات المستقلة المسببة لمشكل التعدد الخطي سيتم تقدير النموذج كالتالي:

الجدول رقم 14: تقدير النموذج بعد حذف المتغيرات المستقلة المسببة لمشكل التعدد الخطي.

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 04/18/21 Time: 01:35
Sample: 1985 2019
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.52514	2.333620	8.366887	0.0000
PIB	-0.146724	0.016528	-8.877276	0.0000
PAC	1.516606	0.390164	3.887098	0.0005

R-squared	0.780124	Mean dependent var	17.77143
Adjusted R-squared	0.766381	S.D. dependent var	6.914800
S.E. of regression	3.342207	Akaike info criterion	5.332956
Sum squared resid	357.4512	Schwarz criterion	5.466272
Log likelihood	-90.32674	Hannan-Quinn criter.	5.378977
F-statistic	56.76816	Durbin-Watson stat	1.343581
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews7

من خلال النتائج الموضحة في الجدول فإن الصيغة النهائية للنموذج تكون كالتالي:

$$\hat{T}Ch = 19.525 - 0.146PIB + 1.516\,PAC$$

t_c : (8.366) (-8.877) (3.887)

$\delta_{(\hat{\beta}i)}$: (2.333) (0.016) (0.390)

$\sum \varepsilon^2_i = 357.451$ $R^2 = 0.78$ $\bar{R}^2 = 0.76$

$DW = 1.34$ $F_C = 56.768$ $n = 35$

إن تقدير النموذج لا يكفي للتحليل لذلك يتعين علينا تشخيص القوة الإحصائية من خلال اختبار الفرضيات.

1) **الدراسة الإحصائية:**

- **المعنوية الفردية لمعالم النموذج:**

نقوم باختبار المعنوية الفردية لمعالم النموذج، بهدف تقييم معنوية معالم النموذج ، من خلال مقارنة إحصاءة ستودنت المحسوبة بالإحصاءة الجدولية عند مستوى المعنوية 5% ، من خلال الفرضيات و التي تتمثل في فرضية العدم و الفرضية البديلة .

الجدول رقم 15: يوضح معنوية معالم النموذج.

Prob	Ttab	Tcal	المعاملات	المتغيرات
0.000	2,0345	8.366	β_0	الثابت
0.000	2.0345	-8.877	β_1	PIB
0.0005	2,0345	3.887	β_2	CAP

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 14.

✓ اختبار معنوية $\beta 0$:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_0 = 0 \\ \mathbf{H_1}: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

وفقا للجدول رقم 11 نجد أن$|t_{cal}| = 8.366 > t_{tab} = 2.0345$ و عليه نرفض $\mathbf{H_0}$ و نقبل $\mathbf{H_1}$ و بالتالي فإن $\beta 0$ لها معنوية إحصائية.

✓ اختبار معنوية β_1:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_1 = 0 \\ \mathbf{H_1}: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

وفقا للجدول رقم 11 نجد أن $|t_{cal}|=8,877 > t_{tab} =2,0345$ و عليه نرفض $\mathbf{H_0}$ و نقبل $\mathbf{H_1}$، و بالتالي فإن β_1 لها معنوية إحصائية، و هذا ما يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي يفسر التغير الحاصل في معدلات البطالة.

✓ اختبار معنوية β_2:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_2 = 0 \\ \mathbf{H_1}: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

وفقا للجدول رقم 11 نجد أن $|t_{cal}|=3,887 > t_{tab} =2,0345$ و عليه نرفض $\mathbf{H_0}$ و نقبل $\mathbf{H_1}$، و بالتالي فإن β_2 لها معنوية إحصائية، و هذا ما يدل على أن حجم السكان النشيطين يفسر التغير الحاصل في معدلات البطالة.

- **المعنوية الكلية للنموذج:**

بالاعتماد على اختبار Fisher يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \mathbf{0} & \text{فرضية العدم} \\ \mathbf{H_1}: \exists \beta_i \neq 0 \quad i= 0,1,2 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

$\mathbf{H_0}$: النموذج ليس له معنوية كلية.

H_1: النموذج له معنوية كلية.

من خلال الجدول فإن $F_{cal} = 56.768$ و إحصاءة فيشر الجدولية تساوي: $F^{0.05}_{(2.32)} = 3.32$

و بالتالي فإن: عند المقارنة نجد $F_{cal} > F_{tab}$ و عليه نرفض **H_0** و نقبل **H_1** و بالتالي فإن النموذج له معنوية كلية.

2) الدراسة الاقتصادية:

$R^2 = 0.78$ تدل قيمة معامل التحديد على أن 78% من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة يفسرها الناتج المحلي الإجمالي ، أما الباقي 22% ترجع إلى عوامل أخرى غير مشخصة.

كما أن إشارة الناتج المحلي الإجمالي سالبة و هذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي و معدلات البطالة، بحيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن معدل البطالة يتغير ب 0.146 وحدة.

أما إشارة معلمة حجم السكان النشيطين موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين حجم السكان النشيطين و معدلات البطالة، بحيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن معدل البطالة يتغير ب1.516وحدة.

بعدما تم القيام بالدراسة الإحصائية و الاقتصادية للتأكد من مدى صلاحية النموذج، سيتم القيام بالدراسة القياسية لمعرفة مدى تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

1) الارتباط الذاتي للأخطاء:

يتم الكشف عن وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء بالاعتماد على اختبار داربين واتسون DW من خلال اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0 : \rho = 0 \\ H1 : \rho \neq 0 \qquad (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0) \end{cases}$$

حيث أن:

فرضية العدم H0 : عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الفرضية البديلة H1: وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

كما أن اختبار داربين واتسون يفترض أن الارتباط الذاتي لقيم u يأخذ نمط الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى:

$$U_t = \rho u_{t-1} + \varepsilon_t$$

الشكل رقم 20: مناطق الرفض و القبول لداربين واتسون.

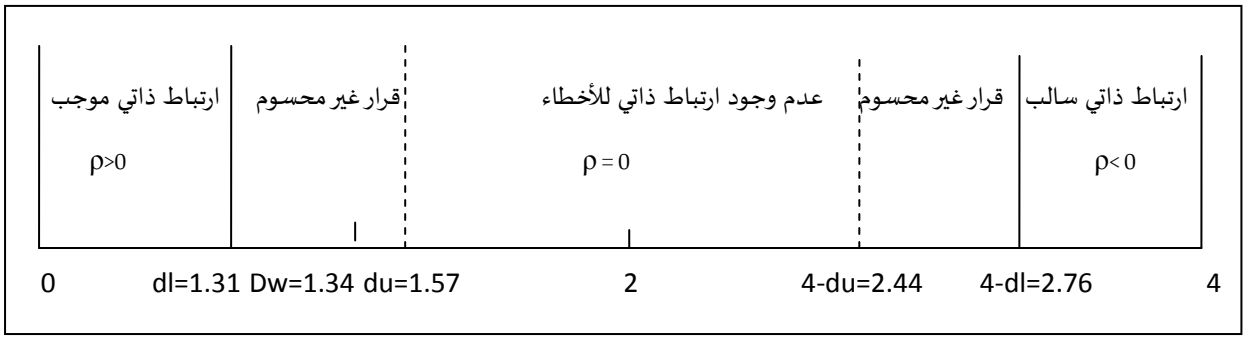

قيمة dw = 1.34 تقع في منطقة قرار غير حاسم بمعنى أن الارتباط الذاتي للأخطاء أكثر من الدرجة الأولى و بالتالي لا نستطيع رفض أو قبول الفرضية العدم.

نرجع إلى اختبار Breusch pagan gidfrey :

يتم استخدام هذا الاختبار إذا كان الارتباط الذاتي أكثر من الدرجة الأولى، و تكتب صيغة النموذج كما يلي:

$$U_t = \rho_1 u_{t-1} + \rho_2 u_{t-2} + \dots \dots + \rho_\rho u_{t-\rho}$$

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \dots + \beta_k X_{kt} + \rho_1 u_{t-1} + \rho_2 u_{t-2} + \dots \dots + \rho_\rho u_{t-\rho} + \varepsilon_t$$

من خلال اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0 : \rho_1 = \rho_2 = 0 \\ H1 : \exists\, \rho_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث أن:

H_0: فرضية العدم و تتمثل في عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء

H_1:الفرضية البديلة و تتمثل في وجود الارتباط الذاتي للأخطاء

الجدول رقم 16: نتائج اختبار Breusch pagan gidfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.221475	Prob. F(2,30)	0.3090
Obs*R-squared	2.635495	Prob. Chi-Square(2)	0.2677

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews7

من خلال الجدول نجد أن prob أكبر من 0.05 حيث:

Prob F= 0.309 > 0.05 و prob χ^2=0.267> 0.05 و بالتالي نقبل H_0 و نرفض H_1 و نقول أنه لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

2) **اختبار تجانس تباين الأخطاء:**

يتم الكشف عن تجانس تباين الأخطاء أو عدم تجانس تباين الأخطاء و الذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي u_t^2 و المتغيرات المستقلة.

من خلال تقدير الصيغة التالية: $U_t^2= \beta 0 + \beta_1 PIB_t + \beta'_1 PIB_t^2 + \beta_2 PAC_t + \beta'_2 PAC_t^2 + \varepsilon_t$

ثم اختبار الفرضية التالية:

$$\mathbf{H_0} = \beta 0 = \beta_1 = \beta'_1 = \beta_2 = \beta'_2 = 0$$

بالاعتماد على الجدول رقم 14 و باستخدام برنامج Eviews7 تم التحصل على النتائج التالية لاختبار وايت white:

الجدول رقم17 : نتائج لاختبار وايت white

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.485201	Prob. F(5,29)	0.0544
Obs*R-squared	10.49848	Prob. Chi-Square(5)	0.0623
Scaled explained SS	3.769591	Prob. Chi-Square(5)	0.5830

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/18/21 Time: 01:41
Sample: 1985 2019
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.79747	20.12672	1.132697	0.2666
PIB	1.004700	0.360409	2.787664	0.0093
PIB^2	0.003506	0.001286	2.725943	0.0108
PIB*PAC	-0.188803	0.059758	-3.159491	0.0037
PAC	-15.53652	6.080679	-2.555064	0.0161
PAC^2	1.973449	0.669760	2.946501	0.0063

R-squared	0.299957	Mean dependent var	10.21289
Adjusted R-squared	0.179259	S.D. dependent var	9.604177
S.E. of regression	8.700878	Akaike info criterion	7.319530
Sum squared resid	2195.453	Schwarz criterion	7.586161
Log likelihood	-122.0918	Hannan-Quinn criter.	7.411571
F-statistic	2.485201	Durbin-Watson stat	2.316750
Prob(F-statistic)	0.054424		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews7

من خلال النتائج الموضحة في الجدول فإن الصيغة النهائية للنموذج تكون كالتالي:

$$\hat{U}_t^2 = 22.797 + 1.004\,PIB_t + 0.003PIB_t^2 - 15.536PAC_t + 1.973PAC_t^2 - 0.188PIB_tPAC_t$$

$R^2 = 0.29$ $\bar{R}^2 = 0.17$ $F_C = 2.485$ $n = 35$ $n.R^2 = 3.64$

يتم الاعتماد على اختبار فيشر أو إحصائية LM من أجل الكشف عن ثبات التباين كالتالي:

– اختبار فيشر للكشف عن ثبات تباين الأخطاء:

لدينا: $H_0 = \beta 0 = \beta_1 = \beta'_1 = \beta_2 = \beta'_2 = 0$

و إحصائية فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5% هي: $F^{0.05}_{(2,32)} = 3.32$ و إحصائية فيشر المحسوبة هي $F_C = 2.485$

عند المقارنة نجد أن $F^{0.05}_{(2,32)} = 3.32 > F_C = 2.485$ و بالتالي نقبل H_0 و نقول أن يوجد تجانس تباين الأخطاء.

3) **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:**

يتم اختبار التوزيع الطبيعي بالاعتماد على اختبار Jarque bera من خلال الفرضيات التالية:

H_0 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

H_1: الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 21: نتائج اختبار Jarque bera

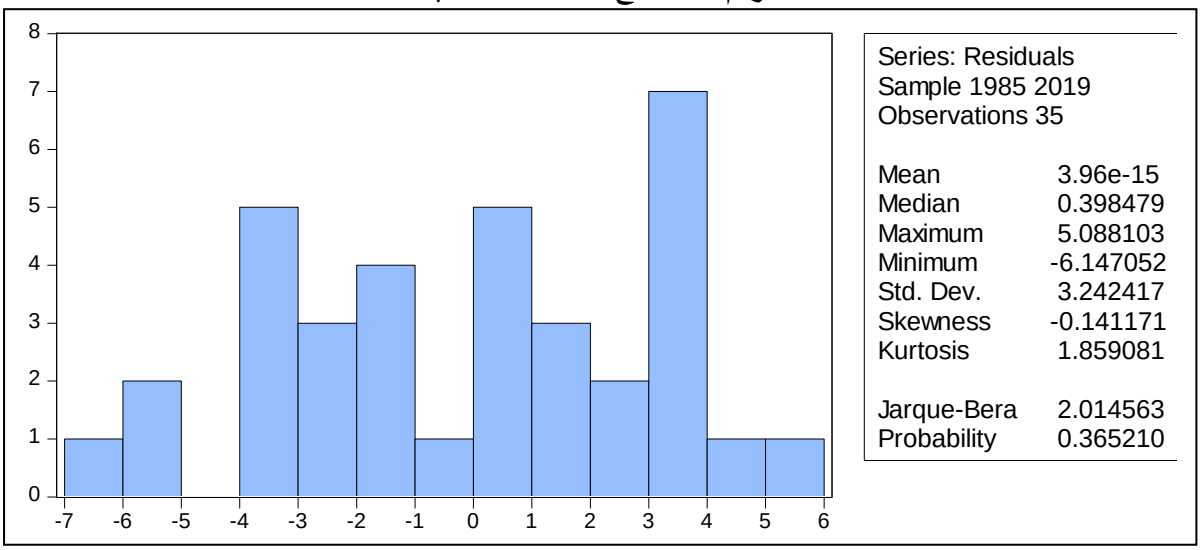

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews7

من خلال الشكل رقم 21 نلاحظ أن إحصاءة Jb= 2.014 و الاحتمال الذي يرافقها هو 0.365، عند مقارنتها مع $\chi^2_{(2\,;\,0.05)}$=5.991 نجد أن:

Jb= 2.014 < $\chi^2_{(2\,;\,0.05)}$=5.991 و بالتالي نقبل H_0 و نرفض H_1 و نقول أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: التنبؤ بمعدلات البطالة.

بعدما تم التعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر على معدل البطالة و التي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و حجم السكان النشيطين، لأنهما المتغيرين الوحيدين اللذين يفسران معدلات البطالة ، و بعد اختبار هذا النموذج من الناحية الإحصائية و الاقتصادية ، و تم التأكد من أن النموذج خال من المشاكل القياسية سيتم استخدام هذا النموذج في التنبؤ بمعدلات البطالة.

1) **اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:**

يتم اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ بالاعتماد على معامل ثايل (معامل عدم التساوي) ، و الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 22: نتائج اختبار معامل ثايل.

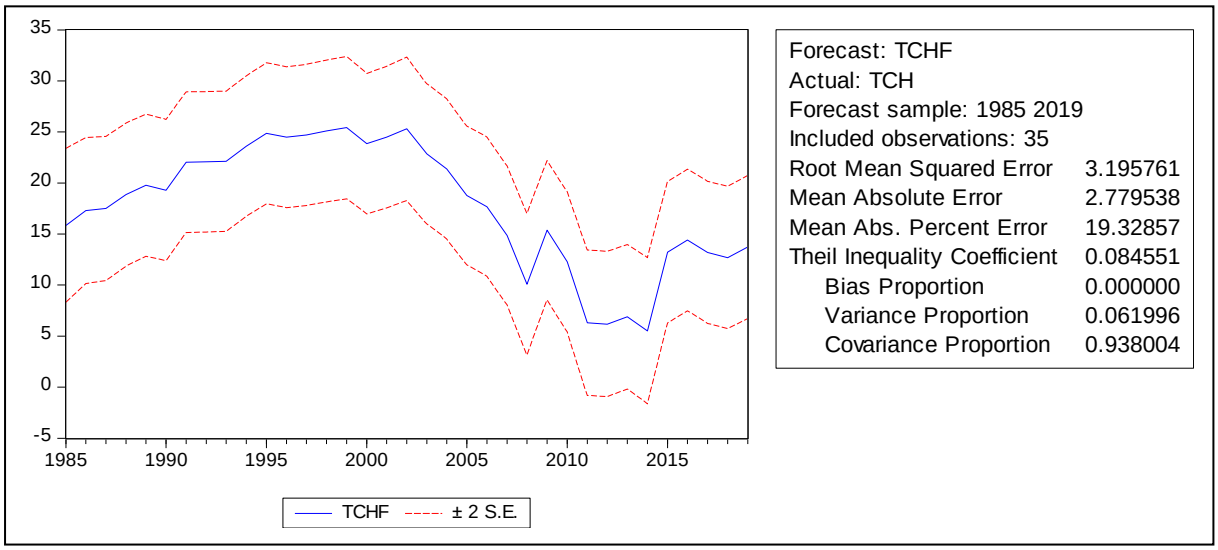

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews7

من خلال الشكل رقم 21 نجد أن معامل ثايل يقترب من الصفر حيث: U_t= 0.0845 و بالتالي فإن النموذج له مقدرة تنبؤية بمعدلات البطالة مقبولة.

2) **التنبؤ بقيم معدلات البطالة للسنة (2020، 2021، 2022):**

بعد ما تم التأكد من أن مقدرة التنبؤ بمعدلات البطالة مقبولة، سوف نقوم بتعويض قيم المتغيرات المفسرة من أجل الحصول على القيم المقدرة لمعدلات البطالة للفترة (1985 – 2019) .

كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم 18 : القيم المقدرة لمعدلات البطالة للفترة (1985 – 2019)

obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
1985	9.70000	15.8471	-6.14705	
1986	18.3000	17.2923	1.00771	
1987	21.4000	17.4975	3.90249	
1988	15.2000	18.8630	-3.66305	
1989	18.1000	19.7799	-1.67990	
1990	19.6000	19.2938	0.30620	
1991	20.5000	22.0386	-1.53862	
1992	23.4000	22.0669	1.33310	
1993	23.1000	22.1306	0.96937	
1994	24.3000	23.6111	0.68885	
1995	28.1000	24.8629	3.23710	
1996	28.2000	24.4825	3.71754	
1997	28.6000	24.6953	3.90472	
1998	28.0000	25.0881	2.91187	
1999	29.2000	25.4160	3.78402	
2000	20.0000	23.8465	-3.84647	
2001	28.4000	24.4900	3.90995	
2002	25.7000	25.3015	0.39848	
2003	23.7000	22.8533	0.84667	
2004	17.7000	21.3682	-3.66818	
2005	15.3000	18.7761	-3.47611	
2006	12.3000	17.6722	-5.37220	
2007	13.8000	14.8606	-1.06056	
2008	11.3000	10.0855	1.21445	
2009	10.2000	15.3788	-5.17876	
2010	10.0000	12.2744	-2.27435	
2011	10.0000	6.31010	3.68990	
2012	11.0000	6.17640	4.82360	
2013	9.80000	6.89222	2.90778	
2014	10.6000	5.51190	5.08810	
2015	11.2000	13.2091	-2.00911	
2016	10.5000	14.4161	-3.91614	
2017	11.7000	13.1972	-1.49724	
2018	11.7000	12.6858	-0.98579	
2019	11.4000	13.7284	-2.32839	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews7

تتم المقارنة بين القيم الفعلية و القيم المقدرة لمعدلات البطالة من خلال المنحنى الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 23 : منحنى القيم الفعلية و القيم المقدرة لمعدلات البطالة للفترة (1985 – 2019)

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews7

من خلال الجدول رقم 17 و الشكل رقم 22 نلاحظ أن القيم الفعلية و القيم المقدرة متقاربة من بعضها البعض مما يدل على جودة النموذج المقدر و أنه يمكن الاعتماد عليه في تحليل و تفسير النتائج.

و من أجل التنبؤ بمعدلات البطالة للسنة 2020، 2021، 2022 يستلزم التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة، باستخدام معادلة الاتجاه العام، و بالاعتماد على الجدول رقم 9 و باستخدام برنامج spss تم التحصل على معادلتي الاتجاه للناتج المحلي الإجمالي و حجم السكان النشيطين كالتالي:

الجدول رقم 19: تقدير معادلة الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	-9997,419	1063,759		-9,398	,000
	T	5,045	,531	,856	9,495	,000

a. Variable dépendante : PIB

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 9 و باستخدام برنامج spss

من خلال الجدول رقم 18 يمكن كتابة معادلة الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي كالتالي:

$$PIB = -9997.419 + 5.045\ T$$

بحيث أن:

T: هي السنوات

الجدول رقم 20: تقدير معادلة الاتجاه العام لحجم السكان النشيطين.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	-486,185	12,389		-39,242	,000
	T	,247	,006	,990	39,953	,000

a. Variable dépendante : PAC

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 9 و باستخدام برنامج spss

من خلال الجدول رقم 19 يمكن كتابة معادلة الاتجاه العام لحجم السكان النشيطين كالتالي:

$$PAC = -486.185 + 0.247\ T$$

نقوم بتعويض السنوات في معادلة الاتجاه العام ل PIB و PAC للحصول على قيم المتغيرات المستقلة المتنبأ بها في الجدول التالي:

الجدول رقم 21: نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة.

2022	2021	2020	
203,571	198,526	193,481	PIB
13,249	13,002	12,755	PAC

المصدر: من إعداد الطالبة

بعد ما تم التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة يتم تعويض هذه القيم في النموذج المقدر من أجل الحصول على معدل البطالة في السنوات 2020، 2021، 2022 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 22: نتائج التنبؤ بقيم معدلات البطالة

2022	2021	2020	السنوات
9,87	10,2	10,6	معدل البطالة%

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول رقم 21 نلاحظ الانخفاض المستمر للقيم معدلات البطالة المتنبأ بها ، حيث يرجع هذا إلى الارتفاع المستمر للناتج المحلي الإجمالي، كذلك وجوب تدخل الدولة من خلال برامج الإصلاح و الإجراءات

اللازمة لمواجهة البطالة و التي سبق ذكرها في الفصول السابقة، و تحفيز النمو الاقتصادي خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي من أجل زيادة التشغيل و الحد من البطالة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا إلى الجانب التطبيقي لتأثير بعض المتغيرات على معدلات البطالة، من خلال دراسة قياسية حالة الجزائر في الفترة (1985 – 2019)، بالاعتماد على طرق و أساليب الاقتصاد القياسي من أجل التعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر على معدلات البطالة.

حيث تم تعريف المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة و تحديدها من خلال النظريات و بعض الدراسات السابقة، و بعد ذلك تم صياغة النموذج القياسي لظاهرة البطالة من خلال النظرية الاقتصادية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، اعتمادا على تطبيق طريقة MCO و ذلك لأنها تعطي مقدرات غير متحيزة، باستخدام برنامج Eviews، ثم معالجة هذا النموذج من خلال الدراسة الإحصائية و الاقتصادية و تم التأكد من أن النموذج خال من المشاكل القياسية من أجل استخدام هذا النموذج في التنبؤ بمعدلات البطالة.

من خلال هذه الدراسة القياسية وجدنا أن الناتج المحلي الإجمالي و حجم السكان النشيطين يؤثران بشكل كبير على معدلات البطالة.

و بالتالي يستلزم على الحكومة إتباع إجراءات و برامج من أجل رفع الناتج المحلي الإجمالي و تحفيز النمو للحد من البطالة و زيادة التشغيل.

الخاتمة

الخاتمة :

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت و لا زالت تواجه اقتصاديات العالم، فهي مشكلة مرتبطة بالتطور الاقتصادي، كما أن ظاهرة البطالة حظيت باهتمام الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم و أفكارهم من فترة إلى أخرى ، و تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تعاني من ظاهرة البطالة مما أدى بالجزائر إلى انتهاج مجموعة من الإجراءات و البرامج للحد من البطالة و التخفيف من أثارها السلبية حيث أدت إلى تغيير هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية سواء كانت كلية أو جزئية و التي أثرت على البطالة.

و من خلال دراستنا لمعرفة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة، قمنا أولاأخذ صورة شاملة على ما تحمله البطالة، من خلال التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لها، ثم أسبابها و واقعها في الجزائر بالإضافة إلى أهم الإجراءات التي انتهجتها الجزائر للحد من البطالة، و كذلك توضيح العلاقة بين أهم المتغيرات الاقتصادية و البطالة.

بالإضافة إلى الدراسة القياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة التي تهدف إلى بناء نموذج قياسي و التركيز على حالة الجزائر للفترة (1985 – 2019).

و من خلال هذه الدراسة يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث التي تتعلق بالدراسة القياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1985 – 2019)، تم تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث و التي تتمثل في ما يلي:

- الاختلاف وتعدد الوجهات النظر في تفسير ظاهرة البطالة، بين مختلف المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم و أفكارهم و هذا راجع إلى التغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل عبر الزمن، بالإضافة إلى أن تنوع أشكال البطالة هو الذي أدى إلى تعدد النظريات لتفسيرها مما يؤكد فرضية الأولى.
- تتركز معدلات البطالة عند فئة الشباب التي تضم خريجي الجامعات و المعاهد و المتقدمين لسوق العمل لأول مرة أي الوافدين الجدد لسوق العمل و ذلك بعد إحالتهم من طرف المنظومة التعليمية، التي أصبحت مخرجاتها لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل سواء خريجي الجامعات ، التكوين المهني أو الذين أتموا الخدمة الوطنية مما جعل البطالة تمس بالدرجة الأول فئة الشباب.، و هذا ما يؤكد الفرضية الثانية.
- تتمثل الإجراءات و التدابير التي انتهجتها الجزائر لمواجهة ظاهرة البطالة في مجموعة من البرامج المسيرة سواء من طرف الوزارة المكلفة بالعمل أو برامج الشبكة الاجتماعية إضافة إلى أجهزة صيانة و ترقية الاستثمارات، لكن فعالية هذه البرامج محدودة نظرا إلى أن مناصب العمل المتاحة غير دائمة مما يؤدي بالأفراد إلى البحث عن وظائف دائمة و ملائمة لمتطلباتهم.

– أما بالنسبة للدراسة القياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1985 – 2019) تم استنتاج ما يلي:

وجدنا أن الناتج المحلي الإجمالي و حجم السكان النشيطين يؤثران بشكل كبير على معدلات البطالة، أما العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة فهي غير واضحة مما أدى إلى حذف التضخم من النموذج القياسي، و كذلك بالنسبة لحجم الإنفاق العام فعدم ظهوره في النموذج يعود لسبب عدم تأثير التغيرات في الإنفاق العام على معدلات البطالة.

على إثر النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة سيتم تقديم الاقتراحات و التي تتمثل في ما يلي:

- ✓ التنسيق بين مخرجات التعليم و متطلبات السوق الجديدة.
- ✓ صياغة قوانين تهدف إلى تشغيل الشباب و إدماج خريجي الجامعات.
- ✓ العمل على التسيير الجيد لإيرادات المحروقات و وجوب تنويع الصادرات من أجل زيادة الإيرادات الغير النفطية بهدف التقليل من هيمنة أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي يعتمد فقط على المحروقات و التقليل من البطالة و إنشاء مناصب عمل جديدة.
- ✓ العمل على تنمية المهارات للبطالين و إعادة تدريبهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ ترشيد الإنفاق العام من خلال تشجيع المؤسسات الصغير و المتوسطة بهدف التخفيف من البطالة و زيادة مناصب العمل.
- ✓ وجوب التحكم في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على معدلات البطالة، إضافة إلى دراسة تطورها و التنبؤ بها للفترات المستقبلية بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التخفيف من البطالة.
- ✓ قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة بالاعتماد على أساليب و طرق رياضية و إحصائية حديثة.

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها سابقا لتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة، يتم تقديم الاقتراحات كالتالي:

- ✓ دراسة معمقة حول تنسيق مخرجات النظام التربوي و التكويني مع احتياجات السوق الحديثة.
- ✓ دراسة تحليلية لأسباب ظاهرة التزامن الطردي بين معدلات التضخم و معدلات البطالة.
- ✓ اقتراح آلية تسمح بتمويل تكاليف البرامج و الإجراءات المنتهجة لمواجهة البطالة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1) الكتب:

1 - حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ، 2010.

2 - ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010.

3 - إسماعيل علي شكر ، مجيد جواد مهدي ، مشاريع القطاع الخاص و دورها في الحد من البطالة ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2015.

4 - محمد أحمد السريتي ، علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008.

5 - محمود حسين الوادي ، كاظم جاسم العيساوي ، الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007.

6 - عبد الرحمان يسرى أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية ، جامعة الإسكندرية ،الطبعة الثانية، 2004.

7 - محمد فوزي أبو السعود ، علي عبد الوهاب نجا و آخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الأولى ، 2014.

8 - نزار سعد الدين عيسى ، إبراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2007.

9 - زينب حسن عوض الله ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، مصر ، 2003.

10 - تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ، دار أسامة للطباعة و النشر و الإشهار ، الجزائر ، 2004.

11 - حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري ، الأردن ، 2007.

12 - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى،دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان، 2009.

13 -محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، دار المريخ، الرياض، 1999.

14 -صلاح عباس، العولمة و أثرها في البطالة و الفقر التكنولوجي للعالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الإسكندرية،2006.

15 -مصار منصف، مجموعة محاضرات الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

16 -جلاطو الجيلالي، الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة، دار الخلدونية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009

2) الرسائل العلمية:

1 - سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2010.

2 - بن عاشور ليلي، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

3 - رمول صفية، دراسة قياسية و تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر للفترة 1990- 2011، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2015.

4 - أحمد عثمان مصطفى جرادة، مكونات الناتج المحلي الإجمالي عند احتسابه بطريقة الإنفاق و تأثيرها على النمو الاقتصادي في فلسطين 1994- 2016، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2018.

5 - دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

3) المقالات و التقارير:

1 - ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي ، عبد الحليم عيساوي ، البطالة في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، العدد 1، الجزائر، 2002.

2 - موسى رحماني، حنان بقاط ، نمذجة قياسية لمعدلات البطالة دراسة قياسية للفترة 1980-2014، مجلة الرؤى الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 10، جوان، 2016.

3 - سمير جوهاري، الإجراءات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر و آفاق التشغيل بها ، مجلة الإبراهيمي للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، العدد 1، ديسمبر 2017.

4 - عجاس سهام، واقع سياسة التشغيل في الجزائر و محاربة البطالة دراسة لبرامج و آليات سياسة التشغيل ، مجلة التنمية و إدارة الموارد البشرية ، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، العدد 5، 2016.

5 - ريمي رياض، ريمي ، أثر برنامج سياسة التشغيل على مواجهة البطالة في الجزائر دراسة مقارنة بين فترتين (1990 – 1998) - (1999 – 2010)، مداخلة ضمن ملتقى دولي تحت عنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، 15 و 16 نوفمبر.

6 - كمال عايشي، سليم بوهيدل، مداخلة بعنوان :الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة2001 - 2010.

7 - رائد محمد حلس ، أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في فلسطين (1995 – 2015)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للتنمية الاجتماعية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 5 و 6 أكتوبر 2016.

4) المواقع الالكترونية:

1 - الديوان الوطني للإحصائيات : www.ons.dz

2 - البنك العالمي : www.banquemondiale.org

3 - وزارة المالية الجزائرية : www.mf.gov.dz

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر و تقدير	
الفهرس	
المقدمة	2
الفصل الأول: البطالة و واقعها في الجزائر	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية البطالة.	7
المطلب الأول: تعريف البطالة و قياسها.	7
المطلب الثاني: أنواع البطالة و الآثار المترتبة عنها.	9
المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للبطالة.	12
المطلب الأول: النظريات التقليدية.	12
المطلب الثاني: النظريات الحديثة.	17
المبحث الثالث: واقع البطالة في الجزائر.	19
المطلب الأول: أسباب ظهور البطالة و توزيعها في الجزائر.	19
المطلب الثاني: الحلول و التدابير المنتهجة لمواجهة البطالة في الجزائر	27
خلاصة الفصل.	34
الفصل الثاني:أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات البطالة.	
تمهيد.	36
المبحث الأول: التضخم.	37
المطلب الأول: تعريف التضخم و أسبابه.	37
المطلب الثاني: العلاقة بين التضخم و البطالة.	40
المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي.	42
المطلب الأول: تعريف الناتج المحلي الإجمالي و طرق قياسه.	42
المطلب الثاني: العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و البطالة.	44
المبحث الثالث: النفقات العامة.	46
المطلب الأول: تعريف النفقات العامة و أسباب تزايدها.	46
المطلب الثاني: العلاقة بين النفقات العامة و البطالة.	48
خلاصة الفصل.	51

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة.	
تمهيد.	53
المبحث الأول: الإطار التطبيقي للدراسة.	54
المطلب الأول: وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج للفترة (1985 – 2019).	54
المطلب الثاني: صياغة و تقدير النموذج القياسي.	61
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية و التنبؤية للنموذج المقدر	66
المطلب الأول: دراسة إحصائية و اقتصادية للنموذج المقدر.	66
المطلب الثاني: التنبؤ بالبطالة.	77
خلاصة الفصل.	82
الخاتمة	84
قائمة المراجع	87
قائمة المحتويات	90
قائمة الجداول و الأشكال	94
الملخص	97

قائمة الجداول و الأشكال

1) قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	الميزان الجبائي و النقدي الوحدة (%).	20
2	البطالة حسب فئات العمر في الجزائر للفترة (2011 – 2019).	22
3	البطالة حسب المستوى التعليمي للفترة (2011 – 2019).	24
4	حجم البطالة في الجزائر حسب الطبقة و الجنس للفترة (2012 – 2017).	25
5	توزيع العاطلين حسب المدة لسنة 2003	27
6	وضعية الإدماج لبرنامج الإدماج (ESIL) للفترة 1995 – 1998 الوحدة بالألف.	29
7	تطور عدد المستفيدين من (IAIG) في الفترة (1995 – 1998)وحدة بالألف	30
8	تطور الشغل في ظل برنامج عقود ما قبل التشغيل(1998 – 2006).	31
9	المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج للفترة (1985 – 2019).	56-55
10	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	65
11	يوضح معنوية معالم النموذج.	67
12	الارتباط بين المتغيرات المستقلة	70
13	الارتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع	71
14	النموذج بعد حذف المتغيرات المستقلة المسببة لمشكل التعدد الخطي	72
15	يوضح معنوية معالم النموذج	73
16	نتائج اختبار Breusch pagan gidfrey	75
17	نتائج لاختبار وايت white	76
18	القيم المقدرة لمعدلات البطالة للفترة (1985 – 2019)	79
19	تقدير معادلة الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي	80
20	تقدير معادلة الاتجاه العام لحجم السكان النشيطين	81
21	نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة	81
22	نتائج التنبؤ بقيم معدلات البطالة	81

1) قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	13
2	التوازن العام حسب النظرية الكنزية	16
3	نسبة البطالة في الجزائر حسب فئات العمر من (2011 – 2019)	23
4	حجم البطالة حسب فئات العمر (2011 – 2019)	23
5	نسبة البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي للفترة (2011 – 2019).	25
6	حجم البطالة في الجزائر حسب الطبقة للفترة (2012-2017)	26
7	حجم البطالة في الجزائر حسب الجنس للفترة (2012 – 2017).	26
8	التضخم الناشئ عن الطلب.	39
9	التضخم الناشئ عن نقص العرض	40
10	الشكل العام لمنحنى فيلبس.	42
11	طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي	45
12	نظرية كينز في سياسة النمو عن طريق الطلب	50
13	العلاقة بين البطالة و الإنفاق العام.	51
14	منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1985 – 2019).	56
15	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1995 – 2019).	58
16	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1985 – 2019).	59
17	تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1985- 2019).	60
18	حجم السكان النشيطين في الجزائر للفترة (1985- 2019)	61
19	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.	62
20	مناطق الرفض و القبول لداربين واتسون	75
21	نتائج اختبار Jarque bera	77
22	نتائج اختبار معامل ثايل.	78
23	منحنى القيم الفعلية و القيم المقدرة لمعدلات البطالة للفترة (1985 – 2019)	80

الملخص

الملخص:

تعد أزمة البطالة إحدى المشكلات الكبيرة الناتجة عن الأزمات الاقتصادية، حيث تمثل واقعا قائما في العديد من الدول المتقدمة أو النامية بما فيها الجزائر، لذلك حاولنا في هذه الدراسة التطرق إلى أهم موضوع من المواضيع الاقتصادية المتمثل في تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1985 – 2019) من خلال أخذ صورة شاملة عن البطالة و تحليل واقعها في الجزائر، بالإضافة إلى إبراز العلاقة المتبادلة ما بين أهم المتغيرات الاقتصادية و معدلات البطالة المتمثلة في التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام، و حجم السكان النشيطين، ثم الدراسة القياسية التي تهدف إلى بناء نموذج قياسي لتأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة، بحيث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على تطبيق طريقة MCO في الدراسة التحليلية و القياسية.

و كانت النتائج المتوصل إليها هي أن الناتج المحلي الإجمالي و حجم السكان النشيطين يؤثران بشكل كبير على معدلات البطالة خلال فترة الدراسة، إذ أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.

و تم التوصل كذلك إلى استمرار معدلات البطالة في الانخفاض في الفترة الأخيرة و يرجع ذلك الانفتاح على الاستثمار الوطني و الأجنبي في النشاطات الاقتصادية و تبني الحكومة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي مما أدى إلى خفض مستويات البطالة.

الكلمات المفتاحية: معدلات البطالة، الإصلاحات الاقتصادية، المتغيرات الاقتصادية، معدلات التضخم، الاقتصاد القياسي.

Summary:

The unemployment crisis is one of the major problems resulting from the economic crises, as it is a reality in many developed or developing countries, including Algeria, so we tried in this study to address the most important economic topic represented in the impact of some economic variables on unemployment rates in Algeria for the period. (1985 - 2019) by taking a comprehensive picture of unemployment and analyzing its reality in Algeria, in addition to highlighting the mutual relationship between the most important economic variables and unemployment rates represented in inflation, gross domestic product, public spending, and the size of the active population, then the standard study. Which aims to build a standard model for the effect of these economic variables on unemployment rates, so that multiple linear regression model was used depending on the application of the MCO method in the analytical and standard study.

The findings were that the gross domestic product and the size of the active population greatly affect the unemployment rates during the study period, as a rise in the GDP leads to a decrease in unemployment rates.

It was also reached that unemployment rates continued to decline in the recent period, due to the openness to national and foreign investment in economic activities and the government's adoption of programs to support economic recovery, which led to a reduction in unemployment levels.

Key words: unemployment rates, economic reforms, economic variables, inflation rates, econometrics.